الاختيار الثوري

1981 – 1975

المسلسل الديمقراطي
في محك الوقائع

تقديم

نضع هذا الملف بين أيدى القراء والمناضلين بمناسبة الذكرى السادسة لصدور جريدة الاختيار الثورى ، وفي ظرف يتميز بالنهاية العملية لما سمي بمسلسل التحرير والديموقراطية الذى طغى على كامل المرحلة السابقة ، أى المرحلة الممتدة زمنيا من أواخر سنة ١٩٧٤ الى حدود انتفاضة ٢٠ يونيو الاخير التي وضعت منعرجا بالنسبة للحياة السياسية وللصراع الديموقراطي في المغرب بشكل عام .

وتشكل موضوعات هذا الملف كلا متكاملا يوفر عناصر تقييم تلك المرحلة حيث حرصت الجريدة على طرح مسألة الديموقراطية في أسسها الطبقية الموضوعية مركزة على تحليل طبيعة النظام الاقطاعية / الرأسمالية * وما ينتج عنها من استراتيجية وتكتيك مارسهما النظام بشكل ثابت خلال المراحل السابقة ، ومن بينها مرحلة "المسلسل الديموقراطي" الذى تناولته الجريدة بالتفصيل سواء في تطوره السياسي العام أو في موءسساته الشكلية من برلمان ومجالس أو في ارتباطه بالقضية الوطنية وبالمفاهيم الاصلاحية ، وهي قضايا نشير الى أن مادتها تشكل ملفات مشابهة لهذا الملف الذى يشمل بالاضافة الى ما ذكرنا على الاطار العام للمواقف الديموقراطية الحقيقية التي نجد في مركزها ، شعار : المجلس التأسيسي المرتبط بمفهوم السيادة الشعبية ، كما بلورته تجربة الحركة التقدمية عموما والحركة الاتحادية خصوصا ، وساهمت جريدة الاختيار الثورى في تثبيته ضمن خط ايديولوجي واستراتيجي واضح .

ان هذه المواقف الديموقراطية وهذا الخط الاستراتيجي قد تأكد خلال "التجربة الديموقراطية" ، وزادت في ترسيخه الانتفاضة الاخيرة ، كما برهنت نفس التجربة عن فشل خطة "الاجماع الوطني" ومأزق الممارسات الاصلاحية التي سارت في ركابه .

دجنبر ١٩٨١

دليل المناضل : الديموقراطيـــــة

اذا كانت كلمة « الديموقراطية » تعني حكم الشعب نفسه بنفسه ، فان تطبيق هذا المفهوم يختلف اختلافا جذريا حسب طبيعة النظـام القائم والمصالح التي يمثلها ويدافع عنها ·

● **فالنظام الاقطاعي** هو بطبيعته معـــاد للديموقراطية بجميع اشكالها ، ومدمر لها · ولقد قام هذا النظام تاريخيا في ظل الاستبداد والطغيان ومحاربة كل انواع الحياة الجماعية ·

● **الديموقراطية البورجوازية :** لا شك ان القضاء على الحكم الاقطاعي المطلق وارســاء الديموقراطية البرلمانية تعد خطوة تقدمية في حد ذاتها ، تحقق في بعض البلدان الرأسمالية بفضل نضال الجماهير الكادحة وتضحياتها ، في حين ان البورجوازية استغلت هذا النضال واستثمرته لفائدة ارساء حكمهـــا وتثبيت استغلالها الرأسمالي ·

فالديموقراطية البورجوازيـــة تبقى اذن ديموقراطية شكلية ، ويبقى الفرق شاسعا ما بين « المساواة » المعلن عنها ، والقيود الفعلية التي تشد الكادحين في وضعية المســتغلين المحرومين · فمعظم وسائل الانتاج محتكرة من طرف الطبقة البورجوازية المستغلة ، واجهزة الدولة كلها مسخرة لخدمة هذه الطبقـــة ، والحريات الاساسية لا تعدو ان تكون مجـرد حريات شكلية ، بحيث ان ممارستها الفعلية هي من حظ البورجوازيين المتمتعين بالامكانيات المادية والمعنوية ·

لقد اثبتت تجربة الديموقراطية البورجوازية انه **لا يمكن ان تقوم اى مساواة حقيقيـــة الا بالقضاء على الاستغلال واسبابه الموضوعية ·**

● **الديموقراطية الشعبية :** ان الديموقراطية الشعبية التي يوفرها المجتمع الاشتراكي هي بالتأكيد اوسع اشكال الديموقراطية مفهوما ، واكثرها ضمانة عند التطبيق بالنســـبة للجماهير ·

ففي ظل المجتمع الاشتراكي تصبح وسائل الانتاج ملكا للمنتجين ، كما تصبح اجهـزة الدولة كلها مسخرة لخدمة مصالح الجماهيـر الكادحة ، وبذلك تقوم الاسس الموضوعيـة لارساء العدالة الاجتماعية ، وتثبيت ركائـز الحياة الديموقراطية والمساواة بين جميـع افراد الشعب ·

وفي ظل الديموقراطية الشعبية تصبـح الحريات العامة في متناول الجماهير التـي تحصل على الامكانيات المادية لممارســتها ، وتعرف هذه الحريات توسعا كبيرا لتشمـل جميع فئات المجتمع ، وذلك في اطار خدمـة مصالح الاشتراكية والتقدم ·

الحكم المطلق . . واللعبة الانتخابية

الاختيار الثورى ـ يونيو ١٩٧٦ ـ العدد ٦

« ليست الديموقراطية بافطة تعرض على السواح ، انها حقيقية يجب أن تفتح لكل واحد امكانية التقدم والمعرفة ، وتتطلب تنظيما اجتماعيا يحتاج هو نفسه الى تغييرات في الهياكل ، وليس فقط مراجعة دستور في غياب الممثلين الحقيقيين للجماهير الشعبية .
ان تطبيق الدموقراطية على الحياة السياسية يعني البحث عن الماسكين الحقيقيين بزمام القوة السياسية لاخضاعهم لارادة الشعب » .
« المهدى بن بركة »

أعلن الحكم منذ فترة أنه سيقبل على تنظيم انتخابات محلية ووطنية ، حتى يتسنى لمجلس النواب ، الثالث من نوعه ان يجتمع في اكتوبر ١٩٧٦ .

واذا كانت المسألة الانتخابية في اطار الحكم الحالي تناقش في أساسها ، فان أول ما يلاحظ هو ان الحكم تعود على خرق القوانين وحتى التي وضعها لنفسه مستهدفا تحقيق مصالحه الطبقية والحفاظ على وجوده ، واعتبارا لذلك كان من المنتظر أن يبدأ مجلس النواب أعماله في اكتوبر ١٩٧٢ ، بعد المصادقة على الدستور الممنوح « بأغلبية ساحقة » : ٩٨ر٧٥٪ .

وعمق هذا الحدث ، أى الادعاء والتظاهر بتحضير الانتخابات ، مرتبط بحرص النظام على استثمار قضية استرجاع جزء من أراضينا المحتلة لفائدة تدعيم أوضاعه الداخلية ، وتثبيت مشروعيته ، خصوصا بعد أن تعرضت لهزات خطيرة ، نتيجة الانتفاضات الجماهيرية المتتالية من جهة والمحاولتين العسكريتين من جهة ثانية .

الحكم الاقطاعي والديمقراطية الشكلية

فالحكم الاقطاعي لم يتخذ يوما من الديمقراطية هدفا ولا طريقة للحكم ، بل عمل باستمرار على محاربتها واحباطها ، والتحالف مع الاستعمار لاجهاض كل تطلع شعبي من أجل التحرر ولاديموقراطية . يظهر ذلك جليا من خلال الاحداث الاساسية التالية :

● احباط دستور ١٩٠٨ ، الذى تقدم به العلماء ، محررو جريدة « لسان المغرب » ، والرامي في جوهره الى تحديد سلطة الملك ، وتمكين ممثلي الشعب ، المعبرين عن ارادته ، من السلطات الحقيقية .

● التوقيع على الظهير البربرى سنة ١٩٣٠ ، القاضي بتقسيم الشعب المغربي ونسف أسس الوحدة الوطنية ، ولقد واجهت الجماهير الشعبية المتشبثة بوحدتها مخطط الخيانة هذا وادانته ، مدركة بذلك التحالف الاقطاعي الاستعمارى .

● واذا كانت عريضة ١٩٤٤ قد أعادت الشرعية « للملكية الدستورية » ، بعد أن أدى السلطان القسم لقيادة حزب الاستقلال وتعهد بالعمل على تحقيق « الاستقلال والدستور » ، فانها لم تحدد الشروط الضرورية لاقامة نظام دستورى يعكس متطلبات الجماهير المغربية الكادحة ويمنع النظام من امكانية الاخلال بتعهداته .

ان هذا التحالف المؤقت الذى طرحه خطاب طنجة سنة ١٩٤٧ والذى أقبل عليه الحكم لم يكن الا نتيجة لمعرفته الجيدة بعلاقة القوى السياسية القائمة ومسايرة الجماهير في مطالبها الآنية . وسرعان ما تخلى عنه مباشرة بعد الاستقلال ، ملتجئا الى طرح شعار بناء المؤسسات كمناورة لربح الوقت

قصد تركيز أسس حكمه المطلق بتقوية قبضته على الاجهزة التنفيذية والقمعية وليتسنى له التخلص من الوجود النسبي للحركة الوطنية داخل أجهزة الدولة : اقالة حكومة عبد الله ابراهيم سنة ١٩٦٠ ثم اقالة الوزراء الاستقلاليين سنة ١٩٦٢ بعد أن ساهموا في الحملة الانتخابية لصالح الدستور الاول الممنوح .

وهكذا احتكر رئيس الدولة جميع السلطات التنفيذية منها والتشريعية بالاضافة الى سلطته الروحية باعتباره أمير المؤمنين ! فهو الذى يعين الوزراء ويقيلهم وهو الذى يقبل أو يرفض جميع المشاريع الحكومية ، وهو القائد الاعلى للجيش .. الخ .

وتشكيل المجلس الاستشارى بتعيين أعضائه وتحديد وظيفته كمستشار في الامور التي يعرضها عليه رئيس الدولة لم يكن سوى أحد الأشكال التي يلتجيء اليها الحكم لتمرير وعوده الكاذبة بالحكم الديمقراطي وفتح المجال لعهد « الملكية الدستورية » .

ان مجمل هذه المناورات التي أقبل عليها النظام غداة الاستقلال قد أكدت استراتيجيته **الدائمة والقارة** ، والتي يسجل داخلها بعض التنازلات التكتيكية الشكلية باسم الديموقراطية : **الاحتفاظ بالسلطة الحقيقية والتامة ، أى السلطات التنفيذية والتشريعية ، وحصر دور النواب والقوات الوطنية والتقدمية في الاطار الاستشارى الذى يكرس نظرة « الراعي لرعيته »** .

ان هذه الاستراتيجية هي التي مارسها الحكم طوال تجربة ٢٠ سنة من الاستقلال الشكلي ، وهذا التكتيك هو الذى التجأ اليه كلما استفحل ضعفه وعزلته نتيجة سياسته اللاشعبية والقمعية .

الدساتير الممنوحة : تكريس للحكم المطلق

ان مفهوم الحكم للعمل الديمقراطي وممارسته الفعلية لهذا المفهوم ، يتأكد باستعراض بعض الجوانب لمضمون الدساتير الممنوحة التي عرفتها البلاد ، والمعبرة عن ايديولوجية الطبقة الحاكمة من جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية **ومقننة للحكم المطلق.**

فاذا كان النظام البرلماني يقتضي تكوين مجلسين : أحدهما ينبثق عن الانتخاب المباشر ، والثاني عن طريق انتخاب غير مباشر ، فان الحكم قد استغل المجلس الثاني لضمان ميزان القوى لفائدة الاقطاع والبرجوازية الكومبرادورية . وحتى اذا **كان دستور ١٩٧٠** قد تخلى عن نظام المجلسين ونص على انتخاب مجلس واحد ، فان الحكم لم يتخل عن خطته ، بل أسند الى طبقته مكانة هامة في هذا المجلس الذى يعين ثلثيه عن طريق الانتخاب الغير مباشر .

اما دستور ١٩٧٢ الذى جاء في ظروف يعاني فيها الحكم من الضعف والعزلة فقد تراجع نسبيا عن موقفه ، وأقر انتخاب ثلثي المجلس بطريقة مباشرة ، واحتفظ بتعيين الثلث الباقي .

وبما ان الدستور يخول للحكم صلاحية وضع القوانين التنظيمية والتشريعية الى غاية تنصيب البرلمان ، وبما ان له حرية التصرف في تحديد التقسيم الجغرافي (يعني السياسي) للدوائر الانتخابية ، وبصفته الماسك لمجمل الاجهزة التنفيذية وأجهزة الاعلام .. فانه هو المتحكم والضابط للاطار العام للانتخابات بالشكل الذى يبقى فيه **ميزان القوى داخل هذا المجلس لصالحه وبالتالي يصبح جهازا من الأجهزة المسخرة لخدمة أهدافه .**

وفي جميع الحالات ، سواء تم انتخاب المؤسسات أو لم يتم ، فان رئيس الدولة ـ طبقا للدستور ـ يتمتع بسلطات واسعة ، بل بجميع السلطات :

- تعيين الوزراء ومراقبة الحكومة .
- رئاسة مجلس الوزراء
- تسمية الموظفين في المناصب المدنية والعسكرية (عمال الاقاليم ، الباشوات ، القواد ، القضات .. الخ.) .
- رئاسة القوات المسلحة
- اصدار القوانين
- اعلان حالة الاستثناء طبقا للمادة ٣٥ التي تشكل تقنينا صريحا للحكم المطلق ، وتعطي « لرئيس الدولة » صلاحية ابطال اللعبة الانتخابية والاستفراد بجميع السلطات .

واضح أنه ليست هناك سلطة حقيقية لمجلس النواب ، خاصة وان البت في المشاكل المالية والاقتصادية تمارسه الحكومة عن طريق

ما سمي بالسلطة التنظيمية ، علما بأن الحكومة نفسها لم تكن في أى وقت من الاوقات تمثل الهيئات السياسية داخل مجلس النواب ، وانها في الحقيقة مجرد جهاز تنفيذى يطبق تعليمات الديوان الملكي .

السيادة الشعبية والانتخابات الموعودة

لقد أكدت التجربة ان الحكم الرجعي المغربي لا يرغب في الديموقراطية **الا كواجهة شكلية وعابرة تعرض أساسا على السواح لطمئنة الأوساط الليبرالية** . فهو يؤجل الانتخابات منتظرا ظرفها المناسب ، أو يوقف التجربة كلما تجاوزت الحدود المرسومة لها ، كما حدث عند اعلان حالة الاستثناء ، بعد الانتفاضة الشعبية لسنة ١٩٦٥ ونجاح الحركة التقدمية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، في استعمال منبر مجلس النواب من أجل الرفع من الوعي الجماهيرى ، وفضح طبيعة النظام وطرح البديل الاقتصادى والسياسي والاجتماعي .

ان سر هذا النجاح يكمن في وضع المسألة الانتخابية في اطارها الصحيح : استعمال الانتخابات كشكل من اشكال النضال من أجل اضعاف الطبقة السائدة ماديا ومعنويا وتحقيق مكاسب جماهيرية .

وهذا ما عبر عنه **بيان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتاريخ ١٥ نوفمبر ١٩٦٢ حيث جاء فيه :**

« ان المشاركة والحالة هذه بنعم أم لا (في الاستفتاء) لا معنى لها ولا نتيجة من ورائها سوى استسلام الجماهير الشعبية ، وتنازل الشعب المغربي ، الذى هو مصدر السلطات على:

١) حقه المقدس في وضع الدستور بواسطة نوابه المنتخبين .

٢) عن مطامحه في التحرير الاقتصادى والاجتماعي ومحاربة الاستعمار الجديد .

وهي المبادىء نفسها التي أكدها وعمقها **بيان اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٧٢ حيث ورد فيه :**

« ... يؤكد الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ان نظاما من الديمقراطية الحقة هو وحده الكفيل ، في الظروف الراهنة ، ببناء ديموقراطية اقتصادية واجتماعية . وانه وحده الذى سيمكن الشعب بواسطة ممثلين يختارهم بكل حرية ونزاهة من الوقوف بالمرصاد لكل عمل يرمي الى عرقلة الاختيارات الاساسية والثورية التي يتم تبنيها بعد مناقشة حرة .

ان الشعب المغربي حينئذ لن يبقى تحت رحمة الجهاز الحاكم ولا مادة للاستغلال ، بل سيصبح ، ولأول مرة ، سيد نفسه ، منه تنبثق السلطة الشعبية القادرة على أن تترجم الى الواقع الملموس ، وتحت مراقبته اليقظة ، الاختيارات التي تلبي مطامحه العميقة وحاجياته الاساسية .

من أجل هذا يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السرى والعام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم ارادة الجماهير ، ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الاطار العام الذى سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذرى وتحضير شروط البناء الاشتراكي » ..

واليوم، والحكم يستعد لتزييف الديمقراطية من جديد ، فانه لم يغير من سياسته اللاشعبية المعادية لمطامح الجماهير وتطلعاتها الديمقراطية. ويظهر ذلك جليا في مواصلة سياسته القمعية : خنق ابسط الحريات العامة والمحاكمات المتتالية ضد المناضلين التقدميين التي عمت جميع أنحاء البلاد والاختطاف والاغتيالات ..

لذا ، فان أى حملة انتخابية ، حاضرا أو مستقبلا لن تخدم مصالح الجماهير الكادحة الا اذا كانت التزاما لخدمة الهدف الاساسي : توفير مجلس تاسيسي يعكس الارادة الشعبية في التحرر والبناء الاشتراكي .

على هامش الانتخابات الموعودة : السـؤال ؟

لسنا في حاجة الى التذكير بأن الحياة السياسية بالمغرب ، وفي الفترة الانية ، قد سجلت تراجعات كبيرة ، في عمقها ومحتواها . وان النظام القائم اصبح يحكم قبضته على السلطة ، برضى وتواطؤ القيادات السياسية للاحزاب المعارضة .

ولسنا بحاجة ايضا الى التذكير بأنه لم يطرأ اي تغيير على طبيعة هذا النظام التقليـدي واساليبه في الحكم ، ومفاهيمه للعلاقة بيـن الحاكم والمحكوم .

ولكن الجديـد نلمسه واضحا في موقـف « الاخرين » من الاحداث وتطوراتها .

وان المرحلة يطبعها اليوم الاستعداد للانتخابات المحلية والوطنية ، وذلك في اطار « عهد جديد » و « انفتاح » يدشنه رئيس الدولة بتحديد المفهوم والقالب الذي سيتم فيه « التجربة الديمقراطية ».

فما هي العناصر الفاعلة في هذه التجربة ؟

من المسلم به ان المغرب قد عاش منذ الاستقلال فترة اتسمت بالتوتر، وتعاقب الازمات السياسية وصراع لم يفتر ضد مغتصبي السلطة ، وبتعبير اخر ، صراع بين الذين يعملون على اقامة المشروعيـة الثوريـة ، والذيـن يتمسكون « بالمشروعية » القائمة .

وكان اجماع الشعب انذاك ممثلا في منظماته التقدمية والوطنية ، على ضرورة الغاء الاسباب الحقيقية للازمة ، وانتخـاب مجلس تأسيس ، يعطي للبلاد مؤسساتها ، واطارها القانونـي ، ويحدد اختياراتها الاساسية .

ومهما كانت ملابسات الفترة ، فان التطلع العام للجماهير كان يرمي الى التغيير الحقيقي للبنيات القائمة .

وتتتابع الاحداث ، ولكن سياسة الحكم تظل هي هي ، معارضة اساسا لمصالح الجماهيـر وطموحها . ويعمد النظام طوال السنين الماضية الى القمع المنظم ، عبر سلسلة من الاعتقـالات والاختطافات والتصفيات الجسدية .

ان النظام ما يزال هو هو ، رغم محاولـة التمويـه الجديـدة ، « الصحراويـة .. الديمقراطية » .

انه الان يرمي بمخططه الجهنمي الى اضفاء مساحيق جديدة على وجهه البشع ، وتضييع الجماهير عن هدفها الحقيقي ، وتمييع نضالاتها والحاق « الاخرين » بسياسته الحالية .

فاين نحن اليوم من « البرنامـج الشمولي التكامل الذي لا يقبل التجزئة ، والذي يتضمن تغييرات جذريـة ومتزامنـة تتعلق بالشؤون التأسيسيـة .. وبالاختيـارات الوطنيـة الاساسية »

لقد قام النظام بتصدير الازمة ، حيث حرك موضوع الصحراء ، وخلق ظروفا مناسبـة لاستقراره ، وهو يدعونا اليوم الى « السلم الاجتماعي » .

ان دلالة هذا الطرح واضحة ، وهي تجريد القوات المنتجة من سلاحها الاساسي الذي يمكنها من الدفاع عن مصالحها الحيوية ، وتجميـد نضالاتها ، وحرمانها من كل حماية ضد الطرد التعسفي . وهدف النظام اساسا هو تعطيل دورها الحاسم في معركة التحرر الشامل .

فما هو الخط الذي ستلتزمه الحركة التقدمية ، اثناء الحملة الانتخابية ، امام هذا التحدي الواضح . هـل تملك في مسلسل التنازلات ـ تنازلاتها ـ ان تفسد على النظام مخططه الذي يرمي الى بقائه ، على حساب تحرر الجماهير الشعبية ؟

ذلك هو السؤال .

دليـــل المناضـــل : خصوصيات الاقطاعية المغربية

لقد تولد النظام الاقطاعي في المجتمع المغربي عن تطور مجتمع المشايعة البدائية عندما كانت « الجماعة » تسلم في حالات خاصة (الحرب مع القبائل المجاورة) كل السلطات الى « الشيخ » المنتخب مبدئيا لتسيير امورها ديمقراطيـــا . فلقد حدث ان هذا الاخير استغل استلام هذه السلطة لصالح تركيز نفوذه وذلك بشتـــى الوسائل ، منها :

ـ استعمال عائلته كخلفاء ومقدمين واعوان .

ـ اقتطاع اراض شاسعة من ارض الجماعة واستغلالها بتعبئة افراد الدوار اجباريا لحرثها وزرعها وحصدها لصالحه (التويزة الاقطاعية) .

ـ مفاوضة العدو في المهادنة مقابل اعانـــة قصد تمركز سلطته » .. (1)

.. « وهكذا فقدت الجماعات سلطتها الاساسية واصبحت مستغلـة من طـــرف الاقطاعيين ، واصبحت العلاقة بين الافراد من علاقة حرة مبنية على المصالح المشتركة والتضامن ، الى علاقـة مبنية على استغلال الانسان للانسان ، وعلى خضوع الاغلبية لكمشة من المستغلين » .. (1)
« المخزن » كدعامة سياسية تمكنها من الدفاع عن مصالحها .

ولقد تميزت الاقطاعية المغربية بخصوصيـات ـ فرضتها الظروف التاريخية للمرحلة ـ طبعت سلوكهـا وحددت صفاتهـا . وضمن هـــذه الخصوصيات نذكر النقاط الاساسية التالية :

ومن خلال سيطرتها الاقتصادية تمكنـــت الاقطاعية من ايجاد سلطة سياسية مركزية :

● استعمال الدين الاسلامي من طرف الطبقة الاقطاعية ، لم يسمح لها بايجاد هياكل قادة ، على غرار شقيقتها في اوروبا . وكان الانحراف والفساد الذي يصيب الاقطاعيين الحاكمين يدفع بالشعب الـى محاربتهم من اجل تصحيـــح الانحراف . ولكن غالبا ما حدث ان الانتفاضات الشعبية التي تقوم ضد سلطة المخزن ، يحولها زعماؤها عن مجراها الاولى ، حيث يتحولون هم انفسهم الى اقطاعيين بمجرد قلب الحكم القائم والاستيلاء على السلطة . وشكل هذا عامـــلا اساسيا في عدم استقرار الدولة الاقطاعية .

اما بالنسبة لمقاييس « النسب » (النبلاء) فكانـت تعتمـد علـــى ادعـــاء الانتســـاب الـى عائلـة الرســـول . وكـــان الاقطاعيون يجتهدون في ايجاد نسب وهمي يمكنهم من فرض سيطرتهم . فالعائلة « الشريفة » كانت معفية من كل انواع الضرائب ، ولها حق اقتطاع الاراضي كما انها تنظم جمع الهدايا اجباريا من عند كافة السكان (« الزيارة ») .

● وفيما يخص علاقة الاقطاعي « بالخماس » (القن) فهي نفس علاقات الاستغلال البشـع التي عرف بها النظام الاقطاعي ، الا ان الاقطاعي المغربي لم يكن له حق قانوني في بيع الخماس بمناسبة بيع الارض . لكن من الناحية العملية فان الخماس يبقى مضطرا للاشتغال في نفس الارض لصالح الملاك الجديد ، ذلك انه لا يمتلك امكانية العيش بشكل مستقل . يبقى اذن هذا الجانب القانوني مجرد جانب شكلي .

● وهناك ميزة اساسية عند الاقطاعيـــة المغربية تتمثل في كونها قد تحكمت في بنـــاء وتطور المدن ، على عكس ما جرى في اوروبا مثلا .

فالحرفيون والصناع لم يتمتعوا بتطور ذاتي مستقل ، بل كانوا باستمرار تحت رحمة الدولة الاقطاعية التي تتحكم في اوضاعهم من خلال فرض الضرائب من جهة ، ومن جهة ثانية ، ومع سقوط الدولة الحاكمة وبروز سلالة جديدة ، تصاب كل اوضاعهم بالافلاس ، فلا يتحقق ذلك التراكم الحرفي الذي يشكل بوادر التطور نحـــو النظام الرأسمالي .

وخلاصة القول ان الاقطاعية المغربية ، هي في نهاية الامر اكثر شراسة وقساوة من الاقطاعية « الكلاسيكية » . (ويمكن تعميم هذه الاوصاف على مناطق اخرى في الوطن العربي) .

فلقد تميزت بطابع الفوضى والاستبداد ولعبت دورا سلبيا اساسيا في حبس تطور المجتمـــع المغربي وشده الى الخلف .

وهذا ما جعل الجماهير الشعبية تقـــاوم باستمرار هذه الطبقة وتطعن مشروعية سلطتها.

وفي الوقت بالذات الذي بدا فيـــه التطور الاقتصادي والاجتماعي يوضح الصراع بيـــن المستغلين والمستغلين ، ويأخذ صبغة يبرز فيها قوات اجتماعية يمكنها ، بعد تجربة ان تعي ظروفها وتنتزع حركة التحرر ، في هذا الوقت دخل المستعمر البلاد ليحسم الموقف لصالـــح الاقطاعية (خاصة بعد انهاء مرحلة « التهدئة ») وذلك عن طريق تحالفه مع هذه الطبقة ، حيث لعب دورا اساسيا في تركيز سيطرتها الاقتصادية والسياسية .

الاختيار الثورى ـ سبتمبر ١٩٧٦ ـ العدد ٨

---

(1) الاتحاد الوطني للقوات الشعبية : الوضعية الاجتماعية في البلاد المغربية (1967) .

الجذور الاقطاعية المخزنية والشكليات الديموقراطية

الاختيار الثورى ـ سبتمبر ١٩٧٦ ـ العدد ٨

ان النظام الرجعي المغربي يعتبر نفسه استمرارا للنظام المخزني ، كما يلتزم بالوفاء « للاجداد المنعمين » الذين بنوا سلطتهم على اسس استبدادية اقطاعية ، مع العلم ان الاستعمار قد لعب دورا حاسما في تركيز الطبقة الاقطاعية اقتصاديا وسياسيا ، وانقاذ الدولة العلوية من غضب الشعب وسخطه .

واذا كان النظام القائم يسعى باستمرار الى المحافظة على التقاليد المخزنية ، فانه في نفس الوقت يعمل على تطويرها وتوفيقها مع «متطلبات العصر » ، مستجيبا بذلك للتطور الحاصل داخل قاعدته الاجتماعية ، ولمقتضيات خدمة مصالح الاستعمار الجديد .

فنراه من جهة يمارس الحكم المطلق وينفرد بمجموع السلطات ، ويخضع علاقاته بالمواطنين لمنطق الرعايا والخدام ، مع ما ينتج عن ذلك من استبداد واستغلال .. ومن جهة ثانية يلجأ من حين لاخر لمحاولة التكيف مع الاوضاع الجديدة ، وطمأنة الاوساط الليبرالية والحلفاء الامبرياليين وذلك عن طريق ايجاد واجهة ديمقراطية شكلية، تخفف من حدة تناقضاته ، كما يسهر في نفس الوقت على التحكم في قوانين هذه اللعبة بالشكل الذي لا يتنازل فيه عن اى جزء من السلطة الحقيقية . واذا ما شعر بأي « خطر » في هذا الاتجاه فانه يوقف « المحاولة الديمقراطية » ويعود من جديد صراحة الى جوهر الحكم الاقطاعي المطلق .

الحلقة المفرغة للتجارب الانتخابية

● لقد ابتدأت الحلقة المفرغة التي ميزت هذه التجارب سنة 1960 حيث اعلن الحكم قرار تنظيم انتخابات المجالس القروية والبلدية . ولقد فوجيء النظام بالمساهمة الجماهيرية الواسعة التي ميزت هذه الانتخابات والانتصارات التي حققتها الحركة الوطنية . فلقد بلغت نسبة المشاركة حسب الاحصائيات الرسمية 38 بالمئة من مجموع الهيأة الانتخابية في المغرب ، وحصلت المنظمات الوطنية وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية على انتصارات هامة في مجموع المدن تقريبا وفي اهم الجماعات القروية .

وامام هذه الوضعية لم يتردد النظام في« اصدار قانون تشريعي تقني ، جرد المجالس المنتخبة من جميع اختصاصاتها تقريبا ، وضيق خناق الوصاية المركزية عليها ، وجعلها جهازا تسييريا عقيما تحت نظر اعوان السلطة المحليين » . (1)

● اما سنة 1962 ، وبعد ان نفذ النظام خطته الرامية الى تصفية الوجود النسبي للحركة الوطنية داخل جهاز الدولة (اقالة حكومة عبدالله ابراهيم) وذلك بعد حل جيش التحرير وتفكيك تنظيمات المقاومة ، حاول النظام تقنين حكمه المطلق عن طريق تنظيم الاستفتاء عن دستور اعده لنفسه وحرص من خلاله على الانفراد بمجموع السلطات التشريعية والتنفيذية .

الا ان الحركة التقدمية ، وخاصة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، لم تنخدع لهذه المحاولة ، فكان ردها هو مقاطعة الاستفتاء ، باعتبار ان الدستور الممنوح يزور الارادة الشعبية ويزيف الديمقراطية .

● وفي سنة 1963 عمد الحكم الى تنظيم اول انتخابات برلمانية ، بهدف تحقيق واجهة « الملكية الدستورية » .

ومع موقفه السابق في مقاطعة الدستور ، قرر الاتحاد الوطني المشاركة في الانتخابات بهدف استعمال منبر البرلمان كوسيلة لفضح النظام وتعرية نواياه ، فأحرز على انتصارات انتخابية هامة ، وساهم بشكل فعال في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية وتوضيح طبيعة خصومها .

وكانت نهاية التجربة ان اقفل الحكم البرلمان واعلن حالة الاستثناء التي تلغي دور كل المؤسسات ، وتخول لرئيس الدولة جميع الصلاحيات .

اما انتخابات المجالس القروية والبلدية التي جرت في نفس السنة (اي بعد مرور السنوات الثلاث القانونية) فلقد قاطعتها جميع المنظمات الوطنية (حزب الاستقلال ، الاتحاد المغربي للشغل ، الاتحاد الوطني للقوات الشعبية) احتجاجا على تزييف الديمقراطية ، خاصة ان هذه الانتخابات جرت في ظروف الحملة الارهابية

---

(1) مذكرة رفعتها الكتابة العامة للاتحاد الوطني للقوات الشعبية الى رئاسة الحكومة في 61 ابريل 1969

التي عرفتها البلاد والتي استهدفت الاتحاد الوطني للقوات الشعبية . و « هكذا مر يوم الانتخابات البلدية والقروية المذكور وسط المقاطعة الشعبية والاستياء العام . واعلنت الادارة بعد ذلك ان جميع مرشحيها قد انتخبوا بدون ادنى معارض لمدة ست سنوات » .. (1)

.. « ان المجالس المنتخبة في جو الارهاب السائد خلال يليوز 1963 لا يعتبرها السكان هيئات تمثيلية ، وانما هيئات مساعدة خاضعة للجهاز الادارى الذي يشكل بدوره اداة سياسية للقمع والاضطهاد » . (2)

● وبعد مرور ست سنوات على هذه الانتخابات المزيفة نظم الحكم عملية تجديد المجالس البلدية والقروية سنة 1969 . وهذه المجالس تعتبر عمليا مجرد اجهزة تابعة للسلطة المركزية . وفي هذا الصدد تقول اللجنة المركزية للاتحاد الوطني :

« ان الانتخابات المعلن عنها لثالث اكتوبر 1969 ما هي الا تتميم وتتويج لعملية تحاك منذ سنة من اجل تنصيب هيئات معينة من طرف الادارة بغية استعمالها كأدوات طيعة متوفرة على صفة « الانتخاب » ...

... ان الاتحاد الوطني للقوات الشعبية يعلن للرأي العام في الداخل والخارج انه يرفض ان يزكي بمشاركة هذه العملية المبيتة الرامية الى تزييف الديمقراطية » (2) .

● اما سنة 1970 وبعد ان عانى النظام من ازمة العزلة الداخلية والخارجية طيلة فترة حالة الاستثناء (والتي دامت 5 سنوات !) فانه لجأ الى منح دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية .

لكن عدم تزكية مجموع الحركة الوطنية لهذه العملية اكدت من جديد الطابع المصطنع للهيئات « المنتخبة » وجعلت من البرلمان الجديد جهازا تابعا للدولة لايلعب دوره كواجهة ديمقراطيةامام الرأي العام الداخلي والخارجي .

ولقد اضطر النظام الى توقيف هذه التجربة نفسها على اثر تصاعد النضال الجماهيري من جهة ، وبعد المحاولة الانقلابية لسنة 1971 وفصل التفرغ لمواجهة وضعية الجيش وتقوية الجهاز القمعي .

● وفي سنة1972 ، اعاد الكرة من جديد ومنح دستورا معدلا ، يحافظ في جوهره على مضمون الدساتير السابقة .

وكان موقف الحركة الوطنية بالاجماع هو رفض الدستور الممنوح ، وعدم تزكية المحاولة الجديدة لتزييف الديمقراطية ، ولم يستمر النظام في تجربته هذه،وقرر وضع الديمقراطية جانبا ، خاصة بعد ان تعرض لمحاولة 16 غشت العسكرية .

● اما اليوم ، وبعد اربع سنوات استمرت خلالها الوضعية الاستثنائية ، فانه مقبل على محاولة اخرى ، يستهدف منها استثمار نتائج التعبئة الشعبية في موضوع الصحراء المغربية ، وذلك من اجل تدعيم مشروعيته ، واخضاع الحركة الوطنية لواقع حكمه المطلق .

النظرة المخزنية للمؤسسات المنتخبة

من خلال هذا الاستعراض الموجز للتجربة السابقة ، يتضح لنا ان النظام قد عاش حلقة مفرغة من التجارب الانتخابية الفاشلة ، يكمن تفسيرها في التناقض الصارخ الموجود ما بين تشبث النظام بعمقه الاقطاعي المخزني ، وفي نفس الوقت ، البحث عن واجهة ديمقراطية شكلية .

واذا كان النظام يراهن على الحصول على نفس السمعة الليبرالية التي تمتاز بها بعض الانظمة الملكية في اوربا ، فذلك من باب الوهم لان هذه الليبرالية لم تتحقق الا بعد حل التناقض الذي اشرنا اليه ، وتنازل الملكية على الجزء الاساسي من السلطة لصالح المؤسسات الليبرالية . وهذا التنازل نفسه لم يتم طواعية او برضى منها ، لكنه كان نتيجة النضالات الجماهيرية المستمرة ضد الاستبداد والاستغلال تلك النضالات التي عرفت البورجوازية كيف تستغلها لفائدة تدعيم سلطتها .

اما بالنسبة للحكم الرجعي المغربي ، فانه لا يقبل التنازل عن السلطة الفعلية او التخلي عن جذوره الاقطاعية المخزنية .

ونظرته للمؤسسات المنتجة وفية كل الوفاء لفلسفته المخزنية . فالمنتخبون مجرد خدام للعرش . والمؤسسات لا يجب ان يتعدى دورها تطبيق السياسة المرسومة والاجتهاد في خدمتها وهي في نفس الوقت اجهزة لتدعيم مشروعيته او بعبارة اصح تكريس مفهوم البيعة .

وفي الظرف الراهن ، فان الانتخابات الموعودة لا يستهدف منها النظام سوى تحقيق نفس المرامي .

(2) قرار اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية حول انتخابات 3 اكتوبر 1961 للمجالس البلدية والقروية .

على هامش الانتخابات الموعودة :

البديل

الاختيار الثورى ـ أكتوبر ١٩٧٦ ـ العدد ٩

يجري النظام المغرب باستعدادات واسعة النطاق لتمرير العملية الانتخابية الجديدة في الاطار الذي يضمن له المزيد من التقوي ، وهيمنة اختياراته على مستوى كل الاصعدة ، السياسية والاقتصادية والثقافية .

وعلى قدم وساق ، تتجند أجهزة وزارة الداخلية في المدن والبوادي لتحضير شروط التحكم في كل أدوار العملية . ولنفس الغرض ، انشئت وجددت منظمات سياسية مزيفة لا تخرج عن تمثيل الكمشة الادارية ، وذوي المصالح الطبقية المنتفعين من تفاقم الاوضاع وسوء حالة الجماهير الكادحة.

وهكذا يبدل النظام الرجعي قصارى جهده ، سواء على المستوى السياسي أو الاداري لانجاح اللعبة ، وفي الحدود التي لا تخرج عن خطته.

ان العملية الانتخابية المعرضة بمجالسها المحلية والجهوية وبمجلسها النيابي في طريق الانجاز على نفس المنوال وبنفس التقاليد المعهودة ، لا تختلف في جوهرها عن التجارب السابقة ، تلك التجارب التي أوضحت بكل جلاء ، ومن خلال المعركة الديمقراطية ، التناقض الصارخ ما بين مصالح الاقلية الاقطاعية البرجوازية التي تسعى باستمرار الى حصر كل تجربة ديمقراطية في أطار شكلي ومعه كل المفاهيم الليبرالية الرجعية ، من جهة ، وطموحات الجماهير الكادحة الى تحقيق سيادة الشعب وتوفير الديمقراطية لصالح الاغلبية ، من جهة ثانية .

ومن خلال فشل النظام طوال التجربة السابقة حتى في تحقيق الديمقراطية الشكلية الضرورية لتمويه طبيعته الاستبدادية ، يبدو واضحا أن الحقنة المفرغة التي عرفتها البلاد في الميدان الانتخابي لم تكن الا من باب المناورة ، ولم يستهدف منها النظام سوى التخفيف من عزلته واسترجاع قوته كلما اختنقته مظاهر السخط الشعبي ، ليعود من جديد الى جوهر سياسته الاستبدادية القمعية ، ويضع الديمقراطية جانبا حتى مناسبة أخرى ...

أما على المستوى الشعبي ، فان الجماهير الكادحة كما تاودت بتجربة كل التجارب السابقة التي لا يزال الظلام يلتف بصمتها وجمرة قوانينها ، ظلت تناضل في افق استئصال مختلف الهياكل القائمة ومن أجل فرض الديمقراطية وفرض السيادة الشعبية بانتخاب « مجلس تأسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يجسم ارادة الجماهير ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدولة ، ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات ، ويسطر الاطار العام الذي سيباشر فيه الشعب مهمة التغيير الجذري وتحضير شروط البناء الاشتراكي » . (بيان 8 أكتوبر 1972 للجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية) .

ومن أجل فرض هذه المطالب الديمقراطيـــة ، وبالمحتـــوى الشعبي للديمقراطية ، قدمت الحركة الوطنية والتقدمية تضحيات جساما ، وتعرضت من النظام الحالي نفسه لشتى أنواع الاضطهاد والتصفية ٠

وبالرغم من ذلك ، استطاعت المرات المتتالية ، أن تفشل مخططـــات النظام وأن تضعه وجها لوجه مع تناقضـــــاته ، محققـة في نفس الوقت مكتسبات نضالية على طريق تعزيز وتدعيم المطلب الديمقراطي ٠

ونخص بالذكر مواقف الرفض المبدئي لمختلف الدساتير الممنوحة بمـــا فيها الدستور الجاري به العمل حاليا والتي أجمعت كل فصائل الحركـة الوطنية والتقدمية على عدم تزكيته ، وكذلك المعارك الانتخابية التي خاضتها بأهداف واضحة ومعلنة وهي فضح طبيعة النظام وتوعية الجماهير وتحقيق مكاسب نضالية تخدم المفهوم الديمقراطي الصحيح ، كما كان الشـــأن بالنسبة لانتخابات 1963 على الخصوص ٠

واليوم ، فتحت أي شروط تحضر العملية الانتخابية ، ولخدمة من ؟

ان التجربة الجديدة التي بادر اليها الحكم ، لا تستهدف سوى استكمال الجوانب « الموفرة للاستقرار » ، وخلق مؤسسات تتحمل أعباء الصراع في منطقة المغرب العربي ، وفي نفس الوقت تدعيـــم مشـــروعية النظـــام « ومبايعته » قصد ضمان استمراره ٠٠٠

وفي اطار استثمار نتائج الحملة حول الصحراء ، حرص النظام على توفير شروط موضوعية ، عن طريق ما يسمى « بالوحدة الوطنية » لضمان نجاح خطته ، وحرص في نفس الوقت على التحكم في قوانين اللعبة وتحديد الاطار الذي لا يمكن الخروج عنه « في حدود الالتزام بمقاييس الدستور » ومن أجل « تساكن الحاكمين والمحكومين » كما ورد في خطاب رئيس الدولة، والذي صرح كذلك :

٠٠ « وعلى المرشحين من جهة ألا يعبثوا والا يلعبوا بأمانة ترشيحهم لينتخبوا ٠ فكما عليك شعبي العزيز أن تختـــار اللائق ، فعلى المرشحين الذين لا يؤمنون بنظامنا ، ولا يؤمنون بمؤسساتنا ، ولا يؤمنون بالحفاظ على اصالتنا ، عليهم ألا يتخذوا هذه الانتخـــابات مطية للوصـــول الى أهدافهم » ٠

وهكذا فان الحكم قد رسم للعبة حدودها وشروطها وحضر لها جـوها العام ، كما أكد عزمه على توقيفها ان هي تجاوزت الاطار المحدود لها .

ومن ثم فهل يمكن بواسطة هذه « الانتخابات » تحقيق مكاســـب لصالح الديمقراطية الشعبية ؟ وهل يمكن الاستفادة منها لصالح الجماهير وتوفير تجند عام ووحدة وطنية حقيقية ضد أعداء الديمقراطية الاقطاعيين البرجوازيين ٠٠٠ كما كان الشأن بالنسبة لتجربة 1963 الناجحة ؟

ان مجرد النظر الى مجمع الشروط والظروف التي تحيط بالانتخابات الموعودة ، يوضح بكل جلاء ان المستفيد الحقيقي منها هو النظام القائم ، لذا يتحتم فضحها وكشف الغرض والاساليب التي تمر بها ٠

وان البديل المطروح امام الحركة الوطنية والتقدمية هو تصعيد النضال الجماهيري لانتزاع مطالب دنيا تعرضت للمناقصة أو الالغاء والتي بدون تحقيقها يكون حتى طرح المسألة الانتخابية من باب المغالطة :

- رفع الحضر عن الحريات العامة (حرية الصحافة والرأي والتجمع ٠٠)
- اطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين وكشـــف

الحقيقة عن الاغتيالات السياسية (اغتيال المناضل عمر بنجلون) وعن مصير المناضلين المختطفين ٠

● اعادة الشرعية للاتحاد الوطني لطلبة المغرب ٠

ان النظام الرجعي برفضه هذه المطالب وتماديه في خنق أبسط الحريات الديموقراطية مثبتا ركائز حكمه المطلق ، قد وفر لنفسه شروط انجاح لعبته الانتخابية ٠

ان البديل الكفيل باحباط مخططات النظام هو تشبث الحركة الوطنية والتقدمية بالشعارات الاساسية التي فرزتها الممارسة النضالية والرامية الى تحقيق سيادة الشعب ، وصياغة نضـــالها اليومي في اطـــار العمل على تحقيق المكاسب التي تخدم هذا الهدف انطلاقا من المواجهة المستميتة التي يفرضها عمق الصراع القائم ما بين الحفنة الاقطاعية البرجوازية ومجموع الشعب المغربي ٠

موقف المجاهد عبدالكريم الخطابي من الدستور الممنوح سنة ١٩٦٢

بتاريخ ١-١٢-١٩٦٢ وجه المجاهـــــد عبدالكريم الخطابي من القاهرة نداء الى الشعب المغربي بمناسبة الاستفتاء على الدستور جاء فيه على الخصوص :

« ٠٠ لقد نادى المغاربة بالدستور بعد ان فقد العدل ، وبعد ان سيطر الجور والظـــلم والطغيان ، ظنا منهم انهم سيجدون (العلاج) في الدستور ، فاذا بهم امام كارثة اخرى العن مما سبق ٠٠ ان المغاربة لا يحتاجـــون الى دستور منسق بجمل وتعابير تحمل بين طياتها القيود والاغلال ٠٠٠ »

٠٠٠ « ولا نكون من المغالين اذا قلنا ، ان هذا الدستور المزعوم قصد به في الحقيقـــة تطويع الشعب المغربي ، وترويضه ـ طوعـــا او كرها ـ حتى يصبح معتقدا بأن حكام البلاد يحكمون بتفويض من الله ٠ وهذا شـــيء يتنافى مع معتقد الامة الحقيقي ، اذن فخير لواضعي الدستور ان يرجعوا الى الجـــادة المستقيمة حتى لا يتسببوا في كارثة ، ويكونون هم الجناة » ٠٠

٠٠٠ « وبهذه المناسبة اوجه ندائي الـــى الشعب المغربي كله في قراه وحواضره وبواديه ان ينتبهوا للخطر الماحق الذى يهددهم عن طريق هذه اللعبة المفضوحة مسبقا ٠٠ فليس هناك دستور بالمعنى المفهوم للدساتير ، وانما هناك فقط حيلة ، ولا اخال المغاربة ستنطلي عليهم ، وقد شاهدوا مثيلاتها فيما مضى ٠٠ »

الانتخابات الشكلية :

شـــروط محـــددة لخدمـــة النظـــام

على أثر الازمة الخانقة التي عاشها النظـام القائم ، سواء في علاقته مع الجماهير الواسعة للشعب المغربي ، وسواء في وضعيته المتأزمة مع الامبريالية ، بادر الى تحريك الوضع السياسي بقضيتين أساسيتين ذات حساسية جماهيرية خاصة : الترات الوطني ، الديمقراطية .

لقد بادر النظام الى مس « السيادة الوطنية ومنح الديمقراطية في اطار سياسته تجـــاه الجماهير ، لا لترويضها لتقبل بانصاف الحلول فحسب ، لكن لتتعود وتخضع لكل ما يصدر عن ساطة الاقطاع : تفويت السيادة الوطنية عن طريق تقسيم الصحـراء ، والتخلي عن سبتة ومليلية . الاستمرار في كبت أبسط الحقـوق الديمقراطية وتكريس اسلوب القمع والارهـاب (الاختطافات الاغتيالات المحاكمات) ..

لقد أقبل على الانفتاح المزعوم ليحاول مـن جديد امتصاص نقمة الجماهير ـ التي عانت من كل أنواع الكبت والاضطهاد ـ متسترا وراء القضية الوطنية .

وقد دشن « المعركة الوطنية » وتفتحه على الحركة الوطنيـــة باعدام سبعـــة مناضلين اتحاديين .. وفي نفس الجو المسموم دشـن روضع أسس الديمقراطية الجديدة باغتيـــال المناضل عمر بنجلون .

والغرض الاساسي المستهدف من المبـــادرة الجديدة ليس الا ترتيب اوضاعه ، وتحضيـر مستقبل سلطته « بالبحث عن أطر جديدة تحكم في القرون المقبلة » على حد تعبير رئيس الدولة.

أما بالمقابل ، فاننا نجد اطروحات أخـرى تراهن على الانفتاح وتريد بواسطته خلـق « ديناميكية » تسمح بالدخول في تجربـــة ديمقراطية جديدة ، قد تكون « أحسن تجربة في العالم الثالث » ..!

هذه « الديناميكية » بالذات هي التي هلل لها النظام ، وأراد لها أن تكون ديناميكته وليس ديناميكية الجماهيـر واستطاع بواسطتهـــا تكريس مؤسسات الاقطاع ، والمس بالسيـادة الوطنية واستغلال ظرف ديمقراطية مزيفـــة لضرب القيادات المتجدرة ، (تصفية المناضل عمر بنجلون) . ثم التقسيط والمناقصة فـــي المطالب الادنى التي تناضل الجماهير من أجل تحقيقها ، فحول العفو العام الى عفو جزئي ، وسمح بحرية الصحافة في الحدود التي تمرر السياسة الجديدة ..

في هذا الجو المشحون والمنقصات في الشروط الادنى تتم المزايدات لصالح العملية الانتخابية. وفي جو من الحذر الجماهيري الشامل ، والرغبة الواضحة في التنفس ، تمرر العملية ، ووفق الشروط التي سطرها وحضرها النظام ..

ففي هذا الاطار تكون المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات ، والسهر على نزاهتها . ويشـرف على « النزاهة » في هذا المجلس ممثلوا الحكومة ، وأغلبية عناصره لا تكاد تمثل الا نفسهـا ، ومدعوة باسم هيئات سياسية مزيفة ، رجعية، متورطة الى أبعد حد في العداء للديمقراطية الى جانب بعض قـادة الحركة الوطنيـــة ، قبلوا المشاركة في المجلس كل حسب منطلقه . وقد تم تشكيل المجلس بعد اتمام كل الترتيبـــات التقنية : التقسيم الجغرافي ، تحديد اللوائح الانتخابية . وأكثر من ذلك انجاز العمليـــة كلها ضمن الاطار الدستوري 72 . بمعنـــى ان النظام حرص على توفير كل الشروط حتى لا يكون المجلس سوى تزكية ما طبخ وحضر .

فأمام تشكيل المجلس الذي لا يوفر أيـــة ضمانات كيف يبرر هؤلاء القادة مشاركتهـم فيه ؟ وعلى أية ضمانات يبنون هذه المشاركة ؟.

على كل ، سواء استمر المسلسل الحالـي ، بمراحله الانتخابية المختلفة ، أو لم يستمـر ـ خاصة وان الشك يساور من نظام عودنا أنه حريص على توقيف التجارب الانتخابية كلما رآها قد تنحرف عن السكة المخزنية ـ ففي كل الحالات فان من الواضح أن الجـو العام ، والاستفادة الاساسية هي لصالح النظام . الذي

جند من أجل نجاحها ، ووفق خطته كل الاجهزة المرتبطة به ... بما في ذلك جهازه الاداري الذي لم يكن يوما مستقلا عن الهيكل العام للدولة على عكس ما تريد بعض التحاليل اثباته . هذه التحاليل التي أريد بها تعويم مسألة الديمقراطية في حياد ونزاهة الجهاز الاداري وهي تحاليل لم يسمح بها الا بعد الفرجة الهامشية ، والانفتاح المزعوم التي جعلت بعض القادة وكأنهم ينظرون الى « الجهاز الاداري » من مواقع الدولة ٠

تحليل تبريري ليس الا امتدادا لتحليل لا يقل خطورة عن علاقة الاقطاع بالحركة الوطنية فيما قبل الاستقلال ، ودور السلطات الاستعمارية ، وعلاقة الاقطاع بالحركة الوطنية بعد الاستقلال ودور الجهاز الاداري الذي يعد من مخلفات الحماية الفرنسية .

ان الادارة بكل بساطة ، جزء من الدولة ، والدولة جهاز لصيانة النظام ، وتصرفاتها من املاء الدولة ، حين تخلق وتساند المحايدين ، حين تتلاعب في الترشيحات والالوان حين توزع السكر والزيت والدقيق في مختلف الاقاليم حينما تتدخل لمناصرة اشخاص على آخرين ، حينما تستغل كل وسائل الادارة .. عندما تتصرف تصرفاتها الخطيرة ، فانها تطبق سياسة الدولة وتنفذ أوامرها حرصا على مرور العملية المزيفة في الحدود المرسومة لها وللاغراض التي خلقت من أجلها .

أمام هذا الوضع ، فان واجب جميع المناضلين هو ترسيخ العداء التاريخي وتصعيد الصراع القائم ، وتعميق القطيعة ما بين الحفنة الاقطاعية البورجوازية وما بين الجماهير الواسعة للشعب المغربي ، ومعها كل المشاريع التي لا تخدم الا مصالح الاقلية الحاكمة بما في ذلك تقسيم الصحراء المغربية وتزييف الديمقراطية .

تعميق هذا الاتجاه مهمة عاجلة على عاتق كافة الوطنيين والتقدميين ، ونشير بالخصوص الى القواعد الاتحادية التي تواجه المحاولات الرامية الى الزج بها وسكب رصيدها النضالي وحاستها الوطنية وطموحها الديمقراطي وتوريطها في معركة لا يستفيد منها اليوم وفي اطار الشروط الحالية الا الحفنة الحاكمة والقيادة ذات المصالح الضيقة .

ليشهـــد التاريـــخ ...

انتخـــابات في ظل الرقـابة على الصحافـة
عن جريـــدة العـلم « ٢٣ـ١٠ـ١٩٧٦ »

الاختيار الثورى ـ نوفمبر ١٩٧٦ ـ العدد ١٠

ينبغـــي أن يعرف المواطنون نـــاخبون ومرشحـون ان الانتخابـات التـي يخوضون غمارها ستجري في ظل الرقابة على الصحـــف الوطنيـة . ورغم الجهود التي بذلهـــا حزب الاستقلال لالغاء الرقابة ، ورغم الجهود التي بذلتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية ، ورغم المذكرة التي قدمتها النقابة للسيد الوزير الاول والمحادثات الطويلة التي أجرتها معه في هـــذا الموضوع فان الصحافة الوطنية ما تزال تراقب قبل خروجها من المطبعة ، ولا يسمح بخروجها الا بعد ان يختم الرقيب بالاذن لها .

وقد قلنا عدة مرات ان الانتخابات لا يمكن ان تكون نزيهة ولا سليمة اذا لم يتحرر المواطن ـ مرشحا كان او ناخبا ـ من أي حجر علـى التعبير عن رأيه . وقد اجتازت الانتخابات حتى الان عـدة مراحل مهمة : مرحلـــة صدور مرحلة الترشيح ودخلت مرحلتيها الاخيرتين : الحملة الانتخابية والتصويت . فكيف تم كل ذلك في ظل رقابة لا تأذن الا بالاراء التـــي ترضيها ؟

بقاء الرقابة يمكن ان يعتبر مؤشرا على نية لا ينبغي ان نفصح عنها ، ولو انها تفصح عن نفسها . فما معنى الرقابة وبخاصة في وقت الانتخابات ؟ أليس هناك تناقض بيـــن التصريحات التي تقول ان الانتخابات ستكون نزيهة وسليمة والتصريحات التـــي تقول ان السلطة ستقف على الحياد ، وبين الواقع الذي يقول : ان الرقابة مفروضة ، ولا يجوز نشر شيء ـ ولو كان يتعلق بالانتخابات ـ لا بأذن به الرقيب ؟ أليس في بقاء الرقابة على الصحافة اشعار للمواطنين بأنهم غير أحرار في أن يعربوا عن أفكارهم التي على أساسهـــا يرشحون القوانين والتنظيمات ، مرحلة الاعلان عن الاجال أنفسهم للانتخابات وعلى أساسهـا ينتخبون هذا المرشح او ذاك ؟

ان الرقابة تعني الكثير وفي مقدمة ما تعنيه عدم سلامة الانتخابات وعدم نزاهتها .

والرقابة مثال ـ ولو أنه مهم ـ والامثلة الاخرى التي تمس بهذه النزاهة هي ما يطفح به ملف المخالفات التي ترد علينا من كثير من الاقاليم ، وكلها تؤكد ان بعض رجال السلطة يدعون لهذا المرشح أو ذاك ، ويهددون هـــذا الناخب أو ذاك ويقاومون هذا المرشح أو ذاك ، ويوزعون بعض المواد الغذائيـــة للتأثير على الناخبين ـ وهي مواد مرصودة للتعاون الوطني أو في العمالات لتوزع ـ بمناسبة رمضان مثلا الذي مضى ـ على الفقراء ، لا لتشرى بهـــا الضمائر ، وبعض الاعضاء السابقين في المجالس ما زالوا يستغلون سلطات المجلس ليدعوا بهـا لانفسهم وللائحتهـــم ، وبعض ذوي النفـوذ والمركز الممتاز في الدولة يستغلون وقود الدولة وسياراتها واجهزتها وموظفيها للتأثير فـــي الانتخابات لصالحهم الخ الخ (....)

حول "حيـــاد" الجهاز الاداري

الاختيار الثورى ـ ديسمبر ١٩٧٦ ـ العدد ١١

ان توضيح الدور الذي قام به الجهاز الاداري خلال العملية الانتخابيـة الاخيـرة وقبلهـا ، ليكتسي أهمية بالغة في فضح الاهداف التـي توخاهـا الحكم مـن خـلال تنظيم انتخابات المجالس البلدية والقروية وفي فضح الاساليب التي انتهجها ٠

واذا كان الحكم قد جند كل وسائله الاعلاميـة لمحاولة ايهام الرأي العام الوطني والدولي بـأن الجهاز الاداري سيلتزم الحياد وسيضمن نزاهة الانتخابات ، فان لا احد يجهل ان الادارة ليست الا جزءا من الدولة التي ما هي الا اداة لصيانـة مصالح الحكم الطبقية وانها لا يمكن ان تكـون محايدة اتجاه مرشحيها خاصةوان اغلبهم يشغلون مناصب هامة داخل الجهاز الاداري نفسه ، (وزراء كتاب دولة ، موظفين كبار ٠٠ الخ ٠٠) بالاضافة الى كل هذا وذاك فان مفهوم الحكم للمجلـس الوطني لمراقبة الانتخابات قد برز بشكل واضح، حيث ان هذا المجلس لم يجتمع خلال الانتخابات « لمراقبة نزاهتها » ، ذلك ان النظام قد اراد له ان ينهي مهمته حالة تعيينه ٠

والحقيقة ان الجهاز الاداري لعب دورا هامـا وحاسما « لانجاح » خطة النظام ، وذلك خلال كل المراحل الانتخابية بما فيها التحضير والاعـداد والاشراف على التنفيذ ٠

فعلى مستوى التحضير والاعداد ، حرصالجهاز الاداري على توفير جميع الشروط لضمان نجـاح مرشحيه « المحايدين » ٠ وتتلخـص الاجراءات المتخذة في هذا الشأن فيما يلي :

١ـ تحديد التقسيم الجغرافي بالشكل الـذي يضمن الاغلبية الساحقة لصالح النظام ٠ ففي المدن يلاحظ ان مساحة المقاطعة في الاحياء الشعبية اكبر بكثير من مسـاحة المقاطعـة في الاحيـاء « البورجوازية » ٠ وبهذا تحظى هذه الاخـيرة بتمثيلية وافرة حيث يكون عدد المقاعد اكبـر وبالمقارنةمع البادية يلاحظ كذلك انعدد المقاعداكبر قياسا بعدد السكان ، ذلك ان النظام يعرف جيدا قوة جهازه الاداري وقدرته على توجيه النتائـج في البادية ، وفي نفس الوقت ضعف التسييس وتأثير الحركة الوطنية هناك ٠

٢ ـ تحديد اللوائح الانتخابية وتقليص عدد الناخبين باقصاء العناصر المعروفة بعدائهـا لسياسة الحكم ٠

٣ ـ « تقنية الالوان » ٠ وهي ذات اهميـة بالغة وتأثيرمباشر على النتائج٠ فلقدمنعتالادارة المنظمات الوطنية من المشاركة تحت لون واحد ومعروف على الصعيد الوطني ٠ وعلى عكس ذلك فان لون المرشح يتحدد في الدائرة التي ينتمـي اليهـا ٠ وهكذا يكون مثـلا مرشحان مـن نفس الحزب وفي نفس الحي لكن كل واحد منهما له لون مغاير حسب الدائرة التي ينتمي اليهـا٠ وبهذا تبطل الدعاية الحزبية وتصبح الترشيحات مشخصة ٠ هذا باستثناء مرشحي النظام الذين احرزوا كلهم تقريبا على نفس اللون (الابيض) مما يتيح لهم فرصة الدعاية على الصعيدالوطني وبهذه الطريقة اصبح مرشحو الاحزاب الوطنيـة مرغمين على تنظيم الدعاية في دائرتهم فقـط وخارج اوقات الشغل ، ذلك ان مرشـح حـزب ما لا يمكنه القيام بالدعاية في الاماكن العمومية واماكن الشغل حيث يتواجد نفس اللون الـذي منح لخصومه في الدوائر المجاورة لدائرته ٠

٤ ـ ممارسة كل انواع الضغوط المباشرة على المرشحين والناخبين (التهديدات والاعتقالات) والضغوط الغير مباشرة بتجنيد الجهاز الاداري لخدمة مرشحي النظام والدعاية لهم (توزيـع الدقيق والزيت في البوادي) ٠

من خلال كل هذه الاجراءات يتضح ان الحكم قد حرص مسبقا على ضبط الاطار الذي ستجـري فيه الانتخابات بالشكل الذي يضمن له التحكـم بالنتائج وكسب « الاغلبية الساحقة » ، واراد بذلك ان تكون مشاركة الحركة الوطنية مجـرد مشاركة هامشية تكرس التزكية للسياسـة المرسومة ٠

واذا كان النظام قد انتهج اساليب جديدة فـي التزوير فانه لم يتخل عن اساليبه العتيقة ويظهر ذلك جليا من خلال الحملة الانتخابية وبعدها :

١) منع بعض لجان الفرز من فتح صناديـق الاقتراع ونقلها الى المراكز الادارية لتجري فيهـا

عماية الاحصاء بعيدا عن الانظار وبأمر من الجهاز الاداري « المحايد » ٠

٢) سجن واضطهاد بعض المرشحين الناجحين الذين رفضوا التخلي عن هويتهم السياسية ومحاولة فرض « المحايدين » على رأس المجالس المنتخبة ، واستعمل الجهاز الاداري في ذلك عدة اساليب ، بما فيها اختطاف مرشحين ناجحين لضمان الاغلبية « للمحايدين » في المكاتب ٠

٣) اللجوء الى العنف المباشر لقمع كل تحرك جماهيري للتنديد كما حدث في بني مطهر ٠

٤) تسهيل الدعاية لمرشحي الدولة وتدعيمهم باجهزة الاعلام والصحافة الرسمية بطرق او بأخرى ٠

ان كل هذه الاجراءات ، الجديد منها والعتيق ، لدلالة واضحة لا تدع مجالا للشك ، حول مفهوم الحكم لحياد الجهاز الاداري ، فجهازه الاداري محايد ما دام يوفر له « أغلبية ساحقة » ، والحياد بالنسبة له لا يتناقض في شيء مع استعمال كل الوسائل الممكنة لتوفير الاغلبية المطلوبة ، وبالتالي فان الادارة منطقية على طول الخط مع مفاهيمها واساليبها ، ولا داعي للاستغراب والتعجب ٠

بعد الجولة الاولى من الانتخابات

الاختيار الثورى ــ ديسمبر ١٩٧٦ ــ العدد ١١

ان تقييم نتائج الانتخابات لا يمكن ان يتم بتقييم الارقام والنسب كما يريد النظام وكما عبر عن ذلك مدير الجرائد الشبه الرسمية ، حيث ادعى ان القاعدة الاجتماعية للنظام تمثل ٧٨ بالمائة من المصوتين ٠

كما لا يمكن تقييمها من منطلق « الديناميكية الجديدة » وحتمية الوصول عن طريقها الى ديموقراطية حقة في اطار « المغرب الجديد » وحياد الجهاز الاداري ونزاهته ، بينما تثبت كل القرائن على ان هذه التجربة لا تختلف في جوهرها عن سابقاتها لا من حيث الاغراض التي توخاها الحكم من ورائها ولا من حيث الوسائل التي استعملها ٠

التقييم الصحيح لا يمكن ان يكون الا في اطار المسيرة التاريخية للجماهير الشعبية نحو التحرير والتقدم أي في اطار صراعها التناحري مع الحفنة السائدة ، وقياسا بالمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تنتزعها في كل معركة ضمن هذا الصراع ٠

لقد ثبت من جديد ان النظام الحالي لم يتخل عن الغاية التي كان يصبو اليها في العمليات الانتخابية السابقة والتي تتجلى في محاولة اعطاء المشروعية لتسلط طبقته على زمام الدولة اقتصاديا وسياسيا وتشريعيا ولم يتخلى عن عزمه على حرمان الطبقات الشعبية من التعبير عن ارادتها وممارسة حقها في تسيير نفسها بنفسها ٠ واكد ايضا تصميمه على استعمال كل الوسائل الممكنة لاظهار الحركة الوطنية بمظهر الاداة التي

تزكي هذه الوضعية بمساهمتها في مؤسسات شكلية في حين انه ، كحكم مطلق ، يحتفظ بجوهر السلطة التشريعية والتنفيذية وفي الوقت الـذي يستمر في تجاهله للحد الادنى من المطالب الديموقراطية لهذه الحركة ·

وهذا ما يؤكد من جديد ان الرد السليم والكفيل باحباط مخططات النظام هو تناول المعركة الانتخابية بمضمونها الوطني التقدمي ، أي باعتبارهـا مناسبة لبلورةوحدة نضالية لكل القوى الوطنية على اساس برنامج حـد ادنى ، ولتحويل « اللعبة الانتخابية » الى معركة تتعبأ فيها ومن خلالهـا الجماهير الشعبية لتحقيق مكاسب تدعم وتقوي نضالها ضد الحكم القائم المعبر السياسي عن الطبقة السائدة ·

ان مبدأ المشاركة في المعارك الانتخابية والديموقراطية بشكل عـام ليس موضوع المناقشة ، بل المطروح هو مدى توفر الشروط الادنى لضمـان الاستفادة الجماهيرية من هذه المعارك ·

ومن البديهي ان المعركة الديموقراطية في ظل الحكم الحالي لا يمكنها ان تحقق الديموقراطية بمفهومها الشعبي الحقيقي لكنها تبقى وسيلة مـن وسائل النضال على طريق التغيير الجذري للهياكل القائمة شريطة ان يكون خوض هذه المعارك منسجما مع الشعارات التي فرزتها الممارسة النضالية والرامية الى تحقيق سيادة الشعب · فالمشاركة اذن ، مرهونة بمدى قدرتها على تحقيق المكتسبات التي تضعف النظام القائم وتقوي نضال الجماهير الشيء الذي يقتضي التمييز وبشكل دقيق بين الحلول المرحلية التـي تخدم التقدم في تغيير موازين القوى لصالح النظام ·

واذا كانت الجماهير الشعبية قد عبرت عن رغبتها في الدفاع عن حقوقها المشروعة واستعدادها لتحمل مسؤولية النضال من اجل انتزاع المطالـب الديموقراطية ، فانها قد تأكدت مرة اخرى من ان النظام لم يغير من أساليبه وان وعوده في « الحياد » و « النزاهة » لم تكن سوى وعود كاذبة ·

وهذا ما يؤكد ان تراجع بعض قادة الحركة الوطنية عن المطالب الادنـى التي وضعتها كشرط مسبق لاية مشاركة (العفو العام ، رفع الحظر عـن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ، حرية الصحافة والرأي···) ، قد شكل ثغرة اساسية في النضال من اجل مواجهة مخططات النظام وفضح اغراضـه واهدافه في خلق واجهة « ديموقراطية » تبقى مجرد واجهة شكلية ·

وانكشفت اللعبة

الاختيار الثورى ـ فبراير ١٩٧٧ ـ العدد ١٣

ونحن على ابواب السنة الحادية والعشرين من الاستقلال الشكلي لبلادنا ، لا زالت الجماهير الشعبية المغربية تعيش في المحن والمصاعب نتيجة السياسة الخرقاء التي يتبعها النظام الرجعي في جميع الميادين ٠

لقد وصلت الازمة الاقتصادية الى حدود قل ما شهدها المغرب سابقا : فالمواد التموينية الاساسية اصبحت في غير متناول الجماهير ان لم تكن مفقودة تماما ، في حين ان التجار الصغار انفسهم يتعرضون حاليا لكل انواع الاضطهاد المادي والمعنوي ٠ وفي الوقت الذي تجمد فيه عامة الاجور بدعوى « السلم الاجتماعي » لصالح القضية الوطنية ، يتفاحش الارتفاع في الاسعار بشكل لم يسبق له مثيل ٠

ففي هذا الاطار ، تستمر المهزلة المأساوية للمحاكمات الصورية باصدار احكام قاسية ضد ١٧٨ مناضلا تقدميا بالدار البيضاء : احكام عديدة بالسجن المؤبد ، وعشرات الاحكام بسنوات من السجن ٠٠٠ كل ذلك بعد شهور عديدة من التعذيب الوحشي الذى اصبح اسلوبا عاديا لدى الشرطة المغربية ٠

وكوسيلة وقائية من انفجار نقمة الجماهير ، يطلق العنان لكل اجهزة النظام للتصعيد من حملاتها القمعية بشتى الاساليب ٠

وقبلها يصدر حكم بسنتين سجنا نافذة في حق مناضلين اتحاديين بتهمة توزيع منشور حول وضعية التعليم ٠٠٠

وزيادة على سلسلة المحاكمات والاعتقالات المستمرة في المدن والبوادي ضد التقدميين والوطنيين وحتى الوطنين العزل ، تفشت الاعتداءات على المناضلين من طرف التنظيمات التفرعة عن اجهزة النظام القمعية التي لا تتردد في استعمال ابشع الاساليب من قتل وتشويه ، واختطاف وتعذيب وتنكيل ٠٠٠

كل هذا يجري في ظل « التجربة الديموقراطية الجديدة » ، هذه التجربة التي تميزت باستمرار النظام في ممارسة « اساليبه الانتخابية » المعهودة واستنباط الجديد منها مستخدما في ذلك كل اجهزة الدولة وخاصة جهازه الاداري الذي اعد واشرف على تنفيذ العملية الانتخابية ، ثم الجهاز القضائي الذي لم يتأخر في الدخول الى المعركة لاتمام ما لم تتمكن الادارة من تنفيذه ٠

ولقد تميزت الحلقة الاخيرة من هذا المسلسل الانتخابي بالتدخل السافر والمفضوح للحكم في « انتخاب » اعضاء المجالس الاقليمية المنبثقة عن المجالس القروية والبلدية ٠ هذا الانتخاب الذي يمكن اعتباره في نهاية الامر مجرد تعيين مباشر٠ وفي نفس الوقت يبادر النظام باعفاء التجار والحرفيين من تكوين لوائحهم وتعيين مرشحيهم ، في انتظار توليه عملية الانتخاب نفسها ٠

ولقد استهدف النظام ، منذ انطلاق « المسلسل الديموقراطي » توريط وسجن الحركة التقدمية في اللعبة ، وتجريدها من اية امكانية للاستمرار في خطها النضالي الحقيقي واضعافها لصالح دعم مشروعيته وتثبيت ركائزه وضمان استمرار بقائه، معتمدا في ذلك على المساومة مع بعض القادة في اطار سياسة الانفتاح والمغرب الجديد ٠

وهذا ما لم تنخدع له القواعد المناضلة للحركة التقدمية والوطنية المغربية ٠ فلقد ادركت ان النظام حدد منذ البداية اطار وتوجيه اللعبة الانتخابية الجديدة في تجاهل تام للشروط الدنيا التي كان من شأنها ان تحقق فعلا بعض المكاسب الديموقراطية ، لا يبتغي من وراء ذلك سوى تحقيق اغراضه والاستفادة كامل الاستفادة من الاوضاع « الجديدة » ٠

فلم يعد المطروح بالنسبة لهذه القواعد هو التساؤل عن « الى اين نسير » ، ذلك ان رفض الدخول في اللعبة بدون قيد ولا شرط واختيار طريق النضال الديموقراطي الفعلي لهو الكفيل باحباط مخططات النظام الاقطاعي ودعم النضال الجماهيري ، ويجنب في نفس الوقت طرح الاسئلة البديهية بعد ان يفوت الاوان ، اي بعط التورط وتزكية اللعبة ٠

وهذا الاختيار نفسه ، يتأكد يوميا من خلال نضالات الجماهير الكادحة ، تلك النضالات التي

عمت مختلف القطاعات ـ النسيـــج ، النقل ، البنوك ... ـ تعبيرا عن رفض اوسع الجماهير لسياسة الحكم واساليبه ، وتصميمها وعزمها على مواصلة النضال من اجل تحسين شروطهـا المعيشية وتحقيق مكتسبات ديمقراطية حقيقية .

ان بلورة خط نضالي في هذا الاتجاه ، يضع في مقدمة اهدافه تحقيق المطالب الديمقراطيـــة الادنى التي تسمح بتطوير الحركـة التقدميـــة وتصعيد نضالها وتدعيم مواقعها السياسيـــة والتنظيمية ، لن شانه ان يوفر شروطا افضـــل للنضال ضد الحكم بالمساهمة الواعية الفعالـــة للجماهير الشعبية وتوحيد وتظافر جهود الحركـة التقدمية والطنية المغربية .

بيـــن الواقعيـة و التـــورط

الاختيار الثورى ـ مارس ١٩٧٧ ـ العدد ١٤

انكشفت لعبة النظام واتضحت نواياه واغراضه من الديموقراطية المزعومة ، وتأكدت طبيعة حكمه المطلق ، خاصة بعد « انتخاب » المجالس الاقليمية ... مع هذا يطالعنا نبأ تعيين أربعـــة وزراء للدولة من رؤساء الاحزاب السياسية .

والحقيقة ان هذا لم يكن مفاجئا بالنسبة لمن تتبع المسلسل منذ بدايته ، وعرف طبيعة الحكم القائم وممارسته السابقة ، وما يسعى لتحقيقه من أغراض وطموحات مستقبلية .

فماذا يريد النظام من هذه الخطوة الجديدة ، وما هو مغزاها العميق ؟

ليست هذه المرة الاولى التي يلجأ اليها النظام الى محاولة الخروج من أزماته بفك الطوق عنه على حساب الحركة الوطنية والتقدمية ، وذلك بنقـل التناقض الى داخلها ، واثارة يأس ونفور الجماهير من الاحـزاب الوطنيـة باستدراج قيادتهـا الـى المساومة والتفاوض تحت ظل « الانفتاح » لكـن دون القبول بأدنى مطالبها .. وفي نفس الوقت تسليط مختلف انواع القمع على القواعد المناضلة وأوسع الجماهر الكادحة .

واليوم ،وبعد مراهنته على ما اسماه « بمسيرتي التحرير والديموقراطية » والتي أكدت من جديـد طبيعته الاستبدادية في تراجعه عن وعوده فـــي النزاهة والحياد مما هدد مسلسله بالفشل والتعرية التامة ، لم يتردد من جديد لمحاولة در الرماد فـي الاعين بالمساومة مع بعض العناصر القيادية .

ان منح المناصب الوزارية لا يعدو أن يكون سوى عملية تستهدف توريط من أراد أن يراهن « بحسن نيته » ، وتحقيق النية المبيتة للنظام في الوصول الى اهداف واضحة ومرسومة مسبقا ، وهـــي اساسا :

● تزكية أسلوب ونتائج الانتخابات السابقة وعدم الطعن مجددا في ما رافقها من قمع وتزييف .

● التورط في العملية الانتخابية المقبلة التـي ستعطي المشروعية بشكـل نهائـي لدستور يقنن الحكم المطلق ويعادي أبسط مبادىء الديموقراطية، والتي سوف لن تسفر سوى عن « انتخاب » مجلس نيابي يسخر لخدمة سيـاسة النهب الاقتصادي والقبول بالقرارات التعسفية،كالغاء مجانية التعليم كما أعلن النظام مسبقا .

● تدعيم التزكية لما جرى ويجري في الصحراء والسكوت عن مصير سبتة ومليلية ضمن المساومة على التراب الوطني مع مختلف الاطراف .

● وبالاساس المشاركة في مداولات الحكومـــة وتهيء اختيارات الدولة (كما ورد في البيـــان الرسمي) وبعبارة اوضح توريط الوزراء الجدد في السياسة القمعية المتبعة في جميع المستويات ، خاصة وأن الحكم مقبل على اعلان تصميم خماسي جديد لتكريس نفس السياسة .

وأمام هذه المعطيات ، ما هـي تبريرات بعض العناصر القيادية التي كانت تصرح بالامس القريب أن المشاركة في أي حكومة ائتلاف وطني هو مطلب متخاذل ، فبالاحرى القبول بالمناصب الوزارية دون تحقيق اي مكاسب جدية ملموسة ؟

لقد ركزت هذه التبريرات ـ بحثا عن مخاطبـة عواطف المناضليـن القاعديين للقبـول بالخطوة الجديدة ـ ركزت من جهة على الواقعية والفعاليـة لتحقيق « اطلاق سراح المعتقلين »و« انقاذ المسلسل الديموقراطي وصيانته من خصوم الديموقراطيـــة المتسترين » ، ومن جهة ثانية أن المشاركة فـــي الحكومة ما هي الا امتداد للمساهمة في المجلس الوطني لمراقبة الانتخابات .

وبغض النظر عن ميوعة هذا المجلس وطابعـــه الصوري الشكلي ، وبغض النظر عن مبدأ المساهمة فيه أو عدمه ، فان الذي يتناساه البعض هـو أن هذا المجلس كان يضم طرفين مفصولين : الوزراء ممثلي الحكومة من جهة ، ورؤساء الاحزاب من جهة ثانية . وهذه الوضعية بالذات هي التي تم تغييرها ثم عل بالامكان ـ وفي اطار مبـــدأ التضامـــن الوزاري ـ أن تصدر المواقف والبلاغات الحكومية

باسم جزء من الوزراء فقط ؟

من ثم ، فان التبريرات المقدمة تنقصها الجدية والقدرة على الاقناع ، خاصة أن المناضلين اصبحوا يتدفقون على السجون فى الفترة الاخيرة ، عوض أن يطلق سراح رفاقهم المحبوسين بتهم ملفقة .

أن الاوضاع الراهنة ، وبالرغم من انها تترك انطباعا اوليا لصالح نجاح الحكم في تحقيق بعض اهدافه التضليلية ، لا تخلو من الايجابيات ، بل على العكس من ذلك فانها تشكل مرحلة توضيحية هامة ، وتحمل معها بذور العمل الجاد والنضال الديموقراطي الوطني الحقيقي ، وتمهد للرفع من وعي الجماهير عامة واحتدام صراعها ضد أعدائها الاقطاعيين والسماسرة .

ولا ادل على ذلك من التيار القاعدي الذي هز القواعد المناضلة ، وقاعدة الاتحاد الاشتراكي خاصة ، تعبيرا عن رفضها في مسايرة الخطوة الجديدة والقبول بالمساومات والتنازلات المجانية التي تميع نضالها .

ان مواقف هذه القواعد ما هو الا تعبير عن طموحات اوسع الجماهير الكادحة التي أدركت ان الوحدة الوطنية التي يتشدق بها النظام ، ما هي الا مناورة لطمس حقيقة الصراع ، وتمييع التناقضات الاجتماعية التي تتجلى في استمرار اغتناء حفنة من المستغلين وتدهور حالة الجماهير في كل المستويات .

لقد أدركت أيضا أن تحقيق المكتسبات التي تخدم مصالحها يمر عبر النضال اليومي الجاد ، النقابي منه والسياسي الديموقراطي ، الموجه ضد الطبقة اللاوطنية السائدة بدون مهاودة ولا تنازل .

أما المساومة الراهنة، فلقد تجاوزت حدود الواقعية والتكتيك لتسقط في شرك التورط ...

الحكم الاقطاعي و الطلاء الديمقراطي

الاختيار الثورى ــ مارس ١٩٧٧ ــ العدد ١٤

- محمد البصري -

ان مبدأ مشاركة أية قوة وطنية او تقدمية ، في خوض المعارك الانتخابية من أجل ارساء قواعد الديمقراطية ، هو مبدأ مشروع وسليم ، ولكن المطروح للنقاش هو مدى توفر الحد الادنى من الحريات وتكافؤ الفرص لضمان استفادة الجماهير من هذه المعارك ٠

جذور الديمقراطية

ان نضالات الشعب المغربي ، عبر التاريخ ، من أجل اقرار سيادته الوطنية ، في مواجهة الاستغلال والغزو الاجنبي ، مرتبط ارتباطا وثيقا مع نضالاته من أجل التحرر السياسي والاجتماعي ومن أجل ارساء ديمقراطية فعلية وعدالة اجتماعية حقة ٠

والمجتمع المغربي يتوفر على تجربة عريقة في ممارسة الديمقراطية ،وتسيير شؤونه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . الشيء الذي وفر حياة تعاونية ٠ حيث كان اصحاب المهن والحرف يخضعون لمؤسسات تمثيلية ، كما كانت القبلية تنتخب ممثليها ، وتعين شيخها ، وتستمر في مراقبته وضبط سلوكه ليتلاءم وروح التعاون ٠ لكن ملوك الاقطاع والاستعمار حولوا هذا الشيخ من منتخب الى دولب تمعي فاصبح عينا على القبيلة بعد ان كان مرآة لها ٠

وبنفس القناعة والايمان يهدف النظام الحالي، الى تحويل البرلمان والجماعات القروية والبلدية والغرف المهنية ، من تمثيل الى جهاز منتفع . يسخر في مراقبة واحصاء انفاس منتخبيهم ٠ اذ المؤسسات الدستورية بالنسبة اليه هي عبارة عن مدرسة تفرز له أطر المستقبل ٠ كما أكد ذلك في خطاب ٨ يوليوز ١٩٧٦ ٠

ان تجربة خلق « الديناميكية الجماهيرية »تحت غطاء « تحرير » الصحراء غير بعيدة ايضا عن هذا النسق ، فلقد استوعب النظام الاقطاعي دروس الاحتواء جيدا . وعرف كيف يساير في تقديم المواضيع بخلفية الديناميكية ، وباسم الوطنية لازالة الاحراج لاقناع القيادات بالسير في موكبه وان حلم بناء الاشتراكية العلمية تحت غطاء الملكية الدستورية ، وهم وسراب ٠

وقد آن الاوان ان يقتنع الكل انه من العبث في ظل النظام القائم الدخول في مسلسل التحول الديمقراطي الا بعد استكمال التحرير الفعلي ، وتحرير ارادة الجماهير بتأطير نضالاتها ، وتعميق وعيها في معركتها ضد فلول الاقطاعية واذناب الاستعمار ٠

المهازل الديمقراطية

لم يعد خافيا ان النظام الاقطاعي يروج سوق الديمقراطية كلما خنقته الازمات الداخلية ، وطوقته العزلة الخارجية ٠ ولكنه سرعان ما يسحب بضاعته المعروضة بمجرد ما يتلمس تصاعد نضالات الجماهير واصرارها على تحقيق مكتسباتها ٠ والامثلة التاريخية صارخة امامنا ونذكر منها :

١) عندما قدم مجموعة من الوطنيين من شمال المغرب اول مشروع للدستور سنة ١٩٠٨ آملين في وضع أسس ديمقراطية للحد من سلطة النظام الاقطاعي لم يتردد الملوك العلويون باستبدال السيادة الشعبية بفتح المجال امام الاستعمار وتتويج ذلك بتوقيع وثيقة الحماية ٠

٢) بعد الاعلان عن الاستقلال الصوري ، وتشبث الجناح المتجذر من الحركة الوطنية وضمنه جيش التحرير والمقاومة ، باستمرار الكفاح حتى تحرير كافة التراب الوطني النهائي والحقيقي ، لجأ النظام الاقطاعي الى شعار « الديمقراطية » وبناء « الملكية الدستورية » كوسيلة لامتصاص النقمة وتمييع العمل الثوري • فاعلن عن تأسيس المجلس الاستشاري ، واصدر « العهد الملكي » سنة ١٩٥٨ ، واستغلهما لتركيز مشروعيته ، وتثبيت ولاية العهد •ورغم ذلك لم يتردد بالضرب بهما عرض الحائط سنة ١٩٦٠ بعد ان ازال العقبات بحل جيش التحرير واقالة الحكومة الوطنية •

٣) اثر استقلال الجزائر في يوليوز ١٩٦٢ ،

وما رافقه من تطلعات الجماهير المغربية وهي تساير خطوات استرجاع اراضي المعمرين ، وعملية تأميم المعامل والمرافق الصناعية واخضاعها للتسيير الذاتي • لم يتردد النظام الاقطاعي في عرض « سلعه الديمقراطية » من جديد ، لجلب الانظار والهاء الجماهير بدستور ١٩٦٢ والانتخابات البرلمانية ماي ١٩٦٣ ، ولكنه سرعان ما أعلن الغاء هذه التجربة بمجرد أن اعطت نتائج لم تكن في الحسبان ، وعكس ما كان متوقعا ، وذلك عندما تفجر الغضب الجماهيري في ٢٣ مارس ١٩٦٥ •

٤) اما دستور ١٩٧٠ وبرلمان ١٩٧١ جاءا في الوقت الذي بدأت فيه قواعد وأطر الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ، تضع الاسس الحقيقية لتأطير نضالات الجماهير وصقلها ، والدفع بها لتصبح اكثر تجذرا وصلابة • ولقد كان لمحاكمة مراكش الكبرى ١٩٧١ دورا مؤثرا في تفجير التناقض ، داخل القاعدة التي يرتكز عليها النظام ، والذي تجلى في عملية الصخيرات فكانت ذريعة وسببا في الغاء لعبته الديمقراطية من جديد •

وهكذا يتضح ان النظام الاقطاعي ، لا يمكنه الاقدام على الدخول في اية « تجربة ديمقراطية » الا بعد دراسة كل الاحتمالات ، وخاصة تلك التي من شأنها ان تفتح ثغرات قد لا تكون في صالحه • اي التحكم في قواعد اللعبة بصورة لن يتعدى دور المشاركين ، افرادا كانوا او هيئات سياسية ، سوى تزكيتها بمسايرتها في الاتجاه المرسوم لها • وكلما بدا طارىء من شأنه ان يغير من قوانين اللعبة او يرجح الموازين لصالح الجماهير ، يلجأ النظام الى الغاء اللعبة وابعاد المشاركين •

فعلى كل التقدميين والوطنيين ان يمعنوا النظر في التجربة لاستيعاب دروسها كاملة ، فالتشردم ليست من طبيعة شعبنا بل العكس هو الصحيح• وقد آن الاوان ان يدرك الكل هذه الحقائق بالكف عن صنع اسباب التشردم ، وهي في مجملها لا تخرج عن الطموحات الشخصية او القصور السياسي وعدم التسلح بالنضج السياسي والاديولوجي والتنظيمي •

استعمال القوالب الجاهزة

الهدف الحقيقي للنظام من «المسلسل الديمقراطي» الحالي هو اعطاء المشروعية لتسلط طبقته على السلطة السياسية والاقتصادية وحرمان الطبقات الشعبية من حقها في المساهمة الفعلية للتعبير عن ارادتها •

وقد انطلق هذا المسلسل ابتداء من قضية الصحراء التي استغلها النظام لانقاذه واخراجه من عزلته الخانقة ، ولف حوله قادة الحركة الوطنية • ولقد كان من الممكن معالجة موضوع الصحراء من طرف القوات التقدمية والوطنية ، بحوار ديمقراطي انطلاقا من وضع المناضلين امام استراتيجية تحرير لكل السيادة الوطنية دون اخضاعها للمساومة والتقسيم ، وربطها بمعركة تحرير السيادة الشعبية باعتماد وسائل التحرير انطلاقا من قدرة الجماهير وطاقتها النضالية •

وقد عمل النظام على اغراء واستدراج قادة الحركة الوطنية ، واخضاع شروطهم لسياسة التنازل والانتقاص ، لقبول المشاركة في لعبة بناء مؤسسات شكلية لاخفاء وجهه الحقيقي كحكم مطلق يستحوذ على كل السلط ، ولا يؤمن بقواعد اللعبة ، ولا بدور الاحزاب والمنظمات ، فهي **بالنسبة اليه** ، عبارة عن مدرسة توفير الاطر لجهاز الدولة ، كما اكد الحسن ذلك قبل زيارته الاخيرة الى فرنسا في استجواب مع اذاعة « اوربا ١ » قائلا « انني اعتبر الاحزاب الوطنية مدرسة للاطر ، وليست مدرسة للجماهير » •

وقد جند الحكم كل الوسائل لايهام الرأي العام الوطني والدولي « بحياز » الجهاز الاداري وضمان « نزاهة » الانتخابات ولكن الواقع والاحداث أكدت مرة أخرى مدى تفاني هذا الجهاز واخلاصه في خدمة مصالح الطبقة الحاكمة التي وضعته لصيانة مصالحها وانجاح خطة النظام • فلم يتردد في استعمال كل الوسائل التي تسمح بتوفير كل الشروط لضمان نجاح مرشحي النظام «المحايدين» واقصاء مرشحي الحركة الوطنية ، أما باستعمال وسائل القمع والاعتقال أو عن طريق الجهاز القضائي في مرحلة لاحقة •

وبهذه العقلية وهذا المفهوم ، وضعت ، ونفذت التجربة الحالية من هذا المسلسل ، اذ بمقتضى الظهير الجديد ، أصبح **رؤساء** المجالس والجماعات يعينون بواسطة « ظهير ملكي » الشيء الذي يفقد للتمثيلية معناها •

ولذر الرماد في الاعين ، وارضاء ذوي النيات الحسنة لجأ النظام الى انشاء « المجلس الوطني

لمراقبة نزاهة الانتخابات » والهيئات الاقليمية المتفرعة عنه ، والتي لم تستطع الوقوف أمام النية المبيتة للنظام في تطبيق مخططه المرسوم لتحقيق الاهداف « الديمقراطية » التي يؤمن بها ·

ومما تقدم يتضح جليا انه لا يمكن لنظام متحجر عقليا ، وتكلس بتربة القرون الوسطى ويستحوذ على كل السلط ، لا يمكن لنظام هذه طبيعته وهذا تركيبه الا ان يكون مطلقا ، والديمقراطية عنده طلاء خارجي وتاكتيك داخلي لشرذمة الحركة الوطنية ويستعملها ملهاة لتمييع استراتيجية جادة في مواجهته ·

نبذ الصيغ المزيفة وتحضير البديل

ان تمييع الديمقراطية عنطريق احتواء القيادات أو تشويهها عن طريق استيراد مرتكزات غريبة عنها ، وعن خصائص كيانها ، انما يستهدفان معا القضاء على مقوماتنا النضالية والديمقراطية ·الجماهريتين ، والحيلولة دون استيلام الشعب المغربي لمقاليد أموره التي تمكنه من صنع مصيره بواسطة أمتلاك سيادته الوطنية والشعبية · اذ بدون امتلاكه لها لا سبيل لتحطيم قيود الاضطهاد والاستغلال ·

ومطروح أمام كل القوات التقدمية ايجاد البديل ببناء الاداة التنظيمية القادرة على تأطير الجماهير واسهامها في اتخاذ القرارات والنضال معها بربط الممارسة العملية بالفكر الملتزم ، كل ذلك من شأنه تثوير الفكر بالعمل وضبط العمل بالفكر الثوري· فالواقع المتردي لاوضاعنا لن يتأتى تغييره بدون فكر علمي وممارسة عملية في آن واحد · ومتى غير الانفعال العاطفي والفكر المثالي أي واقع عبر التاريخ ؟

فالعمل يأنس بالفكر ويموت بدونه ، وهو الطريق الصحيح لتعويد الجماهير ممارسة الديمقراطية وحمايتها · فالديمقراطية والسيادة الشعبية غير مشهور ولادتهما الشرعية الا بالنضال والامثلة حية في تاريخنا الوطني ·

١ ـ ديمقراطية الفلاح في الجماعة وفي القرية ، والحرفي في مهنته ، والضانع في صنعته، كلهم مارسوها قاعديا بشكل صحيح ·

٢ ـ النضال الثوري ، ثورة عبد الكريم الخطابي على الخصوص والمعاناة الثورية لكل التجارب ضد الاستعمار والاقطاع ، والانتفاضات العفوية الجماهيرية ، كلها تعبيرات عن رفض النظام الاقطاعي الكمبرادوري وتطلع ديمقراطي من الجماهير لفك أسر الديمقراطية ·

ان الشهداء والضحايا التي قدمتها الجماهير أنهت العلاقة بينها وبين النظام الاقطاعي بشكل نهائي لدرجة ان كل من تعامى عن هذه الحقيقة وحاول اجتياز جثث شهداء ٦٤ ، وجثث ٢٣ مارس ١٩٦٥ ، وجثة ٢٩ اكتوبر ١٩٦٥ ، وجثت ١٣ يناير ١٩٦٣ ، وجثث ٣ مارس ١٩٧٣ وجثة ١٨ نوفمبر ١٩٧٥ ، انما يحاول القفز ضد اتجاه التاريخ الى الاتجاه المعاكس ·

والمجتمع المغربي ينقسم الى خندقين خندق الطبقات الشعبية ، وخندق الطبقة الحاكمة ، ولكل منهما مفاهيم تختلف تماما عن مفاهيم ، وتعاريف الاخرى · فالديمقراطية بالنسبة للنظام هي مجرد « برنامج تساكن بين الحاكم والمحكوم » · **أما بالنسبة للجماهير ، فالديمقراطية لا تنفصل عن سيادة الكادحين ، وحقهم في تسيير شؤنهم بانفسهم ، وتخلصهم من سيطرة الحكم المطلق بتحقيق سيادة الشعب · وبالتأكيد ان التجربة الحالية بعيدة كل البعد عن هذه المفاهيم ، بل عاجزة حتى على تحقيق مكتسبات جزئية ·**

فعلينا ان نقف وأرجلنا وسواعدنا وتفكيرنا ، كلها غارقة بواقعنا ، متشبثين بقيمنا النضالية، وملتحمين بجماهيرنا الكادحة من عمال وفلاحين وجنود · اذ بدون مساهمتهم الفعالة ستبقى كل الصيغ الديمقراطية مهما بلغت من التقنية والجمال الفني مجرد تماثيل ترمز للحياة ، ولكنها ليست حياتنا بالتأكيد ، وبالتالي فهي لا تستطيع ان تفجر فينا منابع التحرر التي طالما تطلع شعبنا للارتواء من منابعها ·

لنظـــام و «المسلسل الديموقراطـــي»

مواقـف وممارسـة

من خلال المواقف والخطب المعلنة لرئيس الدولة سنحاول ابراز الهدف الاساسي مما يسمى « بالانفتاح والتجربة الديمقراطية » • هذه التجربة التي خطط لكل مراحلها ، بالشكل الذي يخدم مصالح الطبقة الحاكمة ، في اطار تركيز دعائم السلطة ، واضفاء المشروعية على النظام المعادي لمصالح الجماهير الشعبية التي تعاني من كل انواع القمع والاستغلال •

الاختيار الثورى ـ آبريل ١٩٧٧ ـ العدد ١٥

لقد امتطى النظام في المغرب موجة « التحرير » مستغلا الشعور الوطني ، واستعداد الجماهير للمساهمة الفعلية في استرداد أراضيها المغتصبة في الجنوب والشمال هادفا من وراء هذه المناورة محاولة الخروج من عزلته ، واستدراج بعض القيادات الحزبية للتورط معه بالمصادقة على تقسيم الوحدة الترابية والمساومة بها مع الاستعمار •

ولتلميع هياكله المتعفنة ، وضمان استمرارية مسلسل الانقاذ ، لوح بشعار الديمقراطية ، في اطار الدستور المرفوض سابقا ، والذي وضع بنفس العقلية المتخلفة التي تعتبر رئيس الدولة فوق كل القوانين ، والمجسم للارادة الشعبية • وبنفس الايمان والعقلية تم توجيه مخطط « الديمقراطية » وبنفس القناعة تم انجاز الانتخابات الجماعية الاخيرة ، وهذا ما عبر عنه رئيس الدولة في خطاب عيد الفطر ١٩٧٦ « أتوجه الى المرشحين فأقول لهم : انني بارادة من الله سبحانه أتكلم باسم الشعب المغربي منذ أزيد من ١٥ سنة ، فعليكم أيها المرشحون ان تحترموا هذا الشعب » •

غير ان النظام لم يجرأ على طرح « المسلسل الديمقراطي » ، الا من أجل استغلال القضية الوطنية ، التي جعلها تخضع لاساليب المساومة والتقسيم والسكوت عن مصير كل من سبتة ومليلية والجزر الجعفرية • وان تناول القضية الوطنية بهذا المفهوم المشوه يهدف بالاساس الى الاستهانة بامكانية الجماهير الشعبية ، وايمانها بالسيادة الوطنية ، وقدرتها على المشاركة الفعلية التي كانت موضع تحريف بواسطة « المسيرة » ، وذريعة لاستنزافها ماديا اثناء « فرض الصحراء » •

وقد استغل النظام تزكية هذه العملية من طرف بعض القيادات الحزبية ، ومسايرتها للسياسة « الفرض » فربط بكيفية « ديناميكية » هذا التي سلكها اثناء « المسيرة » وتأييدها لعملية « السلوك الوطني » بالتلويح « بالمسلسل الديمقراطي » ، بالشكل الذي يضمن له المحافظة على طبيعته ، وبقاء جوهر السلطة في يد الطبقة الحاكمة تحت غطاء ديمقراطي ، كما أكد ذلك رئيس الدولة في استجواب له مع اذاعة « فرانس انتير » في اواخر سنة ١٩٧٥ « واود ان تكون الحملة الانتخابية والمواضيع التي ستثار أثنائها وسلوك مختلف الاحزاب السياسية صورة طبق الاصل الصورة الواضحة التي اظهروها هم انفسهم خلال هذه المسيرة الخضراء » •

فاذا كانت « التجارب الديمقراطية » السابقة قد أكدت للجميع عجز النظام عن القبول حتى بالقوانين التي يضعها والتي تخدم مصالح طبقته، فان التجربة الحالية لا تخرج عن هذا القبيل • والفرق الوحيد بينهما هو تراجع بعض القيادات الحزبية عن التمسك بالشروط الضرورية كحد أدنى تسمح للجماهير ان تدخل معركة حقيقية من أجل ارساء الديمقراطية •

ان السياسة المنهجية التي تنهجها الطبقة الحاكمة لا تزال هي نفس السياسية المتبعة منذ الاستقلال الصوري ، ان لم تكن قد عمقت تبعيتها للامبريالية ، وكرست سياسة تجهيل وتفقير الجماهير ، فكيف يمكن لنظام هذه طبيعته ان يتحدث عن الديمقراطية فبالاحرى ان يفتح المجال لخوض معركة من هذا القبيل •

ان الهدف الاساسي للنظام من طرح شعار الديمقراطية هو انتزاع تزكية ومشروعية الدستور الذي رفضته كل الاحزاب الوطنية والتقدمية سنة ١٩٧٢ • والديمقراطية بالنسبة لرئيس الدولة هي التفاف قادة الحركة الوطنية حول شخصه كملك يستبد بكل السلط ، ويستحوذ على سياسية التقرير والتوجيه بعيدا عن كل مراقبة او مساهمة شعبية ، ولن يسمح ان تتعدى هذه السلط عتبة القصر ، وعلى من يريد المشاركة الشكلية ان يتقدم نحو هذه العتبة • وهذا ما أكده في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ قبل الشروع في الانتخابات الجماعية الاخيرة قائلا : « على هؤلاء الاشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات ان يعلموا أنهم كيفما كان الحال ملزمون بمقاييس الدستور ، مرغمون على التساكن في المستقبل فليتجنبوا كلما من شأنه ان يجرح العواطف » وأردف قائلا : « هذا كله يقتضي منا ان يكون الجميع ملتفا حول ملك هذه البلاد ليختار للبلاد ما يسعدها من برامج وطرق • اذن فالعملية كما أقول لك ليست عملية حزبية أو عملية تنحصر في هيئة من الهيئات » •

النظـــام و «المسلسل الديموقراطـــي»

مواقـف وممارسـة

من خلال المواقف والخطب المعلنة لرئيس الدولة سنحاول ابراز الهدف الاساسي مما يسمى « بالانفتاح والتجربة الديمقراطية » • هذه التجربة التي خطط لكل مراحلها ، بالشكل الذي يخدم مصالح الطبقة الحاكمة ، في اطار تركيز دعائم السلطة ، واضفاء المشروعية على النظام المعادي لمصالح الجماهير الشعبية التي تعاني من كل انواع القمع والاستغلال •

الاختيار الثورى ـ آبريل ١٩٧٧ ـ العدد ١٥

لقد امتطى النظام في المغرب موجة « التحرير » مستغلا الشعور الوطني ، واستعداد الجماهير للمساهمة الفعلية في استرداد أراضيها المغتصبة في الجنوب والشمال هادفا من وراء هذه المناورة محاولة الخروج من عزلته ، واستدراج بعض القيادات الحزبية للتورط معه بالمصادقة على تقسيم الوحدة الترابية والمساومة بها مع الاستعمار •

ولتلميع هياكله المتعفنة ، وضمان استمرارية مسلسل الانقاذ ، لوح بشعار الديمقراطية ، في اطار الدستور المرفوض سابقا ، والذي وضع بنفس العقلية المتخلفة التي تعتبر رئيس الدولة فوق كل القوانين ، والمجسم للارادة الشعبية • وبنفس الايمان والعقلية تم توجيه مخطط « الديمقراطية » وبنفس القناعة تم انجاز الانتخابات الجماعية الاخيرة ، وهذا ما عبر عنه رئيس الدولة في خطاب عيد الفطر ١٩٧٦ « أتوجه الى المرشحين فأقول لهم : انني بارادة من الله سبحانه أتكلم باسم الشعب المغربي منذ أزيد من ١٥ سنة ، فعليكم أيها المرشحون ان تحترموا هذا الشعب » •

غير ان النظام لم يجرأ على طرح « المسلسل الديمقراطي » ، الا من أجل استغلال القضية الوطنية ، التي جعلها تخضع لاساليب المساومة والتقسيم والسكوت عن مصير كل من سبتة ومليلية والجزر الجعفرية • وان تناول القضية الوطنية بهذا المفهوم المشوه يهدف بالاساس الى الاستهانة بامكانية الجماهير الشعبية ، وايمانها بالسيادة الوطنية ، وقدرتها على المشاركة الفعلية التي كانت موضع تحريف بواسطة « المسيرة » ، وذريعة لاستنزافها ماديا أثناء « قرض الصحراء » •

وقد استغل النظام تزكية هذه العملية من طرف بعض القيادات الحزبية ، ومسايرتها للسياسة « القرض » فربط بكيفية « ديناميكية » هذا التي سلكها أثناء « المسيرة » وتأييدها لعملية « السلوك الوطني » بالتلويح « بالمسلسل الديمقراطي » ، بالشكل الذي يضمن له المحافظة على طبيعته ، وبقاء جوهر السلطة في يد الطبقة الحاكمة تحت غطاء ديمقراطي ، كما أكد ذلك رئيس الدولة في استجواب له مع اذاعة « فرانس انتير » في اواخر سنة ١٩٧٥ « واود ان تكون الحملة الانتخابية والمواضيع التي ستثار أثنائها وسلوك مختلف الاحزاب السياسية صورة طبق الاصل الصورة الواضحة التي اظهروها هم انفسهم خلال هذه المسيرة الخضراء » •

فاذا كانت « التجارب الديمقراطية » السابقة قد أكدت للجميع عجز النظام عن القبول حتى بالقوانين التي يضعها والتي تخدم مصالح طبقته، فان التجربة الحالية لا تخرج عن هذا القبيل • والفرق الوحيد بينهما هو تراجع بعض القيادات الحزبية عن التمسك بالشروط الضرورية كحد أدنى تسمح للجماهير ان تدخل معركة حقيقية من أجل ارساء الديمقراطية •

ان السياسة المنهجية التي تنهجها الطبقة الحاكمة لا تزال هي نفس السياسية المتبعة منذ الاستقلال الصوري ، ان لم تكن قد عمقت تبعيتها للامبريالية ، وكرست سياسة تجهيل وتفقير الجماهير ، فكيف يمكن لنظام هذه طبيعته ان يتحدث عن الديمقراطية فبالاحرى ان يفتح المجال لخوض معركة من هذا القبيل •

ان الهدف الاساسي للنظام من طرح شعار الديمقراطية هو انتزاع تزكية ومشروعية الدستور الذي رفضته كل الاحزاب الوطنية والتقدمية سنة ١٩٧٢ • والديمقراطية بالنسبة لرئيس الدولة هي التفاف قادة الحركة الوطنية حول شخصه كملك يستبد بكل السلط ، ويستحوذ على سياسية التقرير والتوجيه بعيدا عن كل مراقبة أو مساهمة شعبية ، ولن يسمح ان تتعدى هذه السلطة عتبة القصر ، وعلى من يريد المشاركة الشكلية ان يتقدم نحو هذه العتبة • وهذا ما أكده في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ قبل الشروع في الانتخابات الجماعية الاخيرة قائلا : « على هؤلاء الاشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات ان يعلموا أنهم كيفما كان الحال ملزمون بمقاييس الدستور ، مرغمون على التساكن في المستقبل فليتجنبوا كلما من شأنه ان يجرح العواطف » وأردف قائلا : « هذا كله يقتضي منا ان يكون الجميع ملتفا حول ملك هذه البلاد ليختار للبلاد ما يسعدها من برامج وطرق • اذن فالعملية كما أقول لك ليست عملية حزبية أو عملية تنحصر في هيئة من الهيئات » •

انتخاب أم تعيين ؟

بعد تحديد الاطار العام الذي من أجله وضع « المسلسل الديمقراطي » ، قام الجهاز الاداري للنظام بالاشراف على الاعداد التقني لتنفيذ المرحلة الاولى من هذا المسلسل، مبتدءا بالمجالس الجماعية والغرف المهنية ، التي قاطعتها كل الاحزاب الوطنية والتقدمية منذ سنة ١٩٦٣ ، اذ رفضت المشاركة في تجارب يسودها التزوير والتحريف ، وممارسة شتى أنواع الضغط على الجماهير لانتزاع اصواتها لصالح مرشحي النظام ٠

فكان أول عملية تقنية قام بها الجهاز الاداري هو اعادة النظر في ظهير يونيه ١٩٦٠ المنظم للجماعات ٠ حيث ادخلت عليه بعض التعديلات التي تخول لرئيس الجماعة التمتع ببعض الصلاحيات مع بقاء وصاية ممثل وزير الداخلية ٠

وحتى هذه التعديلات الجزئية التي يتمتع بها رؤساء الجماعات بمقتضى الظهير الجديد ، التي سمح بها النظام ، بالشكل الذي يركز سلطته ويخدم مصالحه ٠ اذ بمقتضى نفس الظهير أصبح رئيس الجماعة يعين بواسطة «ظهير ملكي» الشيء الذي يخلق ازدواجية تؤدي الى الخلط بين صفته كمنتخب من طرف المواطنين وبين تعيينه كموظف سامي خاضع للجهاز الاداري ٠

وقد شرح وزير الداخلية هذا التعيين في ندوته الاذاعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٧٦ قائلا « رؤساء المجالس يعينون بظهير من صاحب الجلالة ، فهم مساعدون مثل الوزراء ، والعمال وبالتالي تكليف ومسؤولية ، ولا يمكن له ان يتقهقر حتى يستحق الثقة المولوية الشريفة » ٠

ولتوسيع القاعدة الاجتماعية التي يرتكز عليها النظام ، عمل في اطار التهيء التقني للانتخابات الجماعية، الى اعادة التقسيم الجغرافي للمقاطعات بحيث أصبحت المقاطعات الشعبية أوسع مما كانت عليه حيث أصبحت ذات كثافة بشرية أكثر من المقاطعات الموجودة في الاحياء البورجوازية ، الشيء الذي يضمن تمثيلية وافرة للطبقة الحاكمة ٠

وفي نفس الوقت سهر الجهاز الاداري على تقليص اللوائح الانتخابية ، باقصاء ومنع بعض العناصر المعروفة بنزاهتها واخلاصها للخط الجماهيري ، مستعملا كل الطرق اللامشروعة ، بالضغط عليها بمختلف الاساليب التعسفية ٠

وقد دفع النظام بالعناصر الممثلة لطبقته ، للترشيح تحت اسم « الاحرار » ، ووضع تحت تصرفها كل الامكانيات المادية والمعنوية للدولة ٠ بينما يتعرض مرشحو الحركة الوطنية الى كل أنواع القمع والارهاب ، محاولا من خلال هذه الاساليب انجاح العناصر الموالية للنظام ، والتي من شأنها ان تخدم وتسهل مهام الاجهزة القمعية المسلطة على الجماهير ٠

ولم يتردد رئيس الدولة شخصيا في تحديد المقاييس التي يجب توفرها في المرشحين للانتخابات ، متجاوزا حتى النصوص القانونية المنظمة للانتخابات ، وهذه المقاييس تهدف بالاساس الخضوع للنظام ومسايرة مؤسساته كما عبر عن ذلك في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ قائلا « **فعلى المرشحين الذين لا يؤمنون بنظامنا ولا يؤمنون بمؤسساتنا ولا يؤمنون بالحفاظ على أصالتنا ، عليهم الا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول الى اهدافهم** » ٠

توفير مدارس للاطر

ولتسهيل الدعاية الانتخابية بالنسبة لمرشحي النظام ، استغل الجهاز الاداري « تقنية الالوان » حيث سمح « للاحرار » على الصعيد الوطني وفي مختلف المقاطعات للحصول على لون موحد «الابيض» بينما حرم مرشحو الاحزاب المشاركة في الانتخابات من الحصول على لون موحد ، مما ضيع عليهم القيام بدعاية منسقة على الصعيد الوطني ٠

وبالاضافة الى هذه الاجراءات التقنية ، فان النظام لم يتردد في استعمال اساليبه المعهودة ، وتسلط اجهزته القمعية بصفة مكشوفة ، للضغط على الجماهير ، وارغامها على التصويت لفائدة « الاحرار » كما لجأت مختلف الاجهزة الادارية الى استعمال اساليب الاغراء وتوزيع المواد الغذائية ، مستغلة ضعف الامكانيات المادية لدى الجماهير الغارقة في تحصيل قوت اليوم ومواجهة غلاء المعيشة المتزايد نتيجة السياسية المتبعة ٠

أما العناصر المناضلة داخل القواعد الحزبية والتي ناضلت من اجل تحويل هذه المهزلة الانتخابية الى معركة ديمقراطية ، محاولة بذلك الخروج عن المخطط المرسوم ، وتجاوز الحدود المرسومة للعبة، فقد كان مصيرها الاعتقالات التعسفية ، والتعرض لمختلف أنواع القمع والارهاب ، والمحاكمات الاخيرة التي تعرض لها عناصر من الشبيبة الاتحادية لا تعد وأن تخرج عن هذا الاطار ٠

ولم يتردد النظام في تزوير النتائج النهائية كلما عجزت أساليبه السابقة عن تحقيق النتائج المرغوب فيها ٠ وبهذه الاساليب وغيرها تم انجاح الاغلبية الساحقة من « الاحرار » مرشحي النظام، واقصاء ممثلي الحركة الوطنية ٠ وحتى في حالة فشل الاجهزة الادارية في ابعاد مرشحي الاحزاب الوطنية ، فقد عهد النظام الى الجهاز القضائي في مرحلة لاحقة بالحكم بالغاء وابعاد العناصر الحزبية الغير المرغوب فيها ٠

وان دل هذا على شيء فانما يدل عن عدم وجود أدنى قناعة ديمقراطية لدى النظام الحاكم ، وان فتح باب المشاركة أمام الاحزاب في الانتخابات الاخيرة كانت بمثابة تمويه وتضليل للرأي العام الخارجي • اذ بالنسبة له ، مقتنع كل الاقتناع بعدم ترك المجال أمام الاحزاب الوطنية والتقدمية لتلعب دورها الحقيقي في تعبئة وتأطير نضالات الجماهير والرفع من وعيها • فالاحزاب بالنسبة للنظام لا تعدو ان تكون « مدرسة للاطر وليست مدرسة للجماهير » كما عبر عن ذلك رئيس الدولة في أستجواب له مع اذاعة « أوربا » قبل زيارته الاخيرة الى فرنسا •

•

وبنفس المفهوم والقناعة ، فان المجالس الجماعية و « المسلسل الديمقراطي » ككل ما هو الا وسيلة من شأنها ان توفر اطر المستقبل بالنسبة للنظام وهذا ما صرح به الملك في خطاب ٨ يوليو ١٩٧٦ قائلا : « لنفرض ان هذه ٨٠٠ (مجلس بلدي قروي) لم يظهر لنا بينها سوى ١٠٪ من المتصرفين التصرف الحسن ، من المدركين للمصلحة العليا، من المدركين لما يجب ان يعمل وما يجب ان لا يعمل » ••• « يمكن لي تصريفها في سبيل مصلحة البلاد اما في السفارات واما في الادارات واما في المراكز »•

التضليل والاحتواء

وبعد انكشاف اللعبة ، واتضاح النية المبيتة للنظام والغرض الاساسي من هذه المهزلة الانتخابية والتي تهدف بالاساس الى طمس الصراع الاجتماعي ، الذي أصبحت معالمه أكثر وضوحا مما كانت عليه من قبل • بحيث اصبحت الهوة التي تفصل بن الجماهر الشعبية ، والطبقة الحاكمة تزداد اتساعا نتيجة السياسية الاقتصادية والسياسية المتبعة ، والتي أدت الى تفاحش الاسعار ، وتكريس سياسة القمع والارهاب تجاه الجماهير • والمحاكمات المتعددة التي شهدتها المدن المغربية ، أثناء عملية الانتخابات ، خير معبر عن طبيعة النظام ، وبعده كل البعد عن الديمقراطية التي يتشدق بها محاولا اخفاء طبيعته الاستبدادية وحكمه المطلق •

وقد حاول النظام مرارا ، خلال تجاربه السابقة ان يجعل من الديمقراطية طلاء يخفي به طبيعته ، لكن سرعان ما يزول الطلاء ، وتنكشف الحقيقة ، أمام اصرار الصراع الاساسي الذي تخوضه الجماهير الكادحة من مختلف مواقعها •

فاذا كان النظام قد استفاد من تجاربه السابقة ، وظل في هذه اللعبة الاخيرة ، متمسكا بمشاركة بعض القيادات الحزبية في الانتخابات ، انما يهدف من وراء ذلك الى انتزاع تزكية هذه المسرحية لتضليل الجماهير ، وتزوير ارادتها من أجل اثبات مشروعيته •

وضمن هذا الاطار أعلن عن تأسيس « المجلس الوطني لمراقبة نزاهة الانتخابات » والمجالس الاقليمية المتفرعة عنه ، هذه المجالس التي لم تستطع ان تحرك ساكنا أمام مختلف أساليب الضغط والتزوير التي مارسها الجهاز الاداري لتركيز مرشحي النظام •

وتعيين وزراء الدولة أخيرا ما هو الا خطوة أخرى يهدف النظا مممن ورائها ، اطفاء السخط الشعبي ، وادانته لكل ما صاحب الانتخابات الجماعية والمجالس الاقليمية • فالطبقة الحاكمة تعمل باستمرار على تعميق اليأس لدى الشعب المغربي، بجلب بعض القيادات نحو المسؤولية الحكومية ، لتفقدها طابع تمثيلية الجماهير ، والتعبير عنها ، وتحويلها الى شخصيات مجردة تندمج ضمن الجهاز الحكومي ، وهذا ما أكده رئيس الدولة في خطاب العرش سنة ١٩٧٥ قائلا « لقد اعربنا غير ما مرة عن رغبتنا في التقاء جهود هيئاتنا السياسية وتضافرها داخل أداتنا الحكومية لاعتقادنا ان شخصيات من هذه الهيئات يتوافر لها البصر بشؤون السياسية خليقة بان تسهم في مختلف مجالات التصور والتفكير والوضع والتدبير » •

ان الجماهير الشعبية مقتنعة بعدم جدوى هذه المهازل الديمقراطية التي لن تغير شيئا من واقعها المأسوي ، وهي مؤمنة بان الديمقراطية ليست هي فتح اللوائح الانتخابية ، والقيام بحملات الترشيح واستدعاء المواطنين للتصويت ، ثم القيام بعملية الفرز بالشكل المطلوب ، والذي يخدم مصالح واغراض النظام القائم •

فالديمقراطية قبل كل شيء قناعة واختيار عقائدي يهدف بالاساس الى فتح المجال أمام الجماهير للتعبير عن مطامحها ، ومشاركتها في تقرير مصيرها ، ومساهمتها في الاختيار والتنفيذ والمراقبة ، بدون تزييف أو تشويه لارادتها • والديمقراطية كما عرفها الفقهاء هي « حكم الشعب، بالشعب ، للشعب » وليست « برنامج تساكن بين الحاكم والمحكوم » كما عرفها الملك الحسن في خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٦ •

ان الجماهير الشعبية عبرت غير ما مرة عن رفضها لهذا المفهوم الخاطىء للديمقراطية ، وما احداث «بني مظهر» الا صورة ناصعة لهذا الرفض الشعبي للحكم المطلق ، المستبد بمصيرها ، والعائق لاقرار اي تجربة صحيحة من شأنها ان ترسي قواعد الديمقراطية • لان الحكم المطلق مرادف للاستغلال الاقتصادي والسياسي والحيف الاجتماعي • والديمقراطية مناقضة ومعاكسة لاي حكم مستبد يستمد وجوده من استغلال الجماهير وممارسة كل أنواع القهر والتسلط ضدها •

على هامش الانتخابات الاخيرة :

دار لقمان على حالها

الاختيار الثورى ـ يونيو/يوليو ١٩٧٧ ـ العدد ١٧

لقد اعطى الجهاز الاداري ، خلال الانتخابات التشريعية الاخيرة ، أمثلة ساطعة عن « حياده وعدم انحيازه » لاي طرف سواء قبل الحملة الانتخابية أو خلالها أو في فترة التصويت ٠ وهكذا انفضحت أكثر مفاهيم النظام للديموقراطية والانتخابات ٠٠ فقد شنت السلطات وأعوانها المحليين من « شيوخ » و « خلفاء » و « مقدمين » وغيرهم ، حملة ضروس لصالح مرشحيها مستعملة شتى الاساليب عملا بمنطق : كل الطرق تؤدي الى روما (البرلمان) ٠

ففي واضحة النهار وعلى مرأى ومسمع من الجميع ، قام رجال السلطة بنشاط مكثف على طول البلاد وعرضها للدفع بالمواطنين للتصويت على مرشحي الدولة بالترغيب تارة وبالتهديد والوعيد تارة أخرى حسب الحالات والاوضاع ٠ فعقدت الاجتماعات التي أرغم المواطنون على حضورها وأفهموا أن المرشحين الاحرار هم مرشحو الدولة وأن عدم نجاحهم سيثير غضب « الجهات العليا » وسيؤدي المواطنون عواقب ذلك ٠ وفي هذه الاجتماعات عين مسؤولون عن جمع الاوراق الغير مرغوب فيها من المواطنين بعد انتهائهم من التصويت ! كما هدد المواطنون في مختلف المرافق والمصالح الادارية بأن مشاكلهم لن تحل ان لم يخضعوا للتعليمات ٠

ولم تكتف باسلوب الوعيد والتهديد بل لجأت الى أسلوب الاعتقالات الواسعة النطاق لاعطاء عبرة لمن لا يعتبر ٠ وهكذا زج بالعديد من المناضلين والمواطنين في السجون واختلقت التهم المنسوبة اليهم ـ ولوزارة الداخلية خبرة عميقة في هذا الشان ـ وأحيل بعضهم للمحاكم٠ ولم ينج بعض المرشحين من طائلة هذه الاعتقالات ٠ كما « جمد » عدد كبير من المناضلين النشيطين سواء بسجنهم أو بمنعهم من التحرك من منازلهم ٠

وحتى تبرهن السلطات عن تصميمها على فرض النتائج كما تريدها لجأت الى أسلوب الاعتداءات وقطع الطرق ٠٠ بمساهمة رجال السلطة انفسهم وبعض العاطلين عن العمل الذين استغلت السلطة وضعيتهم وفكرت في « تشغيلهم » على طريقتها ٠ والى جانب هذه الموجة من القمع والارهاب شهدت كل مناطق المغرب ـ كما جرت العادة في مثل هذه المناسبات ـ المآدب والحفلات التي نظمها مرشحوا الدولة وبرهنوا فيها عن « سخائهم وكرمهم» بدون حساب٠ ولكي يكتمل برنامجهم الانتخابي هذا عمدوا الى توزيع الهدايا والتبرعات والرشاوي عملا بالمثل القائل : « أدهن السير يسير ٠٠ » ٠

وفي مكاتب التصويت أنهت السلطات مهمتها أحسن قيام فمن غياب بعض الالوان ٠٠ الى تزوير في المحاضر ٠٠ الخ، كما هي العادة ولم يبق بذلك لوزارة الداخلية سوى ان تعلن النتائج وتحللها حسب هواها

وهكذا انتهى « المسلسل الديموقراطي » بتكوين برلمان سيلتحق به الثلث الذي ستنتخبه المجالس الاقليمية والغرف التجارية والصناعية والفلاحية ٠٠ واذا علمنا أن « الاحرار » يشكلون أغلبية هذه المجالس والغرف تجلت صورة البرلمان الجديد بشكل أوضح ٠

وخلاصة القول أن الدولة ورغم وعودها وتصريحاتها سلكت في الانتخابات سلوكها في سابقاتها ٠٠ واذا كانت قد تمكنت من تكوين هذه الواجهة الشكلية وان تقنن بذلك وضعية النهب والاستغلال والقمع، فان الجماهير الشعبية الكادحة لم تنطل عليها اللعبة وستعرف بنضالاتها وصمودها كيف تفشل مخططات الحكم وتفرض مطالبها ومطامحها المشروعة العادلة ٠

وتبخرت الأوهام ..

الاختيار الثورى ـ يونيو/يوليو ١٩٧٧ ـ العدد ١٧

انتهت الجولة الاخيرة من « الانتخابات » المزعومة فزادت اللعبة انكشافا واتضح للجميع زيف « المسلسل الديمقراطي » الذي طالما تغنى به الحكم ورددت صداه مختلف الاجهزة الاعلامية الرسمية .

واخيرا تنكشف النتائج السياسية أمام الرأي العام الداخلي والخارجي لتبدو حقائق واضحة لا غبار عليها ، ولتؤكد صحة الموقف الذي رأى في التجربة الاخيرة مناورة جديدة يحاول النظام من خلالها اضفاء المشروعية على حكمه المطلق ، متوجا بذلك « مسلسل التحرير الديمقراطي » الذي وضع من اجل تكريس اختيارات النظام وتركيز ارتباطاته بالاستعمار والامبريالية ، وقد جاءت النتائج الاخيرة صارخة لتعلن صواب هذا الموقف الذي عمل منذ البداية على فضح لعبة النظام ونواياه وكلفه ذلك النعت بالتطرف .

ان طبيعة النظام ظلت ولا تزال معادية للجماهير ، وبعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية ، فهو يحاول يائسا فك عزلته الداخلية مستعملا شعار « التحرير » تارة وشعار الديمقراطية تارة اخرى ، بينما طبيعته الاستبدادية المعادية لمصالح الجماهير والخادمة لمصالح الاستعمار جعلته يسلك سبيل «التحرير» بمفهوم المساومة والتقسيم ويخوض « التجربة الديموقراطية » بمفهوم الانتقاء والتعيين .

فبعد ان تأكد للجميع الزيف والتزوير الذي رافق الانتخابات الجماعية والاقليمية وتأكد للجماهير ولكل المناضلين عدم جدوى الاستمرار في تزكية المهازل الانتخابية في غياب شروط الحد الادنى ، حرص النظام على اتمام المسلسل وانهاء الاخيرة في جو « الاجماع الوطني » ودفع ببعض قادة الاحزاب للمساهمة في الانتخابات البرلمانية مستعملا شعارات واغراءات وضمانات وهمية ، تهدف بالاساس الى امتصاص رفض المناضلين وجعلها آداة لتضليل الجماهير ، وفي هذا الاطار تدخل التعيينات في وزارات الدولة ، وقرار « رفع الرقابة » عن الصحف الوطنية ، واعادة فتح اللوائح الانتخابية .. الخ .

لقد ظلت اساليب النظام اتجاه الجماهير هي هي ، من قمع وارهاب وضغط وتزوير ... وحملات دعائية يحاول بها وباستمرار اخفاء وجهه الحقيقي لتضليل ذوي النيات الحسنة ، اذ باسم « التحرير » و « الاجماع الوطني » تم التفريط في الوحدة الترابية ، وباسم « التضامن الافريقي » تم ارسال الجيش المغربي الى الزاييز لحماية القواعد الامبريالية ، وباسم بناء « المغرب الجديد » تم تزييف الارادة الشعبية ، وبناء مؤسسات لا تمثل الا نفسها لتخدم مصالح النظام وتضفي عليه المشروعية وباسم الواقعية يتعامل ويدعو للتعامل مع الصهاينة وللاعتراف « بالامر الواقع الاسرائيلي » .

ولانجاح المسلسل الانتخابي ، جند النظام كل جهازه الاداري المتعفن في مختلف اساليب القمع والتزوير والارهاب ، مؤكدا مرة اخرى بهتان خرافة حياد هذا الجهاز الذي يشكل العمود الفقري للنظام ، والذي وضع ليكون آداة ارهاب وضغط اتجاه الجماهير الشعبية الكادحة ، وكيف يعقل توقع الحياد من مثل هذا الجهاز الذي وجد من اجل ضمان استمرارية نظام اقطاعي مرفوض شعبيا ، ولا يستمد

وجوده الا من بطش وتسلط مختلف اجهزتـــه القمعية التي لا شغل لها الا اضطهاد المناضلين وقمعهم ٠

ان كل العمليات الانتخابية الاخيرة كانـــت عبارة عن وسيلة بهدف النظام القائم مـــن ورائها الى انتقاء العناصر الموالية له والسهر على انجاحها في المجالس الجماعية والمهنيـــة والنيابية لتصبح عما قريب عناصر اساسية داخل الحزب الجديد الذي سيواجه القـــوات الوطنية والتقدمية ، والعملية لا تعدو ان تكـــون محاولة بناء واجهة سياسية يرتكز عليها النظام في معركته ضد الجماهير ٠

ولقد استطاع النظام كعادته في مثل هـــذه المناسبات ، ان يزرع عوامل الخلاف والتشردم في صفوف الحركة الوطنية والتقدمية لكـــي يصفو له الجو لتهييء الطبخـــة الحزبيـــة الجديدة ، محاولا من وراء هذا تعميق اليـــأس لدى الجماهير والهاء المناضلين في معـــارك هامشية باهدار كل طاقاتها في عملية احتـــراق داخلي في حين ان الظروف الحالية تستلـــزم توحيد نضالاتها اليومية وتصعيدها وصب كل الطاقات في المعركة الحقيقية من اجل احكـــام الطوق على خصمها الاساسي ٠

وتأتي نهاية « المسلسل الديمقراطي » لتكشف مرة اخرى عن الوجه الحقيقي للنظام بعدمـــا تبخرت الاقنعة الوهمية التي حاول ان يخفـــي ورائها طبيعته الاستبدادية ، وتتبخر معهـــا احلام بناء الديمقراطية في غياب الحد الادنـــى من الشروط الاساسية الضرورية التي تسمح للتنظيمات السياسية ان تخوض معـــارك حقيقية ومتكافئة ٠

الدستور الحالى :
تقنين لسلطات الحكم المطلق

الاختيار الثورى ـ يونيو/يوليو ١٩٧٧ ـ العدد ١٧

ان أية محاولة تهدف الى فهم الواقع المغربي من خلال الدراسة النظرية للدستور أو القوانين الموضوعة ، تعتبر بلا شك محاولة عديمة الجدوى ، لبعدها عن الواقع الحقيقي الذي تعيشه الجماهير ، خلافا لما تنص عليه الفصول أو القوانين التي تم صياغتها للاستهلاك الخارجي ٠

فكل الدساتير التي انفرد النظام في وضعها، كانت تهدف الى تحقيق هدف واحد هو تقنين الحكم المطلق واعطائه صفة المشروعية ، ولا يتورع من أجل تحقيق هذا الهدف الى تجنيد كل اجهزته التي لا تتردد في استعمال كل اساليب التزويروالقمع لتزييف ارادة الجماهير٠

فاذا كانت كل « التجارب الديمقراطية » التي شهدها المغرب ترمي الى جعل كل المؤسسات والمجالس في خدمة السلطة الحقيقية الوحيدة المتجسمة في الملك والمستحوذ على كل السلط ، الشيء الذي يجعل من طبيعة النظام الحالي عائقا لقيام أية تجربة ديمقراطية صحيحة تسمح للجماهير بالتعبير عن أرادتها وفرض اختياراتها ، ومساهمتها في التوجيه والتقرير ٠ وأمام كل هذه الحقائق لا يتردد البعض في الركض وراء السراب ، لتحقيق أوهام الديمقراطية في ظل الحكم المطلق ٠

ولقد شهدت بلادنا أخيرا مهزلة انتخاب مجلس النواب تتويجا « للمسلسل الديمقراطي » المنعوث بأنه « أحسن تجربة في العالم الثالث» واذا كانت هذه التجربة تجعل أساس انطلاقها دستور مارس ١٩٧٢ ، فان هذا الدستور سبق للقوى الوطنية والتقدمية أن رفضته أثناء الاستفتاء عليه سنة ١٩٧٢ ٠ وسنحاول فيما يلي ابراز خطوطه العامة ، الهادفة الى تكريس الحكم المطلق ، وتركيز النظام الاقطاعي جاعلا من المؤسسات والمجالس صورا ودمى مجردة من كل أثر للحياة ٠

التركة الاستعمارية

تحرص كل الدساتير على أن تضع في ما يسمى بالديباجة أو التصدير مجموعة من المبادىء والاختيارات التي ترسم توجيه الدولة ومبادئها ٠ ويتضمن دستور مارس ١٩٧٢ بعض المبادىء المفروغة من المحتوى في ميدان الواقع وبعض الشعارات المنسجمة مع اختيارات النظام ٠

ومن ضمن هذه المبادىء والشعارات ان اللغة الرسمية للمغرب هي « اللغة العربية » ٠ في حين أن الحقيقة المكشوفة بعد مرور احدى وعشرين سنة من الاستقلال ، ما تزال اللغة الفرنسية هي اللغة المتداولة في الادارات المغربية ، ولا تزال كل المراسلات الادارية تكتب بها ، فاذا ما استثنينا القضاء الذي استطاع قطع أشواط في ميدان التعريب ، فلا زال يعاني من تتاريز الشرطة ورجال الدوك وحتى المراسلات الواردة من وزارة العدل ، التي ترد باستمرار محررة باللغة الفرنسية ٠ فهل احدى وعشرين سنة من الاستقلال وخمسة عشر سنة من تبني اللغة العربية كلغة رسمية أي منذ دستور ١٩٦٢ ، غير كافية لتحقيق التعريب وتثبيت اللغة العربية ٠ أم أن التركة الاستعمارية وارتباطات النظام بالاستعمار الجديد أفرغت هذا المبدأ وجعلته غير قابل للتطبيق ، رغم التنصيص عليه في الدستور ؟

وفي نفس التصوير ينص الدستور ان المغرب « **جزء من المغرب الكبير** » وهو لا يعدو هنا ان يؤكد حقيقة جغرافية متعمدا اغفال طابعه العربي ، ومتجاوزا الحديث عن وحدة المغرب العربي كخطوة أولى نحو الوحدة العربية ، أو حتى السعي من أجل تحقيقها لكونها تخدم مصالح شعوب المنطقة ، فهي بالتالي مضادة لمصالح النظام ففضل تجاهلها وعدم الاشارة اليها ٠

شعارات جوفاء

وفي الباب الاول المتعلق بالاحكام العامة والمبادىء الاساسية، فالدستورالحالي يستعرض مجموعة من الحقوق والمبادىء التي لا تجد أي مجال لتطبيقها في الواقع ٠ فالفصل التاسع ينص على ضمان « **حرية الرأي وحرية التعبير بجميع أشكاله وحرية الاجتماع** » كما يضمن « **حرية تأسيس الجمعيات وحرية الانخراط في أية منظمة نقابية وسياسية حسب اختيارهم** » ٠ غير أن الكل يعلم حقيقة ما تعانيه الحركات في المغرب من مآسى ومحن٠ حيث تتعرض الجماهير الى شتى انواع الارهاب والقمع المسلط عليها من طرف اجهزة النظام

التي تراقب انفاس المواطنين ، وتسهر على اهدار حقوقهم ، وتعرضهم الى مختلف أنواع التعذيب بتهمة ابداء الرأي أو الحضور في اجتماع أو لمشاركة في تجمع ·

وان ما تعاني منه الصحافة الوطنية، والدولية من مراقبة من طرف الاجهزة المختصة خير دليل على تطبيق نصوص الدستور · وهناك القمع المسلط على المنظمات السياسية والنقابية ، وحرمانها من ممارسة حقها في توعية الجماهير وتأطيرها · فبأسم هذه المبادىء والحريات يصدر قرار منع المنظمة الطلابية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ أزيد من أربع سنوات ، دون تقديمها ولو الى محاكمة شكلية لاصدار حكم قضائي ضدها ·

وهكذا يستمر الدستور في استعراض المبادىء التي يتم انتهاكها يوميا ، حيثينص الفصل العاشر والحادي عشر على عدم القاء القبض على الافراد وعقابهم الا حسب القانون ، وكذلك عدم انتهاك حرمة المنازل ، وسرية المراسلات · غير ان الواقع الذي تعاني منه الجماهير الشعبية بعيد كل البعد عن هذه الادعاءات ، فلا زال أعوان السلطة يقومون بجلد المواطنين وتعذيبهم أما الملأ ، لا لشيء الا لكون الواحد منهم ينتمي الى تنظيم سياسي أو نقابي معين ·

ولا زالت الوحدات الخاصة تقوم باغتيال المناضلين فيواضحة النهار (بنجلون والتنوتي) وهذه الوحدات لا تتردد في انتهاك حرمة المنازل وسرية المراسلة حيث يتم اختطاف المناضلين من منازلهم وتعقبهم خارج الحدود لاختطافهم (بن بركة والمانوزي ···) انها المبادىء المكتوبة في نص الدستور وهي تبدو ذات لمعان مغري سرعان ما ينقلب لهيبا محرقا في الواقع المعاش ·

ومن ضمن المبادىء المنصوص عليها في الدستور هي : « **التربية والشغل حق للمواطنين على السواء** » و « **حق الاضراب مضمون** » ، ولنرجع مرة اخرى الى الواقع لنجد النتائج العكسية لهذه المبادىء الجوفاء· انما الاحصائيات الرسمية تؤكد أن نسبة ٤٥٪ من الاطفال البالغين سن الدراسة لا يجدون مقاعد لبداية دراستهم الابتدائية · أما التعليم الثانوي والعالي فان الاغلبية هي لابناء المحظوظين وذوي الامكانيات دون أوسع الجماهير ·

أما عن حق الشغل ، وضمان توفيره ، فان الاحصائيات الرسمية تؤكد وجود مليون عاطل دون البطالة المقنعة والعمال الموسميين الذي يوجد أكثرهم في البادية · هذا بالاضافة الى الاف العمال المغاربة الذين دفع بهم النظام الى الاستغلال بالخارج وجعل من عرقهم موردا للعملة ·

أما عن حق الاضراب المنصوص عليه في الدستور الحالي ، فان ممارسة هذا الحق يعتبر مخلا بالنظام ، الشيء الذي يعرض العمال والطلبة المضربين الى التعرض الى شتى أنواع القمع والاعتقال قبل أن يتم طردهم من العمل أو الدراسة ·

هذه هي الاحكام العامة والمبادىء الاساسية التي « يضمنها » الدستور للمواطن المغربي وتسهر السلطات على خرقها وانتهاك المبادىء الانسانية وحرمان الجماهير من أبسط حقوق المواطنة · مما يجعل هذه المبادىء عبارة عن شعارات كتبت للاستهلاك الخارجي ·

الملك أولا وأخيرا

أما الباب الثاني من الدستور والمتعلق بالملكية ، فقد جاءت فصول الدستور لتقنين السلطات الفعلية التي يمارسها الملك سواء كان هناك دستورا أو لم يكن موجودا · فان تعاقب الدساتير أو تكرارها ، لا يغير من الواقع شيئا ، ولا ولن يزحزح قدر أنملة من السلط الموجودة في يد مغتصبيها ·

فالفصل التاسع عشر ينص على ان « **الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمى للامة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها ··· والساهر على احترام الدستور وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات ، وهو الضامن لاستقلال البلاد وحوزة المملكة ··** » ·

فيمكن القول أن الدستور يعكس « بامانة » الوضع الحقيقي الذي توجد عليه السلط في المغرب ، فهي تتجمع في يد الملك اذ هو الذي يعين الوزير الاول والوزراء ويعفيهم من مناصبهم متى تراءى له ذلك ، وهو « القائد الاعلى للجيش » وله وحده حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، وهو الذي يعين السفراء والقضاة وعمال الاقاليم ، ورؤساء البلديات والجماعات ، وهو الذي يوقع المعاهدات ويصادق عليها ، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء ، والمجلس الاعلى للقضاء ، والمجلس الاعلى للانعاش الوطني · كما له الحق أن يحل البرلمان ، واعلان حالة الاستثناء ·

وهكذا يكشف الدستور حقيقة النظام المطلق والمسيطر على كل السلط ، فالملك هو الماسك الحقيقي للسلطة التنفيذية ، فهو الذي يختار كل عناصرها ويعينهم ، ويتحكم في توجيه السياسة التي يرسمها للوزراء حسب ارتباطاته السياسية واختياراته الاديولوجية ، وهم بالنسبة اليه مجرد « خدام » منفذين لتوجيهاته السامية ، ولا حق لهم في النقاش أو الاعتراض ولو شكليا في الاختيارات المرسومة· لان الفصل الثالث والعشرون من الدستور ينص على أن «**شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته**»·

والوزير الاول ليس له الحق في التقدم بأي اقتراح القوانين الى مجلس النواب قبل المداولة في شأنه بالمجلس الوزاري الذي يرأسه الدستور وأما مسؤوليتها أمام البرلمان فلا تتجاوز الصفة الشكلية ، لان البرلمان نفسه يوجد تحت رحمة الملك ·

شكليـة البرلمـان

اذا كانت القواعد الدستورية تنص على ان مجالس النواب هي التي تختص بالسلطة التشريعية ، فان مجلس النواب في المغرب ، فاقدا لهذه الصلاحيات نظرا لوجود سلطة أسمى تخول لنفسها ممارسة كل الحقوق وسلب كل السلط والانفراد بها ٠

حيث أن نشأة مجلس النواب أي بدءا من « انتخاب » اعضائه ، التي تتم حسب رغبات الملك ، حيث لا تتردد أجهزة النظام في استعمال كل الاساليب لتهيء الطبخة بالشكل المطلوب، ومرورا باجتماعات المجلس التي تتم بالشكل المرسوم لها ، وانتهاء بوضع حد لحياة مجلس النواب متى شاء الملك ذلك طبقا للفصل ٢٧ من الدستور ٠ « **للملك حق حل مجلس النواب بظهير شريف** » ٠

وهنا يمكن القول أن الغرض الحقيقي من وجود مجلس النواب ليس هو القيام بالعمل التشريعي ، والمساهمة في بناء الديمقراطية بل هو كسب النظام الحالي لطابع المشروعية ، وايهام الرأي العام الخارجي بوجود برلمان وحياة نيابية ٠ بينما الحقيقة توجد في نص الفصل ٢٨ من الدستور الذي ينص « **للملك ان يخاطب مجلس النواب والامة ولا يمكن ان يكون مضمون خطابه موضوع أي نقاش** » فبالاضافة الى ان شخص الملك مقدس فان خطبه و « توجيهاته » لا يمكن ان تكون موضوع نقاش حتى من طرف أعضاء مجلس النواب ٠ هذا مع العلم ان كل القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينهجها النظام تعلن بواسطة خطب الملك وتوجيهاته ٠

فما هو اذن دور مجلس النواب اذا لم يكن في مستطاعه النقاش فادراك المساهمة في رسم الخط السياسي والاقتصادي للبلاد وممارسة حقه في التشريع ٠ حتى الحصانة البرلمانية التي يتمتع بها أعضاء مجلس النوات ، تزول ولا تظل قائمة « **اذا كان الرأي المعبر عنه يجادل في النظام الملكي ٠٠٠ أو يتضمن ما يخل بالاحترام لواجب الملك** » كما ينص على ذلك صراحة الفصل ٣٧ من الدستور الحالي ٠

فاذا كانت الاختيارات الاقتصادية والسياسية بل حتى مشاريع التخطيط والقوانين تصدر عن الملك ، ولا حق لمجلس النواب في مناقشتها ، فبالاحرى الطعن أو التعديل منها ، باعتبار ذلك ممنوع بنص الدستور نظرا لقداسة الشخص وكلامه المنزه عن كل خطأ ، يبقى اذن ان دور البرلمان هو المصادقة على كل ما « يوحي » اليه لاصباغ المشروعية عليه أي يأخذ دون رد ٠

حتى اذا ما أجتهد مجلس النواب في ممارسة مسؤولياته التشريعية فانها يجب أن تكون حسب رغبات ومتطلبات الملك ، وحرصا من هذا الاخير على عدم ترك أية ثغرة من شأنها أن تسمح لمجلس النواب اصدار أي مشروع قانون مخالفا لارادته ، فقد اعطى لنفسه في الدستور حق رفض هذا المشروع واعادته للبرلمان لاعادة النظر فيه بدون أي احتمال للفرض ٠ وهذا ما ينص عليه الفصل ٦٦ « **للملك أن يطلب من مجلس النواب أن يقرأ قراءة جديدة كل مشروع أو اقتراح قانون** » ويستمر الفصل ٦٧ مؤكدا « **تطلب القراءة الجديدة بخطاب ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة** » ٠ هذا بالاضافة الى ان الملك هو الذي « **يصدر الامر بتنفيذ القانون** » حسب ما ينص عليه الفصل ٢٦ ٠

أما فيما يخص ملتمس الرقابة ، الذي يسمح للنواب أن يعارضوا في استمرار الحكومة في مواصلة سياستها وتحمل مسؤولياتها ، فقد أخضع لتدابير مشددة حيث ينص الفصل ٧٥ على عدم قبول ملتمس الرقابة الا اذا وقعه على الاقل ربع مجلس النواب أي ٦٦ عضوا ، ولا يصبح ساري المفعول الا اذا وافق عليه مجلس النواب بالاغلبية المطلقة أي نصف اعضاء المجلس زائد واحد أي ١٣٣ عضوا ٠

واذا كان النظام قد مهد من خلال الانتخابات لمجلس النواب الى تركيز الاغلبية الساحقة للعناصر التي أختارها لتكون هي الاغلبية في مجلس النواب فان احتمال تقديم أي ملتمس رقابة غير واردة ، لان الحكومة يعينها الملك وهو الوحيد الذي له الحق في اقالتها متى شاء ذلك ٠

تداخـل السلـط

أما فيما يتعلق بمساهمة مجلس النواب في السياسة الاقتصادية ومشاريع التنمية والتخطيط فقد حد الدستور منها بينما وسع اختصاصات الجهاز التنفيذي الذي له الحق في اعادة النظر في تطبيق القرارات المصادق عليها سبقا كما ينص على ذلك الفصل ٤٦ « **ان نفقات التجهيز التي يتطلبها انجاز التخطيط لا يصوت مجلس النواب بقبولها الا مرة واحدة على هذه النفقات** » ٠

« **وللحكومة وحدها الصلاحية لتقديم مشاريع قوانين ترمي الى تغيير البرنامج المصادق عليه كما ذكر** » ٠

كما يحق للحكومة خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين التي يجتمع فيهما البرلمان ، أي في غياب المجلس ، يحق لها أصدار مراسيم قوانين على «**أن تعرضها بقصد المصادقة في أثناء الدورة الموالية العادية لمجلس النواب** » ٠ الفصل ٥٤ ٠ وبهذا الاسلوب يمكن للسلطة التنفيذية أن تغتنم فترة عدم انعقاد البرلمان لتحدث ما تشاء من المراسيم وتدفع بها فيما بعد للبرلمان للمصادقة والتزكية ٠

ويتضح جليا استحواذ الملك على كل السلط التنفيذية منها والتشريعية حتى السلطة القضائية جعلها خاضعة لامرته حيث ينص الفصل ٧٧ : « **تصدر الاحكام وتنفذ باسم الملك** » وما دام هو الذي يعين القضاة بمقتضى الفصل ٧٨ من الدستور ، فان استقلال القضاء خاصة والقضايا السياسية غير واردة بل ان بعض الاحكام تصدر بايعاز من رئيس الدولة ٠

« أنـا الدولـة »

يبقى ان دور الحكومة والبرلمان هو المصادقة وتنفيذ الاوامر الملكية التي لا يمكن ان يفرض لاي كان حـق اصدارها بـل ان الدستور فـي فصله ٦٥ ينص على احالة أهـم القضايا على المجلس الوزاري يكون برئاسة الملك وهذا نص الفصل ٦٥ : « تحـال علـى المجلس الوزاري المسائل الاتية قبل البث فيها :

« **ـ القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة**
« **ـ الاعـلان عـن حالـة الحصـار**
« **ـ اشهـار الحـرب**
« **ـ طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمـل مسؤوليتها**
« **مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب**
« **ـ المراسيـم التنظيميـة**
« **ـ المراسيم المشار اليـها فـي الفصـول ٦٨ ـ ٦٩ ـ ٤٤ ـ ٥٤ من هذا الدستور**
« **ـ مشـروع المخطـ ..!**
« **ـ مشـروع تعديـل الدستـور** » ٠

وهكذا يظـل الملك يقرر في كبيرة وصغيرة ، ويبقى البرلمان بعيدا عن كـل القضايا التـي تهـم مصير البلاد أو ترسم خطته السياسية واختياراته الاقتصادية ، حتى اشهار الحـرب لا يتم مناقشتها ولو من طرف لجنة من النواب بـل يتـم ابلاغ المجلس بالقرار دون ابداء الرأي أو المساهمة في اتخاذ القرار وهذا مـا ينص عليه الفصل ٣٧ من الدستور « **يقع اشهار الحرب بعد احاطة مجلس النواب علما بذلك** » ٠

فاذا كان الفصل ٢٧ يعطي للملك حـق حـل مجلس النواب فـان الفصل ٣٥ من الدستـور الحالي اعطى للملك حـق اعلان حالة الاستثناء « ٠٠ **اذا وقع من الاحداث مـا مـن شأنه ان يمس بسير المؤسسات الدستورية فيمكن للملك ان يعلن حالة الاستثناء بظهير شريف** ٠٠٠ » وهكذا تبقى كـل التجربة الديمقراطية خاضعة لرحمة الملك اذ يمكنه متى شاء ذلك وبجرة قلم ان يجعل حدا لاي مسلسل ديمقراطي رغـم أنـه وضع من أجل اصباغ المشروعيه وتزكية الحكـم المطلـق ٠

وعند الاعلان عن حالة الاستثناء تصبح كـل الصلاحيات في يـد الملك كمـا ينص على ذلك الفصـل ٣٥ « ٠٠٠ **تكـون لـه (أي الملـك) الصلاحيه رغم جميع النصوص المخالفـه فـي اتخاذ التدابير التي يفرضها الدفاع عن حوزة التراب ويقتضيها رجوع المؤسسات الدستورية الى سيرها العادي او يقتضيها تسيير شوون الدولـه** » ٠

ولا ينص الدستور على أجل محدد لبقاء حالة الاستثناء بـل يترك المجال مفتوحا أمـام الملك على انهائها متى اراد ذلك ٠ والحقيقـه هـي ان الاوضاع تبقى كمـا هـي سواء كانت هناك حالـه الاستثناء أو لـم تكن لانـه لا يتـم خلال الزمان الفاصل بيـن الفترتين اي تغيير فعلي من ناحية السلط وممارستها ما دامت انها تظل في كـلا الحالتين خاضعة للملك ٠

مـا دام الملك هـو الذي وضـع الدستور ، وجعل من فصوله قواعد دستوريه تخدم نظامه المطلق تكرس تركيز السلط والانفراد بها ٠ فقد جعل صلاحيه مراجعة الدستور من اختصاص وأضعه حيث ينص الفصل ٩٨ « ٠٠٠ **للملك ان يستفتي شعبه مباشرة في شان المشروع الذي يستهدف بـه مراجعة الدستور** » ٠

أمـا اذا تقدم أحـد أعضاء النواب بمشروع لمراجعة الدستور فانـه يشترط الموافقة عليـه ضرورة الحصول على ثلثي اعضاء مجلس النواب أي ١٧٦ نائبا ٠ كمـا وضع الفصل الواحد بعد المائة قيودا اضافية لحماية الملكية حيث ينص على ان النظام الملكي لايمكن ان تتناوله المراجعة٠

هذه هي بعض الحقائق التي يحتوي عليهـا الدستور الحالي ، جـاءت كفصول قانونية ، ولكنها تعكس بامانة الحقيقة التي تعاني منـها الديمقراطية في المغرب ، فهناك فصول تتضمن مبادىء وشعارات عديمة المحتوى ، ولا وجـود لها الا في صفحات الدستور الحريات العامـة وحقوق المواطنين في التعليم والشغل والتحرر من الاستعباد ٠ وهناك فصول أخرى جـاءت لتزكية السيطرة العملية للنظام واضفاء الطابع الشرعـي عليـها ٠

الواقع المستمر

كثر الحديث في الايام الاخيرة عن التشكيلة الحكومية الجديدة المرتقب تعيينها من طرف رئيس الدولة، قبيل انعقاد الدورة الاولى «للبرلمان»، والعملية في حد ذاتها حلقة جديدة مضافة الى الحلقات السابقة للمسلسل الذي حاول النظام من خلاله تضليل الجماهير، وتزييف ارادتها، تارة تحت غطاء القضية الوطنية، وتارة اخرى باسم الديمقراطية.

ان تعيين حكومة جديدة، او اجتماع «البرلمان» في الظروف الحالية، لن يغيرا شيئا من الواقع المأساوي الذي تتخبط فيه الجماهير، والذي يزداد استفحالا يوما بعد يوم. ان السياسة الاقتصادية التي ينهجها النظام، حيث اختار التبعية والخضوع للامبريالية مقابل ضمان مصالحه الخاصة، وحماية وتطوير اجهزته القمعية الضامنة استمرارية وجوده.

ان سياسة التبعية للامبريالية ادت الى تفاحش الاسعار وغلاء المعيشة، واقبال فئة السماسرة وكبار التجار على ممارسة كل انواع المضاربة وشتى انواع الاحتكارات. وقد ادت ايضا الى افلاس صناعة النسيج، ومن ضمن نتائجها طرد وتشريد مئات العمال، والدفع بهم للالتحاق بجيوش العاطلين.

وما قطاع النسيج الا مرحلة اولى تعلن خطورة وعواقب سياسة التبعية، وتنذر باقي المرافق الصناعية والتجارية التي قامت بعيدة عن اي منطلق يستند الى تخطيط يعتمد الحاجيات الوطنية، بل قامت على اساس خدمة المصالح الاجنبية، الشيء الذي يسهل انعكاس كل الازمات الاقتصادية، التي تتخبط فيها الانظمة الرأسمالية على المرافق الصناعية المقامة داخل المغرب.

ماذا في وسع الحكومة المرتقبة او اجتماعات «البرلمان» ان يقدما للمواطنين في البادية، الذين يعيشون اوضاعا اقتصادية واجتماعية جد مزرية؟ بالتأكيد سيظلا عاجزين عن الحد من جشع كبار الملاكين والسماسرة، الذين استغلوا قلة المحصول هذه السنة، فتهافتوا على شراء الاراضي وتجميعها مستعملين كل وسائل الضغط والتهديد تجاه الفلاحين الصغار لارغامهم على الرضوخ لمساوماتهم.

وبالتأكيد ايضا ان الحكومة المرتقبة «والبرلمان» لن يستطيعا ان يغيرا، ولو قيد انملة، من سياسة القمع المنهجي المتبعة من طرف النظام تجاه المناضلين الذين يتعرضون لكل انواع القمع والارهاب، ولن يستطيعا ايضا الحد من الاسلوب المتبع من طرف النظام، في مواجهة المواطنين في شتى المناسبات مستعملا لغة الرصاص كما حدث سابقا في بني مطهر، واخيرا في أمزميز ناحة مراكش حيث قامت سلطات القمع باطلاق الرصاص على مواطنين، دخلوا في نزاعات محلية ناتجة عن قلة الماء هذه السنة، فاسفر تدخل السلطة عن قتل اربعة اشخاص وجرح آخرين.

هل في وسع الحكومة المرتقبة او «البرلمان» ان يجدا مقاعد لآلاف الاطفال والتلاميذ الذين حرموا من متابعة دراستهم؟ ان الموسم الدراسي الحالي يسجل كالعادة قلة المقاعد بحيث ان نصف الاطفال البالغين سن الدراسة لن يتاح لهم المجال لمتابعة دراستهم، وسيكون مصيرهم مثل مصير الآلاف الذين حرموا من حقهم في التعليم نتيجة سياسة التجهيل التي ينهجها النظام تجاه ابناء الجماهير وحرمانها من حقها في المعرفة، هذا بالاضافة الى المشاكل الاخرى والمتعددة التي يحفل بها هذا الموسم الدراسي وتتخبط فيها كل مستويات التعليم، كقلة الاطر، وندرة الكتب المدرسية، بالاضافة الى ضعف البرامج وتخلفها.

هل يمكن فعلا للحكومة المرتقبة او «البرلمان» ان يعملا من اجل اجلاء شبح الحرب المخيم على المغرب العربي، ورفض المنطق المساوم مع الاستعمار تجاه السيادة الوطنية في كل من الصحراء المغربية وسبتة ومليلية؟ بالتأكيد سيظلا عاجزين عن تغيير التوجيه العام للنظام بل سيعملا على تصعيد التوتر. وسيضطر البرلمان بشكله الحالي للمصادقة على اتفاقية مدريد التي تكرس سياسة التقسيم والمساومة والتلاعب بالوحدة الترابية.

ان اجتماع البرلمان بتركيبه الحالي، وتعيين او تغيير اشخاص في حكومة جديدة، هي عبارة عن عملية تبديل مواقع على نفس رقعة الشطرنج. فما دام جوهر السلطة لم يمس، وما دام النظام متمسكا باختياراته المعادية لمصالح الجماهير والوقوف دون حقها في المساهمة في التوجيه والمراقبة، فستظل دار لقمان على حالها، اذ ستتبدل الشخصيات، وتتغير المجالس، ويبقى الواقع المر الذي تعيشه الجماهير يزداد حدة يوما بعد يوم.

تشكيل الحكومة الجديدة :

ديـــــموقراطـــية الـــمـــخزن

ان ما يجري حاليا في المغرب يجتاز حدود هذا الاخير فهو يأتي في اطار مخطط شامل تستهدف الامبريالية من ورائه تثبيت اوضاعها وترسيخها وذلك بتجاوز انظمة الحكم الفردية والتفتح على قوى اجتماعية تضمن الاستقرار لمصالحها وتعطيها نفسا جديدا تحت غطاء الوطنية وحتى الاشتراكية . ان هذا التوجه الامبريالي الجديد ينطلق من الوعي باستحالة استمرار الانظمة ذات الطابع الفردي المستبد خاصة في الاقطار التي يحتد فيها الصراع الاجتماعي كالمغرب ومصر . لذلك تعمد الامبريالية الى السعي وراء دعم هذه الانظمة بقوى اجتماعية منفتحة على مصالحها او لتحضير هذه القوى نفسها لتلعب دور البديل للانظمة القائمة . كل ذلك بهدف افراغ الساحة من كل معارضة جذرية يمكن ان تهدد استمرار واستقرار مصالحها في العمق . في هذا الاتجاه كان التفتح على الصادق المهدي في السودان وحزب الوفد في مصر والترتيبات الجديدة في تونس ...

اما بالنسبة للنظام المغربي. فقد كان واضحا منذ بداية «عهد المغرب الجديد» انه ـ اي النظام ـ يجري وراء ترتيب جديد للاوضاع القائمة بشكل لا يستهدف فقط فرض مشروعيته كالنظام بل اكثر من ذلك فرض مشروعية الوضع بترتيبه الجديد والذي يعتمد اساسا على نزع الصفة الاستبدادية الفردية عن الحكم بخلق واجهة ليبرالية شكلية من برلمان ومجالس بلدية وقروية .. وتكوين حكومة ائتلافية ذات طابع وطني وتقليص دور المعارضة في مجال هامشي محدد .

في هذا الاطار الشامل دأب النظام على جر بعض قيادات الحركة الوطنية لكسب تزكيتها حارصا في ذات الوقت على زرع بذور الخلاف والتشتت في صفوف هذه الحركة لقطع الطريق ولتكسير كل امكانية للتحالف وسطها ولخلق البلبلة واضعاف اليقظة في الاوساط الشعبية الواسعة وجر المناضلين الى معارك جانبية ثانوية لالهائهم .

هكذا وفي الوقت الذي يحتفظ فيه النظام لنفسه بكل السلطات الفعلية وهو المتحكم في تقرير السيادة الوطنية والشعبية .. تم تشكيل الحكومة الجديدة كتتويج للمرحلة التي قطعها وكتدشين لما هو مقبل عليه حيث ستشكل هذه الحكومة قميص عثمان وستحمل مسؤولية تكريس المساومة حول مسألة السيادة الوطنية وتبعات الازمة الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة . ذلك ان هذه الحكومة لا تملك الا حق التنفيذ وتبقى السلطة الفعلية في يد الحكم ومستشاريه في الديوان الملكي الذين يشكلون الحكومة الحقيقية ويمسكون بزمام التوجيه .

هذا هو المفهوم المخزني للديمقراطية وهذا هو مغزى «تحدي الديكتاتوريات وانظمة الحزب الواحد» الذي عبر عنه الملك في الجلسة البرلمانية الاولى في «خطابه التوجيهي» . ويستمر النظام بذلك في لعبته المفضلة والتي تكمن في استعمال البعض لفترة ازاء مشاكل معينة واهماله في وقت لاحق ليستعمل طرفا اخر وليضرب البعض بالبعض .. كل ذلك في اطار لعبة يحددها مسبقا ويمسك بخيوطها . وخلاصة القول ان الخط السياسي الاصلاحي في داخل الحركة الوطنية سجن نفسه من حيث يدري ولا يدري في مخطط الحكم وديموقراطيته المخزنية سواء على شكل التوريط داخل الحكومة الجديدة او على شكل دور «المعارضة البناءة» ..

او الوعي بالمخطط وبأبعاده الحقيقية على كافة المستويات الوطنية والعربية والدولية .. خطوة في طريق التصدي له . هذا التصدي الذي يفترض اولا وقبل كل شيء توضيح الروءيا للجماهير الشعبية الكادحة وتوعيتها. فهي صاحبة الكلمة الاولى والاخيرة .

انفتاح التطور... وانفتاح التوريط

الاختيار الثورى ـ ديسمبر ١٩٧٧ ـ العدد ٢١

لقد أثبتت الأحداث أن سياسات الانفتاح . التي اعتمدتها بعض الأنظمة الرجعية في الوطن العربي على الخصوص . والتي تحاول أن تخفي وراءها تورطها ومساهمتها في تنفيذ المخطط الأمبريالي . الذي يحاول تلميع وجوه الأنظمة العميلة . باضفاء الطابع الديموقراطي المظهري عليها . ودفعها للقيام بمظاهر الانفتاح الشكلي على الصعيد الداخلي . تمهيدا لاغراقها في العمالة للاستعمار والأمبريالية ضد مصالح الشعوب . وتحت غطاء الانفتاح . والمغرب ومصر يمكن آعتبارهما المخبرين الأساسين لهذا النوع من التجارب .

ففي المغرب . كان الحكم الرجعي المغربي . يعيش أزمة خانقة . نتيجة الاجماع الشعبي ضد سياسته الوطنية . وتجلى ذلك بالطعن المباشر في مشروعية النظام عن طريق النضالات المتواصلة للجماهير الشعبية .

بينما اتجه النظام في مصر الى سلوك طريق الاستسلام والتفاوض مع العدو . في الوقت الذي استعادت فيه الجماهير الشعبية في مصر ثقتها . وانتعشت قواتها الحية بعد انتصار القوات المسلحة في حرب أكتوبر 1973 .

وفي كلا الحالتين . وتحت غطاء التحرير . وباسم القضية الوطنية . لجأ النظامان الى انتهاج سياسة «الانفتاح» لتحقيق الوحدة الوطنية الوهمية . وجر قيادات الحركات الوطنية . وبعض العناصر «التقدمية» لتشكل واجهة اصطدام تجاه الجماهير . واتجاه حلفائها الطبيعيين .

ونظرا لطبيعة الأنظمة الفردية . وفشلها في تحقيق حتى الديموقراطية الشكلية . غالبا ما تلجأ الى استغلال الحس الوطني لدى الجماهير . وتعبئتها عن طريق الضغط عليها بواسطة الأجهزة القمعية . والخروج بها في المسيرات لتأكيد السند الشعبي . كما حدث في المسيرة الخضراء في المغرب . ومسيرة استقبال نيكسون في القاهرة . والمسيرة الأخيرة بعد عودة السادات من القدس المحتلة .

فالفرق بين ظاهرة الانفتاح التي تعيشها بعض شعوب أوربا . . كاسبانيا مثلا . وبين الانفتاح المزيف الذي تمارسه بعض الأنظمة الرجعية العربية : أن الأولى تعمل على تحقيق تغييرات وتنازلات حقيقية داخل السلطة . وخلق ظروف فعلية لمزاولة الديموقراطية . بينما الثانية . تعمل على ابعاد كل ما من شأنه أن يقلص من دورها الأساسي . وهي لم تتردد في ضرب أي محاولة تهدف الى ابراز بديل حقيقي . يمكن أن يهدد مواقعها . فاذا كان الانفتاح الأول يدفع في آفاق تطوير الشعوب . فان الانفتاح الثاني ـ بايحاء من الخارج ـ يدفع نحو تورط الشعوب . واقحامها في خدمة المصالح الامبريالية والارتباط بها .

فباسم الانفتاح الداخلي . تبرر الانظمة الرجعية انفتاحها على الخارج . ومن خلاله أيضا تحاول اخفاء عمالتها للاستعمار . واثبات كونها أضمن على حماية المصالح الأجنبية في المنطقة . وأقدر على «تجنيد الشعوب» وتحريكها في الاتجاه المطلوب

مناورة « الأحرار »

■ « مناظرة الاحرار » مناورة من نوع جديد ، يقوم بها النظام في المغرب ، حيث لا يزال يبحث عن مخرج لعزلته ، فبعد سياسة التفتح على الاحزاب الوطنية . يلجأ مرة أخرى لعملية صنع احزاب هلامية من عناصر افرزتها المهازل الديمقراطية الاخيرة . وهو يحاول عبثا من خلال هذه العملية اخفاء افلاس سياسته . ولابراز خلفية هذه المناورة يجب الاشارة الى الملاحظات التالية :

الملاحظة الأولى : بعد فشل النظام في ايجاد قاعدة اجتماعية يرتكز عليها ، من خلال « المسيرة الخضراء » يحاول مرة أخرى بواسطة العناصر الانتهازية التي ركبت « المسلسل الديمقراطي » ، بناء هذه القاعدة الوهمية التي سرعان ما تتلاشى امام تذمر الجماهير ورفضها

الملاحظة الثانية : المناظرة في حد ذاتها ترمي الى خلق « حزب » لتأطير الوضعية الراهنة لما يسمى « بالمغرب الجديد » ، وتقنين وضعية عملاء النظام الذين صنعتهم الانتخابات المزيفة ، كأدوات طيعة تضاف الى الجهاز القمعي لتشديد مراقبة المواطنين واحصاء تحركاتهم خاصة في البوادي حيث تحرم السلطات التواجد التنظيمي للاحزاب الوطنية .

الملاحظة الثالثة : امام عجز النظام عن ايجاد حلول ولو جزئية للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية المستفحلة التي تتخبط فيها اوسع الجماهير ، يحاول من خلال « مناظرة الاحرار » ذر الرماد في الأعين ، وشد انظار المواطنين الى وعود كاذبة ، بالسطو على الشعارات التي ضحت وناضلت من اجلها الجماهير ، محاولين تمييع المبادىء التي لا زالت تشكل الحافز الحقيقي للتغيير المنشود . فاذا كانوا عاجزين عن حل المشاكل او حتى طرحها وهم في الحكم حاليا فما عساهم يقدمون بعد تأليف التنظيم المزعوم ؟

ان هذه المناورة سيكون مصيرها الفشل كسابقتها من « الفديك » وغيرها. وهي تحمل في طياتها الجرثومة التي ستفجرها ، فالمصالح الشخصية ، والصراعات الذاتية للعناصر المكونة لهذا التجمع خير ضمان لافلاس تجربة « الاحرار » التي يحاول النظام من خلالها ان يقوم بدور الحكم والمعارضة في نفس الوقت ■

عندما تصبح الديماغوجية مذهبا ..!

الاختيار الثورى ــ ماى ١٩٧٨ ــ العدد ٢٦

في افتتاحية العدد السابق ، حددنا الاطار العام الذي جرت فيه «مناظرة الأحرار» ، كمناورة للتغطية على المحاولة التي يستهدف من خلالها النظام خلق تنظيم سياسي يدخل بواسطته ساحة العمل السياسي الحزبي وينظم من خلالها الدفاع عن مصالح الطبقة الكومبرادورية ، جنبا الى جنب مع باقي الأجهزة القمعية . وفي هذا العدد نقف من جديد عند هذه المحاولة للعمل على فضح أغراضها الواضحة والمستترة .

لماذا «الأحرار» ؟

يركز الأحرار في تصريحاتهم على أن تنظيمهم السياسي يأتي تلبية لضرورة ملموسة .

فعلا ... ان النظام ، بناء على تجربته السابقة ، في حاجة الى تنظيم سياسي لمواجهة الحركة الوطنية والتقدمية حتى لا يترك أي فراغ في الساحة السياسية ...

ولقد جاءت محاولته هذه في سياق تركيز الاستفادة من حملتي «التحرير والديمقراطية» وفي اطار الترتيبات الجديدة التي أقبل عليها النظام منذ ذلك الحين ، بدأ بايجاد المؤسسات الشكلية مرورا بتعيين الحكومة الجديدة ومستشاري الملك ، وختاما ببناء حزبه السياسي ...

واذا كان النظام قد اراد ابراز «الأحرار» كتنظيم متميز تحركه مبادرات مستقلة عن جهاز الدولة ، فان هذه المغالطة لا يمكنها أن تخدع أحدا ، اذ **«الأحرار» من النظام واليه** ، جزء لا يتجزأ منه ... وهذا ما يعبرون عنه بدون حرج حينما يعلنون ولاءهم واخلاصهم للحكم القائم .

فماذا يريد النظام من مبادرته هذه ؟

من الواضح أنه لم يكن في نيته بناء حزب يستلم السلطة السياسية ويحكم البلاد بعد فوزه بالأغلبية داخل المؤسسات «الديمقراطية» . ذلك أن الايديولوجية الاقطاعية السائدة عاجزة كل العجز عن انجاز هذا التطور «الليبرالي» .

واذا كانت المحاولة الجديدة تستهدف منح الطبقة الكومبرادورية ـ عن طريق ايجاد معبر سياسي لها ـ امكانية التعبير والدفاع عن مصالحها بهدف امتصاص بعض التناقضات الداخلية للنظام من جهة ، ومن جهة ثانية توسيع قاعدته الاجتماعية ... فلا يجب أن ننسى أن **السلطة الحقيقية تبقى ممركزة على شكل حكم مطلق** ، وما المؤسسات «الديمقراطية» الا واجهة شكلية وجدت للتمويه على هذا الحكم ، وملء فراغ الحياة السياسية ، واعطاء الاطمئنان الضروري للحلفاء الأمبرياليين .

وسعيا وراء تحقيق هذه الأهداف حرص النظام هذه المرة على تلافي أخطاء تجربته السابقة فيما يخص اصطناع الأحزاب السياسية التي تتولى مهمة التضليل على الجماهير وبث الغموض وسطها . فتجربة «الفديك» (جبهة الدفاع عن المؤسسات الدستورية) وغيرها من التجارب التي عرفت الفشل الذريع ، قد حثت النظام على تحضير جملة من الشروط قبل الاعلان عن تنظيمه السياسي .

فعوض أن يتشكل الأحرار كحزب يخوض الحملة الانتخابية للفوز بـ «الأغلبية» ، فضل النظام ضمان هذه الأغلبية مسبقا عن طريق تدخل جهاز الدولة بالتزوير والقمع المباشر ، ثم الاقبال على الخطوات التمهيدية للاعلان عن تنظيم سياسي يجد نفسه أغلبية في البرلمان وهو مدعم بكل أجهزة الدولة ، فتصبح مهمته الأساسية الدعاية للسياسة الرسمية وحفظ مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية السائدة .

فمن المسيرة الخضراء وما رافقها من ضجة اعلامية ملأت سوق النشر بالجرائد اليومية والأسبوعية وغيرها ، الى «مناظرة الأحرار» مرورا بالحملة الانتخابية ... كل هذا يصب من مسلسل واحد يروم قيام الحزب المنشود .

هكذا وحتى في اطار لعبة المسلسل الديمقراطي الشكلي ، فان النظام قد أراد وضع بيدق له في ساحة العمل السياسي المنظم ، يتولى ترويج سياسته اللاشعبية والدفاع عنها ، حتى يتسنى له الظهور بمظهر الحكم المحايد ، المتعالي فوق الجميع ، «الضامن للوحدة الوطنية والساهر على المصالح العليا» ... الى غير ذلك من المقولات التي تعرى زيفها منذ زمن غير قصير والتي لن تزيدها عملية «الاحرار» الجديدة الا تعرية وانفضاحا .

الديماغوجية تمر .. ويبقى الواقع !

كما أشرنا سابقا ، فان عملية «الاحرار» موجهة بالدرجة الأولى ضد الحركة الوطنية والتقدمية ، لذا نجدها تعتمد في دعايتها على محورين أساسيين :

● من جهة ، ضمان مصالح الفئات البرجوازية وفئة التكنوقراطيين والمثقفين ومحاولة اقناع هؤلاء بالخصوص بعدم جدوى المعارضة في صفوف الحركة التقدمية مع ما يتضمن ذلك من مخاطر ... بينما الانتماء للأحرار يضمن خدمة المصالح في أقرب الآجال ...

● ومن جهة ثانية . تضليل الجماهير الشعبية في البادية على الخصوص وتوسيع الدعاية للسياسة الرسمية تحت تغطية «محايدة» . سعيا وراء تركيز الاستيلاب وشد الجماهير تحت نفوذ الايديولوجية الاقطاعية المنحطة .

وهكذا نرى «الأحرار» يعملون بكل وقاحة على سرقة شعارات الحركة الوطنية وتبنيها لفظيا . فنجدهم يدعون «للعدالة الاجتماعية» و «الحريات العامة» و «احترام حقوق الفرد» ... الى غير ذلك من الشعارات الاستهلاكية الهادفة الى خدمة نفس الأغراض الدعائية .

ويعود «الاحرار» فيتبنون السياسة الرسمية الراهنة جملة وتفصيلا . على المستويين الداخلي والخارجي .

فكيف نفسر هذا التناقض ؟

فالسياسة الاقتصادية والاجتماعية الجارية هي بالنسبة اليه الطريق الأضمن لتلبية حاجيات البلاد وشعبها . والسياسة الخارجية أعطت البلاد «مكانة مرموقة بين الأمم» ...

ان الاعلان عن الولاء والاخلاص للنظام الاقطاعي لا يتناقض في شيء مع تطلعات «الاحرار» والأهداف التي وجدوا من أجلها . يبقى اذن أن الشعارات التي يلوحون بها هي مجرد شعارات ديماغوجية تستهدف التضليل والتشويش على نضال الحركة التقدمية .

لكن مهما بلغت ديماغوجية «الأحرار» التي رفعوها الى مستوى العقيدة والمذهب ، فان الواقع الملموس ، الواقع اليومي للجماهير الكادحة الذي يترتب على نفس السياسة التي يتبنونها ... يبقى في حد ذاته ادانة صريحة لمحاولتهم هذه ، ادانة للحكم القائم بأجهزته القمعية المختلفة ، بتنظيماته السياسية السابقة الفاشلة او تلك التي هي في طريق الانجاز . □

أحرار في النهب والاستغلال

• • •

سعيا وراء ترويج بضاعتهم الفاسدة ، يدعي الأحرار انهم يشكلون تنظيما حرا مستقلا في مبادرته ، معتمدا أساسا على رأي قاعدته فيما يخص تحديد اختياراته وتوجيهاته !

«فلمن تقرأ زبورك ياداوود» ؟

زعيم «الاحرار» هو الوزير الأول ، مسؤولو «الاحرار» كلهم يشغلون مناصب هامة داخل الدولة من وزراء وكتاب دولة وغيرهم ، اضافة الى زمرة من الانتهازيين والمنتفعين المعروفين بعمالتهم للنظام سابقا وآنيا وبالضرورة مستقبلا ... سياسة «الاحرار» ، تصريحاتهم ، ممارساتهم ، كلها دعم لا مشروط لسياسة الدولة .

فهم أحرار اذن في شيء واحد : الحرية التي منحتهم في النهب والاستغلال وخدمة مصالحهم بكل الوسائل المتوفرة من مضاربات واستغلال للنفوذ ورشوة وفساد □

في تصريحات لرئيس الدولة

موقفان ... وحقيقتان

الاختيار الثورى ــ مارس ١٩٧٩ ــ العدد ٣٥

هناك بعض التصريحات الرسمية للنظام المغربي، على لسان رئيس الدولة، ــ الاول جاء في استجواب مع التلفزة الامريكية. والثاني تضمنه "خطاب العرش" ــ أثارت فعلا الانتباه، بالطابع المباشر الذى أكتسته وبالمعاني العميقة التي حملتها:

الاول، يتعلق بانتماء هذا النظام لمعسكر الغرب والامبريالية والذى لم يتردد في الكشف عنه هذه المرة كشفا تاما واضحا. فبالنسبة اليه لا يعتبر نفسه صديقا للامبريالية وحليفا مضمونا لها فحسب، بل يذهب الى أبعد من ذلك، من موقع الناصح المرشد، وبلهجة المواخذة والعتاب ــ عندما يحثها على المزيد من الضبط في التنسيق بينها وبين حليفاتها الرجعيات المحلية، لمواجهة المد التحررى الكاسح الذى أصبح يهدد مصالحها في الصميم. وبأسلوب المواخذة دائما، يطلب "الحماية" لنظامه ولامثال نظامه من "أصدقاء" الامبريالية الاوفياء للغرب، الحارصين على تكبيل الشعوب وحرمانها من أبسط حقوقها ونهب خيراتها واخضاعها لابشع أنواع الاستغلال فهو يرجو أن يتحول "نادى" الامبريالية وأصدقائها الى فرقة حقيقية تتمتع بالضبط والتضامن والتماسك حتى تكون في مستوى مواجهة "فرقة الشيوعية" التي أصبحت تحرز على الكثير من الانتصارات وتوفر رجحان ميزان القوى لصالحها، على حد تقييمه للاوضاع الراهنة.

ان مجمل هذا ــ الموقف ــ الذى جاء واضحا على لسان رئيس الدولة نفسه، يأتي ليؤكد حقيقة فرضت وتفرض نفسها بالنسبة لطبيعة النظام المغربي ألا وهي انتماءه الصريح لمعسكر الامبريالية والرجعية وبالتالي عداءه البين للشعوب ومطامحها.

أما الموقف الثاني والذى تضمنه خطاب العرش، فيتعلق بالاساس بمفهوم النظام للديموقراطية. فاذا كانت الديموقراطية البرلمانية تتستر وراء "التنافس الحر" والمساواة الشكلية بهدف "منح الكادحين حق انتخاب من سيستغلهم"، فان النظام المغربي لا يقبل حتى بهذا المفهوم البورجوازى للديموقراطية ــ الذى يشكل في عمقه نقيضا للديموقراطية الشعبية ــ بل يعمل جاهدا على ابتداع نوع غريب من "الديموقراطية" يحاول مزج الذهنية الاقطاعية بالمفاهيم البورجوازية وتنتهي الى خليط "هجين" يطابق في الحقيقة عمق طبيعته الاقطاعية الرأسمالية ولنستشهد فقط بهذا القول: "آمنا ولا زلنا نؤمن بضرورة تشكيل وتنظيم معارضة تجاه الحكومة وتجاه الحاكمين بصفة عامة، ولو تعذر وجود هذه المعارضة لانشأناها أو أوعزنا بانشائها"...

وبصريح العبارة، فان الديموقراطية عند النظام لا تعدو أن تكون لعبة بين "الحاكمين" و"المعارضين". فالدور الطبيعي للحاكمين هو الامساك بالسلطة، بكامل السلطة أما المعارضين فيعارضون بشكل بناء ويصلحون ما يمكن اصلاحه حدود عدم المس بجوهر الحكم المطلق، ودون أن تتاح أى فرصة لبلورة الاختيارات الشعبية وأى حظ لممارسة هذه الاختيارات وايجاد البديل للسياسة اللاشعبية القائمة، وبالتالي ترك الديموقراطية ــ هذا المفهوم النبيل للسلطة الشعبية وما تحققه من عدالة اجتماعية ومساواة وحرية ــ تركها مجرد واجهة شكلية أو "يافطة تعرض للسواح" وتغذى حاجيات الاستهلاك الداخلي. وبهذا المنطق فان النظام لم يخطئ عندما ألح على ضرورة تواجد مثل هؤلاء المعارضين ــ المصلحين، وعبر عن استعداده لصنعهم لو تعذر تواجدهم، فذلك يخدم فعلا مصالحه ويرمم سلطة الاقطاع والبورجوازية.

الحقيقة الثانية التي تفرض نفسها في هذا المجال هي أن النظام المغربي بطبيعته الراهنة معادى للديموقراطية ومدمر لها.

قمع منهجي وصمود مستمر

الاختيار الثورى ــ يونيو ١٩٧٩ ــ العدد ٣٨

لا شك أن الذكرى الاربعينية لاغتيال المناضل الشاب أكرينة محمد، قد شكلت بالنسبة لكل التقدميين المغاربة مناسبة وفة تأمل أمام أوضاعنا الراهنة.

ان هذا الاغتيال الشنيع لمناضل جسد الصمود والتضحية وفي نفس الوقت الامل في الغد الافضل، لهو في النهاية اغتيال لابسط الحريات والحقوق الديموقراطية واستفزاز واضح في وجه كل القوى الوطنية والتقدمية.

ويأتي هذا الحدث الاجرامي، في خضم مسلسل القمع الشامل الذى وجهه النظام ضد الحركة النقابية خاصة وضد المناضلين التقدميين بشكل عام وبمختلف انتماءاتهم السياسية.

ان هذه الوقفة التأملية أمام الوضع الراهن، لتبرز بالتأكيد خلاصات واضحة بديهية تفرض نفسها.

في مقدمة هذه الخلاصات يتجلى أن النظام المغربي الرجعي، يفهم من "الديموقراطية" التي أرادها، ليس فقط واجهة شكلية فارغة المضمون والمحتوى، لكن أيضا مناسبة لتجدير وتجديد وتنويع أساليبه القمعية. فهو قد تجنب هذه المرة، محاكمة المناضلين في اطار المحكمات السياسية الكبرى كما سبق في مراكش أو القنيطرة، بل ركز على المحاكمات المحلية، متوجها في نفس الوقت الى تجدير القمع الاجتماعي بتشريد مئات العئلات، آما عن طريق حرمان أربابهامن الشغل بشكل تعسفي اجرامي، واما عن طريق الاختطافات والاغتيالات وأحيانا الاعدامات. وبهذه الطريقة يكون قد جدد وعمق أسلوبا قمعياً في منتهى الخطورة، يستهدف من خلاله شل الحركة الجماهيرية المناضلة بضربها في عمقها الاجتماعي والاقتصادى، وفي نفس الوقت يسعى للحد من تعميم التضامن العالمي وتجنيد الرأى العام الدولي عن طريق تقديم محاكمات المناضلين النقابيين، وكأنها مجرد قضايا اجتماعية محلية تهم أولئك اللذين أخلّوا بالامن العام ...

أما بالنسبة للتضامن الوطني الحقيقي الذى كان من شأنه أن يوحد كل الفصائل التقدمية والوطنية في خندق واحد ضد النظام المطلق القائم، فان هذا الاخير ما فتئ ورقة الوطنية، سعيا وراء "الاجماع الوطني" "والسلم الاجتماعي"، ومركزا على احداث وتعميق التناقضات الثانوية داخل صفوف الحركة التقدمية ومنع قيام جبهة وطنية حقيقية توحد نضال الطبقات المحرومة والمسحوقة، ويلوح بـ "الحزم" و "التعبئة الشعبية" من أجل مواجهة أعداء وخصوم الوطن ...

كيف يمكن لنظام مطلق من هذه الشاكلة أن يسمح لنفسه بالحديث عن التحرير والوطنية؟

كيف يمكن للجماهير الشعبية أن تقبل "بالاجماع الوطني" في الوقت الذى تتعرض فيه طلائعها النقابية والسياسية للمحاكمات الصورية والقمع بشتى الاشكال، وفي الوقت الذى لا زال عشرات العشرات من

المعتقلين السياسيين قابعين في السجون؟ كيف يمكن الحديث عن الوطنية في الوقت الذى تصادر فيه الحريات الفردية والعامة، وتتعرض القدرة الشرائية لاوسع الجماهير للانخفاض المتفاقم، في حين أن الطبقة الحاكمة لا تزيد الا بدخا واغتناء، استغلالا لنفس القضية الوطنية وركوبا عليها؟ ان الجماهير المغربية التي بدلت وتبدل الغالي والنفيس من أجل سيادتها الترابية والشعبية، لا تحتاج الى دروس في الوطنية و"الحماس" خاصة من نظام مطلق يمارس الاضطهاد اليومي، اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، وهي تأبى في ذات الوقت أن تكون تضحياتها وعطاءاتها مطية لحفنة من المستغلين الذين ما انفكوا يعطون الدليل تلو الاخر على انعدام أدنى حس وطني لديهم، فبالاحرى أن يقبلوا بالتضحية من أجل الوطن ...

أما الخلاصة الثانية التي تفرض نفسها، فهي أن النظام، رغم خطورة وشراسة أساليبه المتجددة، يوهم نفسه اذا ما اعتقد أن هذه الاساليب ستنهي النضال الجماهيرى أو أنها ستحد من عزيمة وصمود الكادحين وطلائعهم المنظمة حتى تحقيق العدالة الاجتماعية والسيادة الشعبية.

ان الحركة النقابية، رغم كل أنواع القهر والتعسف، تعيش مرحلة من النهوض والتجدر والبناء التنظيمي السليم، وتضع نفسها أداة معبرة عن مصالح الطبقة العاملة وكل الفئات الشعبية، واطارا يوحد ويقود نضالاتها العادلة والمشروعة.

ان الحركة الثورية، رغم مرحلة المخاض التي تعيشها، ورغم الصعاب الموضوعية والذاتية التي تعترض سبيلها، انها ما فتئت تحقق المكسب تلو الاخر على طريق بناء الاداة الثورية الكفيلة بقيادة نضال الكادحين، وتحقيق الوحدة النضالية بين كل القوى التقدمية والوطنية، وصياغة الشعارات السديدة وخوض المعارك الحاسمة على درب التحرير والبناء.

كلمة العدد

الاختيار الثورى ــ ديسمبر ١٩٧٩ ــ العدد ٤٣

تناقلت بعض الصحف الرسمية والغير رسمية، باهتمام وتركيز، مقولة خطيرة، فاه بها رئيس الدولة أمام "المناظرة الثانية للجماعات المحلية والادارية والترابية"، مفادها أنه يجب ...."تجاوز مرحلة التعايش والتساكن بين السلطة والمنتخبين، الى طور التمازج"...

لنقف شيأ ما عند هذه المقولة الغنية بالمعاني والمفاهيم:

فالوصول الى "مرحلة التعايش والتساكن" يعني أولا، أن كانت هناك وضعية من التصارع والتحابه..والمقصود من ذلك ولا شك، الاشارة الى التجارب الانتخابية السابقة، كتجربة ١٩٦٣ مثلا، حيث كانت نسبة هامة من النواب يخوضون نضالهم الديموقراطي من موقع الدفاع عن مصالح الطبقات الكادحة، ومنع حفنة من المحظوظين والسماسرة، من التستر وراء ستار "الديموقراطية" لتكريس استغلالهم لعرق جبين جماهيرنا، ونهب خيرات بلادنا وتسخيرها لخدمة مصالح الرأسمال الدولي..بهذا المنطق، وأمام تعنت الطبقة السائدة ورفضها الرضوخ لمطالب عادلة أدنى، طبعت التجارب السابقة فعلا، بطابع التحابه والتناحر.

أما "التعايش والتساكن" الذى يرده النظام في الوقت الحاضر، فهو يندرج بطبيعة الحال، في اطار ما أسماه بـ"المغرب الجديد"، وما دعى اليه من "سلم اجتماعي".

لكن، هل من تعايش وتساكن بين الدولة والشعب؟

الوقائع اليمية تثبت العكس.

فالدولة ــ ممثلة وحامية مصالح الطبقة الاقطاعية الرأسمالية ــ مستمرة في قمعها الشرس بشتى الوسائل والاشكال: اغتيال عدد من المناضلين تحت التعذيب هذه السنة، مصير العديد من المناضلين المختطفين لايزال مجهولا، عشرات التقدميين لايزالون قابعين في سجون النظام، حياة العديد منهم مهددة كل يوم بسبب الظروف اللاانسانية الهمجية التي يعيشونها، مئات المناضلين النقابيين يتعرضون للارهاب والتشريد، لمجرد دفاعهم عن مطالب مادية ومعنوية مشروعة، القمع الاقتصادى يبلغ ذروته، ما بين محظوظين، يزيدون بدخا وثراء تحت مظلة الوطنية، وجماهير شعبية، تزداد بؤسا ومحنة يوما عن يوم... هذه هي ممارسة الدولة، وما تمثله من مصالح. وهذا هو منطقها في "السلم الاجتماعي".

أما الجماهير الشعبية، وفي طليعتها الطبقة العاملة، فهي من جهتها، لم ولن تغتر بهذه الشعارات الحوفاء، بل هي عازمة على المزيد من النضال والصمود، دفاعا عن حقها في العيش الكريم. وهي بنضالاتها المستميتة، تكذب يوميا مزاعيم النظام واداعاءاته.

فالواقع يثبت اذن، أن الصراع الاجتماعي ما بين المحظوظين الماسكين بزمام السلطة والتقرير، والجماهير الشعبية المنتجة، لايزيد الا احتدادا واحتداما.

يبقى اذان، أن ادعاءات النظام بتحقيق "التعايش والتساكن ما بين المنتخبين والسلطة، هو اداعاء صحيح لسبب واحد: وهو أن "المنتخبين" المعنيين بالامر، أغلبيتهم هي صنيعة النظام ليس الا..وبالتالي، فلا حاجة الى دعوتهم الى "التمازج" مع الدولة، فهم جزء لا يتجزأ منها. جزء لا يتجزأ من الطبقة الاقطاعية البورجوازية السائدة، وليسوا في أى حال من الاحوال ممثلي شعب راضخ، ساكن، متعايش مع مستغليه وجلاديه...

ان شعبنا لا يرضى القهر والاستغلال وهو مصمم على الكفاح والصمود، حتى النصر.

حصيلة سنة

انسلخت سنة أخرى من عمر الاستقلال الشكلي، وبدأت أخرى ــ سنة ١٩٨٠ ــ لتكون شاهدا على الظلم الاجتماعي المسلط على الشعب المغربي، وعلى عمق الهوة، التي تزداد اتساعا بين الجماهير المسحوقة والطبقة الحاكمة والطغمة المحيطة بها. فرغم الوعود المعسولة، والكلام المنمّق الذى يردده النظام ومؤسساته منذ سنوات، فان حقيقة الوضع المعاشي للجماهير المغربية يزداد ترديا وبؤسا في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

لقد شهدت سنة ١٩٧٩ كسابقاتها، مزيدا من التفقير والتجويع والتجهيل التي اعتاد النظام على ممارستها. فكل التدابير التي اتخذها النظام خلال هذه السنة كانت تهدف الى اثقال كاهل الاغلبية الساحقة من الشعب المغربي، بمزيد من الضرائب والاقتطاعات والاقتراضات المتنوعة والمختلفة تارة باسم القضية الوطنية وتارة باسم التضامن الوطني، وأخرى باسم تعمير الاراضي الصحراوية وهلم جرا... وبالمقابل، فتح الباب على مصراعيه أمام الطبقة البرجوازية لتزداد غنى، سالكة سبل الاحتكار والمضاربة في كل القطاعات، مستغلة الضغط والارهاب المادى والمعنوى المسلطين على الشعب المغربي، لتوطيد ارتباطها بالامبريالية وتهريب أموالها الى الخارج.

وكانت نتيجة كل هذا، ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانخفاض القدرة الشرائية لدى أوسع الجماهير، ورتفاع التضخم المالي وازدياد حجم البطالة، وفقدان المواد الغذائية الاساسية. وقد ضاقت الطبقة العاملة والجماهير المسحوقة ذرعا من هذه الوضعية، فصعّدت من نضالاتها المشروعة في ربيع سنة ١٩٧٩، حيث وصلت الاضرابات التي شنتها الكونفدرالية الديموقراطية للشغل مستوى تضايق منه النظام، متأكدا أنها بداية الهزة التي قد تزعزع أركان السلطة، فكان رده عنيفا، ومنبثقا من طبيعته اللاديموقراطية واللاشعبية، ومن صلب أسلوبه المعتاد ألا وهو القمع والارهاب، بل تجاوز كعادته حتى القوانين التي سنتها مؤسساته وأجهزته، ولم يتردد في اعتقال ثم طرد مئات من رجال التعليم وقطاع الصحة من مناصبهم، وتعريض عائلاتهم للتشرد والحرمان.

أما الدخول المدرسي لسنة ٧٩ ــ ٨٠، فلم يقل تدهورا عن سابقيه، حيث تم حرمان عشرات الالاف من الاطفال البالغين سن الدراسة (ما يقارب ٥٠ ٪) من الالتحاق بالمدارس، هذا بالاضافة الى النقص في الاطر والمعلمين، وتتجلى هذه الظواهر بشكل مفضوح وصارخ في البادية المغربية. أما التعليم الثانوى، فهو كعادته، في كل سنة دراسية يزود الشارع المغربي بآلاف من المشردين الشباب الذين تلفظهم الثانويات، فيلتحقون بجيوش العاطلين والمتسكعين.

وليست وضعية التعليم العالي بأحسن وضع مما سبق، فبعد أن لجأت وزارة التعليم في البداية الى تصدير الطلاب الى الخرج، فانها التجأت هذه السنة الى تطبيق مرسوم ١٩٦٧، الذى يقضي بطرد الطلاب الذين لم يتوفقوا في المرحلة الاولى، هذا بالاضافة الى الافتقار الذى تعانيه مختلف الكليت في قطاعي التجهيز والتأطير.

لقد حاول النظام اخفاء كل هذه الاوضاع المأساوية في الميدانين الاقتصادى والاجتماعي، محتميا وراء القضية الوطنية، ومؤكدا ضرورة تحمل الشعب لهذه السياسة التي يحاول أن يضفي عليها شتى الصبغ والمشاريع، كل هذا من أجل "استكمال الوحدة الترابية"، الذى يعتبر وحده المسؤول عما آلت اليه الان. فسكوت النظام عن الاراضي المغتصبة أزيد من عشرين سنة خلت، هو الذى أدى الى الوضع الحالي، لانه كان

منهمكا في قمع المناضلين واضطهاد الجماهير ومنصرفا الى امتصاص خيرات البلاد وتقسيمها مع أسياده الامبرياليين، فأراد بين عشية وضحاها أن يضبح "محررا" و"رمزا للوحدة الوطنية"، بعد أن ساوم وقايض بأراضينا ومزّق أسس وحدتنا، وأهان كرامة شعبنا.

لقد أظهر الشعب المغربي عزمه الاكيد على تشبته بكل الاراضي المغتصبة شمالا وجنوبا، وأبان عن كامل استعداده للتضحية بالنفس والنفيس من أجل استرجاع أى شبر من ترابه، غير أن النظام الرجعي ما فتئ يستغل هذا الحس الوطني الصادق، والنابع من أعماق الجماهير المغربية، ليضع القضية الوطنية أمام موائد المساومات والتنازلات، مكتفيا بالوعود الكاذبة، والتصريحات المتناقضة، ضاربا عرض الحائط بمطامح شعبنا، وغير مكترث ولا آبه بالطاقات الكامنة لديه والقادرة لوحدها على استرجاع الحق المغتصب، غير أن هذه الطاقات

تشكل مصدر خوف وازعاج للنظام، مخافة فقدان مصالحه، مما دعاه الى الاستعانة بخبراء الدويلة الصهيونية. وهكذا يحتمي النظام مرة أخرى بخبراء اسرائيل وضباط نظام السادات وأسلحة أمريكا الموعودة، متجاهلا أصحاب القضية، وذوى الحق فيها. مكتفيا بهدر دماء أبناء شعبنا من ضباط وجنود، لا لشيء الا لكونه أراد أن يكون هؤلاء جزءا من المؤسسة العسكرية التي وضعت لقمع الشعب وخدمة النظام، فكان أن تفجرت مرتين تناقضاتها داخل هيكل النظام، فأصبح عناصرها مدعاة خوف وحذر.

ومن جهة أخرى فقد حاول النظام اخفاء مظاهر القمع التي يتعرض لها الشعب المغربي، بواسطة ما اصطلح على تسميته بالمسلسل الديموقراطي، هذا المسلسل الذى لم يغير قيد أنملة من طبيعة النظام القمعية وأساليبه الارهابية، اذ لايزال مئات المناضلين داخل غياهب السجون، يعانون من سوء المعاملة، ويتعرضون لشتى أنواع القهر والحرمان، هذا بالاضافة الى عشرات المختطفين الذين يجهل مصيرهم لحد الان، ولا تزال الاجهزة القمعية تتعقب وتطارد المناضلين ولا تتردد في اعتقالهم وتعذيبهم الى درجة الموت كما حصل للشهيد الشاب كرينة في مدينة أكادير.

فهل غيرت ثلاث سنوات من "المسلسل الديموقراطي" من طبيعة النظام، وهل الحكومة المنتظرة في الاسابيع المقبلة قادرة على أن تأتي بجديد؟ الشيء المؤكد أنها سوف تكون كسابقاتها، وسوف تصل عاجزة عن ايجاد أى حل لكل هذه المشاكل المستعصية، التي لن تجد حلها النهائي، الا باجتثاث أسس النظام الحالي، وبناء نظام اشتراكي قادر على اعطاء الحلول الناجعة.

الاختيار الثورى ـ مارس ١٩٨٠ ـ العدد ٤٥

تتعرض بلادنا، على يد النظام وأجهزته، لحملة قمعية تكاد تشمل كل القطاعات الاجتماعية.

لقد دشنت هذه الحملة بالاجراءات التعسفية اللاانسانية التي اتخذت في حق الفلاحين باقليم بني ملال، لمرجد مطالبتهم بحقهم في الارض سلبها منهم السماسرة المحميين بالسلطة وأعوانها. لمجرد المطالبة بحق مشروع هوجم الفلاحون بوسائل العنف المعتادة، واعتقل ما لا يقل عن ١٨٠ منهم، بعد أن أصيب العديد بجراح، ثم لفقت محاكمة أصدرت، زورا، أحكاما بثلاث سنوات سجنا نافذة في حق أربعة فلاحين، وسنتان نافذة في حق ١١، و ستة أشهر موقوفة التنفيذ في حق ١٢ آخرين...

وجاءت هذه الاجراءات التي استهدفت الفلاحين، في أعقاب القمع الاقتصادى والاجتماعي المستمر الذى تتعرض له الطبقة العاملة، كما تجلى في اعتقال ومحاكمة العديد من المناضلين النقابيين، وطرد المئات منهم من شغلهم وحرمانهم من لقمة عيش عائلاتهم، وذلك بتحدى كامل حتى للقوانين الشبه استعمارية التي لا زالت سائدة، والاصرار على القمع الاقتصادى بتجاهل ومواجهة أبسط المطالب المشروعة، كما هو الشأن بالنسبة للاضراب البطولي الذى يخوضه، بتباث وحزم ومسؤولية، عمال الفوسفاط بخريبكة، هذا فضلا عن المضايقات اليومية كمحاصرة المقرات النقابية، ومنع تجمعات شرعية، ومحاولة ارهاب المناضلين ومنعهم من ممارسة حقوقهم النقابية والديموقراطية.

وتتزاوج هاتين الهجمتين ضد العمال والفلاحين، مع ما تتعرض له الحركة الطلابية من هجمات مماثلة، تجلت على الخصوص في اعتقال عشرات الطلبة في كل من فاس والرباط والدارالبيضاء، وتقديمهم للمحاكمات الصورية، بدعوى "المس بالامن الداخلي"، وفي الهجومات العنيفة التي تمت ضد كلية الحقوق بالدارالبيضاء والمعهد العالي للتجارة ومعهد الرياضة، وما ترتب عن ذلك من اصابة الطالبات والطلبة جسديا، ومنعهم من ممارسة حقهم في التجمع والتنظيم النقابي، ثم اغلاق عدد من الكليات والمعاهد بقرارات جائرة، تدل على مدى اهتمام النظام بالمشاكل التعليمية ببلادنا...

وتأخذ هذه الحملة القمعية الشاملة الموجهة ضد الفلاحين والعمال والطلبة طابعها السياسي الواضح عندما تستهدف المناضلين التقدميين في مختلف الاقاليم، وتمتد لجمعية حقوق الانسان نفسها، لتؤكد كيف يفهم النظام هذه الحقوق وأى اهتمام يعيره للانسان المغربي وطموحاته الديموقراطية.

ان هذه الوقائع، في حقيقتها الاولى العارية، تعبر لوحدها على السياسة الحقيقية التي ينهجها النظام

تجاه الجماهير الشعبية المغربية وقضاياها العادلة. انها سياسة الاستغلال الفاحش كاستراتيجية قارة وثابتة، انه القمع المنهجي كوسيلة في الحكم، وأداة أساسية لخدمة نفس الاستراتيجية.

واذا كان النظام قد حاول التستر وراء القضية الوطنية ـ التي تجاهلها سنين طويلة ـ لمحاولة التغطية على جوهر سياسته، والتبجح ببناء "مغرب جديد"، مغرب الاجماع الوطني و"المسلسل الديموقراطي"، فانه يعمل يوميا، وبنفسه، على تقديم الدلائل والحجج أنه مستمر في نفس الاساليب القديمة المتجددة.

فاذا كان النظام قد تراجع عن أسلوب المحاكمات السياسية الكبرى التي تعرضت لها الحركة التقدمية في الستينات وبداية السبعينات، فان ذلك لا يعني التخلي عن أساليب القمع والارهاب، بل فقط تدقيقها وتطوير فنيتها. فها هو يمارس أسلوب القمع الاقتصادى ـ الاجتماعي الذى يمس مئات المناضلين النقابيين ويوجه الضربة للحركة النقابية العمالية التي أثبتت قدرتها الكفاحية وصلابة عزيمتها، وها هي أجهزته تجهد في تطبيق تقنيات الكومبيوتر، والملفات، والاستنطاقات السياسية، الموازية للحوارات والانفتاحات في اتجاه "المعتدلين" و"المتعقلين".. التقنيات التي تم تلقينها لاقطاب الاجهزة المغربية من طرف "المعلمين" الامبرياليين، سعيا وراء اجهاض أى مد جماهيرى نضالي من شأنه أن يهدد مصالح الرأسمال الاجنبي والرجعية المحلية.

ان أسلوب القمع الاجتماعي الاقتصادى الذى تم اختباره بالنسبة للحركة النقابية العمالية، قد راق النظام وأعجبه، خاصة وأنه يمس الحركة في الصميم، ولا يعود بردود فعل سياسية محلية ودولية، في نفس مستوى ما كانت تجلبه المحاكمات السياسية من تجند للرأى العام ومساندة وتضامن دوليين. ولذا فان النظام يريد الان تعميم هذا الاسلوب على كل القطاعات الاجتماعية وفي كل المرافق الاساسية كتجدد في استمرارية القمع الذى تسلط ويتسلط يوميا على الشعب المغربي في ظل الحكم المطلق القائم.

ان الاوضاع الصعبة والمحن التي يتعرض لها المناضلون الديموقراطيون، تقتضي منا جميعا الوقوف صفا واحدا في وجه الاستفزاز والارهاب، وتكتيل كل الجهود التي تستهدف ضرب واضعاف الحركة التقدمية المغربية ومنع الجماهير الشعبية من أبسط الحقوق الديموقراطية والانسانية. ■

اشكالية العمل الديمقراطي

عندما عزم النظام الدخول في تجربة برلمانية جديدة، بموازاة مع ركوبه موجة الوطنية بعد أن اكتشف ـ عشرين سنة من بعد الاستقلال الشكلي ـ أن هناك أراضي مغربية لا زالت تحت نير الاستعمار المباشر، عندما قرر ذلك، فان أغراضه وأهدافه المعلنة أو المبيّتة كانت واضحة تمام الوضوح.

لقد عمل من خلال ذلك على الخروج من الازمة الداخلية والخارجية التي اختنقته، واستهدف توفير الجو الملائم "للاجماع الوطني" الذى أراده حوله، "والسلم الاجتماعي" الذى أراد فرضه على الجماهير الفقيرة، بايجاد واجهة شكلية تغطي عن جوهر سلطته المطلقة وحقيقة طبيعته الاقطاعية الكومبرادورية. انه لم ينو في يوم من الايام التنازل عن جزء من هذه السلطة. المقصود فقط، توفير هامش "ديموقراطي" وجب ضبطه بكل الوسائل حتى لا تتجاوز التجربة الحدود المرسومة لها، وان اقتضى ذلك استعمال جميع وسائل التزوير والغش، والقمع بشتى أشكاله.

ولكن، هل عمل النظام كل هذا عن طيب خاطر؟ وهل منح هذا الهامش بالمجان وعن طواعية؟ أو انه مارس كل هذا كلعبة بهلوانية يملك القدرة على التحكم في كل أوراقها أولا وأخيرا؟

ان التسليم بشكل تبسيطي بهذه المقولات كحقيقة أحادية الجانب، يكون من باب التصور الخيالي، ويعمل في نفس الوقت على الغاء قدرة الجماهير وكفاحاتها.

اذ أنه من المؤكد والواضح أيضا، أن الازمة التي اختنقت النظام، وبلغت ذروتها في أواخر ١٩٧٣، ليست الا نتيجة للصراع الطويل والمرير الذى خاضته جماهير شعبنا، ضد السياسة اللاشعبية القائمة، ذلك الصراع الذى تعددت أشكاله ومظاهره، اجتماعية كانت أم سياسية، وأحيانا عنيفة، والذى عمقه انفجار التناقضات داخل الجيش نفسه الذى فشل النظام في الجعل منه أداة قمعية موجهة ضد الشعب المغربي. ولقد احتلت الطبقة العاملة، وفقا لدورها التاريخي وقدراتها الكفاحية، مكان الصدارة ضمن هذا الصراع، وهي لم يخمد كفاحها المطلبي أو السياسي يوما واحدا..

وهذه العوامل كلها هي التي أجبرت النظام ـ غداة المحاولتين العسكريتين اللتين كادتا أن تطيح به ـ وأرغمته ارغاما، للبحث على مخرج يخفف من حدة العزلة، ومن أزمة الثقة التي نشأت بينه وبين حلفائه الامبرياليين أنفسهم.

وبناء على هذا الصراع المحتدم الذى خاضه شعبنا، والذى ولّد عزلة النظام، وكان من المفروض أن يستفيد منها كامل الاستفادة، طرح السؤال بالحاح حول موقف الحركة التقدمية من اشكالية العمل الديموقراطي، والتكتيك السديد الذى عليها نهجه أمام "مسلسل التحرير والديموقراطية" الذى يطرحه النظام، علما بأن الجانبين، الوطني والديموقراطي، يرتبطان ارتباطا وثيقا. ولقد تصنفت المواقف اجمالا في ثلاث اختيارات:

ـ الاول يرفض القضيتين

الوطنية والديموقراطية جملة وتفصيلا، بدعوى أنهما تخدمان أولا وأخيرا مخططات النظام وطبقته، ويدعو الى تأييد تكوين دويلة بالصحراء المغربية، والى مواصلة العمل السرى كامكانية وحيدة للممارسة الثورية في هذه المرحلة.

ـ والثاني الذى انساقت فيه أغلب قيادات الحركة الوطنية والتقدمية، هو الذى يزعم اعطاء الاسبقية للمسألة الوطنية على قضايا الصراع الطبقي، بدعوى أن النظام له مصلحة في استرجاع الصحراء، ويمكنه بالتالي أن يصبح وطنيا. ومن ثم ضرورة دخول اللعبة كما يطرحها النظام بدون شروط اضافية، لان المرحلة لا تحتمل ذلك، والقبول بالتحالف معه ضمن "الاجماع الوطني" ضد العدو الخارجي، والقبول أيضا بترك كامل المبادرة لديه ليقود هذا الاجماع، بل القبول بتنفيذ المهام التي يخطط لها، باسمه ونيابة عنه كلما طلب منها ذلك. ويرتبط هذا الطرح على صعيد القضية الوطنية، بعزم هذه القيادات اشراك أحزابها في الحملة الانتخابية بهدف الاستفادة من الاوضاع الجديدة.

ـ أما الاختيار الثالث والمتميز عن الاثنين السابقين، فانه ينطلق من استمرارية النضال التاريخي للشعب المغربي ضد أعدائه الداخليين والخارجيين، ومن صحة وسلامة تشبثه بسيادته الوطنية، وكذا دفاعه ونضاله من أجل فرض الديموقراطية، مكان استبداد الحكم المطلق، ويوفر بالتالي، وبناء على التحليل الملموس لطبيعة المرحلة، الربط الصحيح ما بين النضال الوطني من أجل مطلب كان ولا يزال مطلبا شعبيا قبل أن يكون مطلبا للدولة ـ ونعني بذلك استكمال السيادة الوطنية ـ والنضال الديموقراطي كشكل من أشكال النضال وجب تسجيله ضمن خط وطني ثورى شامل يربط وينسق بين جوانب الصراعين: الوطني والطبقي. ومن ثم، الرد على مخططات ومناورات النظام بالشكل الذى يجعل الجماهير الشعبية تستفيد أكثر استفادة من المرحلة. فعوض فك العزلة عن النظام واتاحة الفرصة له لترميم أوضاعه، فان المطروح بالذات، هو المزيد من تقوية موقع القوات الشعبية وتحقيق المزيد من المكتسبات لها، وذلك، بالممارسة العملية الفعالة وفق المحورين المندمجين الاتيين:

ـ التشبث بحق الشعب المغربي في استكمال سيادته، كمبدأ ثابت لا جدال فيه، مبدأ ينبذ المساومات والتقسيمات والمناورات. وهذا يقتضي وضع خط فاصل، واضح وعلني، ما بين خطط النظام وتكتيكاته التي لا يمكن في يوم من الايام أن تتعارض مع مصالح حلفائه الامبرياليين من جهة، ومن جهة ثانية الخط الوطني التقدمي المناهض للامبريالية والرجعية، والذى يعتمد، أولا وقبل كل شيء، الطاقات الذاتية والتعبوية للشعب المغربي من أجل التحرير، التحرير الشعبي الحقيقي الذى لا يقبل المساومة على الارض والخيرات والجماهير، وينبذ التقسيم والاقتسام مع الامبريالية والرجعية.

ـ ربط النضال الوطني بالنضال الديموقراطي، الذى من شأنه، اذا ما توفرت شروطه، المساهمة في الرفع من مستوى وعي الجماهير الشعبية، والمزيد من تسييس مختلف فئاتها، وتمريسها على خوض الصراع ضد أعداء الديموقراطية، الشيء الذى يساعدها على ادراك من هم حلفاؤها الحقيقيون، والكشف عن طبيعة أعدائها وخصومها المندسين والبارزين، وبالتالي فرز طليعتها الواعية والمنظمة القادرة على الدفع بعجلة الكفاح الوطني الديموقراطي الى الامام.

وهذا يقتضي رفض الدخول في اللعبة كما أعدها النظام، بلا قيد أو شرط ـ والا تحولت الى تزكية مجانية لنظام كاد يفقد شرعية وجوده بشكل نهائي ـ بل رسم خطة ووضع برنامج للاستفادة القصوى من الاوضاع، يكون حده الادنى توفير الحريات

الديموقراطية، الفردية والعامة، بشكل حقيقي وعملي (دون أن يكون بديلها هو الرقابة الذاتية) من حرية التجمع والتنظيم والتعبير والصحافة، الى اطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين الى توفير شروط تجربة انتخابية مراقبة، تشتمل على حد أدنى من النزاهة، علما بأنها مغشوشة ومزورة مسبقا بناء على القوانين الرجعية والشبه الاستعمارية الجارى بها العمل.

ان شروطا من هذا القبيل تضع النظام أمام اختيارين لا ثالث لهما: اما رفض التجربة الديموقراطية حتى بمعناها الليبيرالي، فيسقط بالتالي القناع الذى يريد التستر وراءه، ويتم الكشف مرة أخرى عن حقيقته المطلقة، واما أن يرضخ لهذه الشروط الدنيا التي تسمح للجماهير الشعبية بخوض معركتها الوطنية والديموقراطية من منطلق تحقيق المزيد من المكاسب المرحلية، في اطار الاستراتيجية الوطنية الثورية الشاملة.

* * *

واليوم، وبعد التجربة العملية، فماذا يمكننا أن نستخلص من نتائج؟

لقد اتضح من جهة أن الطرح الرافض للقضية الوطنية والديموقراطية معا، طرح مغلوط، تزداد عزلته مع تعمق الشعور الوطني الذى يعم سائر فئات الشعب المغربي.

فان كانت الجماهير الشعبية تعبر بمختلف ردود الفعل عن استيائها لسياسة النظام في هذا المجال، وسخطها عن الاستغلال الفاحش الذى تتعرض له تحت تغطية "الوطنية"، فان ذلك لا يلغي حسها الوطني المتأصل وتشبثها العميق بمغربية الصحراء وبالسيادة الوطنية عامة. وهي قادرة في ظروف تتحرر فيها من أغلال النظام المطلق، أن تمارس استعدادها بحماس، وقدرتها الفعالة على تفجير طاقاتها الخلاقة من أجل خدمة نفس الاهداف. وبالتالي فان الطرح الذى يعاكسها لا يمكنه أن يعبر عنها ويقودها...

ومن جهة أخرى، فان التطبيل الذى مارسته بعض الجهات لصالح "المسلسل الديموقراطي" يتحول اليوم الى التنديد بـ"المسلسل القمعي" على حد تعبيرها. وذلك بعد أن عبر النظام بالملموس، وفي واضحة النهار على أن طبيعته المخزنية ما زالت هي هي، وأن ستار التجربة الانتخابية لم يكن الا واجهة شكلية ليس الا.. كما تجلى ذلك في الاعتقالات والخروقات والتعسفات وأعمال العنف والتعذيب والتنكيل، التي عمت كل الفئات الاجتماعية، وكل الحركات النقابية والسياسية المناضلة.

لقد أثبتت التجربة بالملموس، أن اعطاء النظام تزكية وطنية، دون فرض الشروط التي من شأنها أن تحول دينامية الاحداث لصالح الجماهير، كان بمثابة اعطائه "شيكا أبيضا"، ليتصرف وفق مصالحه الطبقية والخاصة وبالتالي فان سياسة التحالفات مع النظام و"أنصاف الحلول السلبية"، والتكتيكات البرغماتية النفعية التي تفتقد الرؤية الاستراتيجية الواضحة، قد أصبحت اليوم موضع الطعن والتكذيب، وسط أوسع القواعد المناضلة، التي تطرح، وأمام تصاعد القمع وكشف النظام عن أغراضه الجلية، ضرورة الانسحاب من "التجربة البرلمانية"، ووضع الخط الفاصل مع النظام الاقطاعي الرأسمالي لخوض غمار النضال الوطني والطبقي بفعالية وانسجام مع مطامح الجماهير الشعبية.

ومن ثم، فان كل العوامل الموضوعية والذاتية، لا تعمل الا على تأكيد الخط الوطني الثورى، على كافة المستويات، الاجتماعية والسياسية، وهي تخدم كلها لصالح تكتيل وتوحيد طاقات كل الوطنيين والثوريين، كيفما كانت مواقعهم الراهنة، ضد نفس الاعداء والخصوم، كما يعمل أيضا على دحض وازاحة كل التأثيرات السلبية للتوجيهات الاصلاحية المغامرة، على تنظيمات الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عامة. ■

كلمة العدد

جريمة أخرى ترتكب داخل سجون النظام المغربي، حيث استشهد المناضل الحاج أومليل بنموسى، وهو الذى كان ضمن صفوف الرعيل الاول الذى قاوم الاستعمار حتى اجباره على الرحيل، ثم كرس بقية حياته في النضال من أجل الديموقراطية والعدالة الاجتماعية، بعد أن حرم شعبنا من قطف ثمار نضاله الوطني التحررى، وفرضت عليه سيطرة الاجنبي بشكل غير مباشر، أى عن طريق سماسرته وأعوانه "المغاربة"...

اننا ونحن نقف احتراما واجلالا لنحيي روح شهيد من شهداء شعبنا الابرار، لا يفوتنا أن نفضح مرة أخرى خدعة "الديموقراطية" التي يتوهم النظام أنه نجح في تمريرها على شعبنا، في حين أن واقع القمع والبطش بكل القوى الحية بالبلاد، يثبت يوميا أن دار لقمان لا زالت على حالها، وأن من رفع الارهاب والقتل والرشوة والفساد الى مستوى أساليب ووسائل لحكمه، لا يمكنه أن يغطي الغابة بالشجرة كما يقال. وهذه لائحة مختصرة وسريعة عن جرائم النظام خلال حقبة "الاجماع الوطني" و"المغرب الجديد":

ـ اغتيال المناضل الفذ الشهيد عمر بنجلون، كعربون وتدشين للتجربة الجديدة..
ـ اغتيال المناضل التانوتي في نفس الاطار وفي خضم الحملة الانتخابية...
ـ اغتيال المناضل عبداللطيف زروال تحت التعذيب.
ـ استشهاد المناضلة سعيدةالمنبهي داخل السجن.
ـ استشهاد المناضل عقا سكو تحت التعذيب بسجن ايفران.
ـ استشهاد المناضل ابراهيم زايد بسجن الرباط.
ـ اختطاف المناضل لشقر ابراهيم من ليبيا.
ـ تعذيب المناضل الشاب اكرينة محمد حتى الموت.
ـ طرد أزيد من ألف عامل وموظف من عملهم وتشريد عائلاتهم وحرمانها من لقمة عيشها.

ـ قمع مئآت العمال والفلاحين والطلبة والتلاميذ كلما طالبوا بأبسط الحقوق، للتنكيل والتعذيب والاهانات والمضايقات، ثم اصدار أحكام السجن الجائرة في حق العديد منهم.

ـ تعريض المنتخبين أنفسهم، بما فيهم رؤساء بلديات، للاعتقال والقمع المنهجي كلما تجاوزوا حدود "الديموقراطية المخزنية".

ـ ولا أكثر دلالة على بشاعة هذه الاساليب المخزنية من جلد وحلق رؤوس المعلمين والاساتذة، وهم رمز المعرفة والاخلاق والتربية داخل المجتمع، والافظع من ذلك تعريض التلميذة الطفلة لبنى الثيثاوى لابشع أنواع التعذيب وأقساها.

هذه وقائع وممارسات ناطقة بنفسها، معبرة أكثر من أى تحليل، وأبلغ من أى خطاب، عن انتهاك ودوس حقوق الانسان المغربي وتزوير وتشويه "الديموقراطية" ببلادنا.

تحية اجلال وتكريم لروح الشهيد الحاج أومليل ولارواح جميع شهداء شعبنا.. والمسيرة مستمرة. ■

بمناسبة عملية الاستفتاء

نداء الى الشعب المغربي

أيها المناضلون . أيتها المناضلات .

ايها الشعب الذى تحاول قوى البغي والطغيان ان تسحق ارادته، وتستلب سيادته الوطنية والشعبية، وتجرّده من مقوماته، محاولة طعنه بالتفكك والانحلال والضياع، ثم الانهيار الاجتماعي . . لكن هيهات ان تنال من شعب تعوّد ان يهزم بعزيمته القوية وبتضحياته التي لا تعرف الحدود، كل خطط المتآمرين، وقد خرج من كل مآكد الاستعمار معتزا بانتصاراته عليه، حاملا هويته النضالية، ليصون بها هويته الحضارية . .

ايها الشعب العزيز، ان حبنا العميق لوطننا، وغيرتنا على مصيره، وانسجامنا مع الاخلاص والصدق، يدعونا جميعا لان نمتحن انفسنا ونرتب عملنا النضالي على ضوء ما هو في صميم ارادة شعبنا من جهة، وما يدبر في الخفاء لهذه الارادة، وما يطبخ لتفويتها سرّا وعلنا، من جهة ثانية .

وفي هذا الاتجاه، لم يعد خافيا على احد ان النظام الرجعي قد وضع منذ زمان، مخططا جهنميا لمحاولة جرّ الحركة الوطنية والتقدمية في مسلسل "التفويت والتوريط" : تفويت السيادة الوطنية والشعبية معا، والتوريط في مخططاته مع الامبريالية، وذلك في ميادين مختلفة، نذكر منها على سبيل المثال : قضية الصحراء المغربية وما تعرضت له من تشكيك ومساومات . سبتة ومليلية في ربطها مع جبل طارق كمواقع تهم الاستراتيجية الدولية، وليس السيادة الوطنية . الثروة والاقتصاد الوطنيين، اللذين يسخران لخدمة مصالح الرأسمال الاجنبي . وان تدخلاته في زايير، وممارساته الخيانية تجاه قضايانا القومية، تستهدف هي الاخرى، وفي الاساس، توجيه كل امكانياتنا الوطنية، الاستراتيجية والبشرية والاقتصادية، وتسخيرها في اتجاه خدمة مصالح الاجنبي، وتشويه هوية شعبنا في نفس الوقت، بقطع الطريق على المستقبل في ارتباطه مع ماضيه وحاضره، وأيضا لتغريبه عن محيطه واستلاب جوهر انتمائه . لكن هل يمكن ان يكون مصير من انتدب نفسه لمثل هذه المهام، افضل واشرف من شـــاه ايـــران ؟

أيها الاخوة، أيتها الاخوات،

ان ممارسة النظام تجاه قضية الديموقراطية، لا تختلف في النهج ولا في الجوهر، عن ممارساته تجاه قضايانا الوطنية والقومية . . اضافة الى انه يرى فيها وسيلة لدعم حكمه المطلق وتكريس التزكية لشرعيته، عن طريق اعطاء مظهر عصرى لعملية البيعة المخزنية العتيقة، ووسيلة في نفس الوقت للاحتماء من الاخطار الخارجية والداخلية، وواجهة صدامية يحاول عن طريقها نقل مأزقه الى صف الحركة الوطنية، بتوظيف طاقاتها بالهوامش والشكليات، والامساك بخيوط التوازنات لاهدار طاقاتها النضالية في مواجهتها مع بعضها البعض، بل واحكام الصراع وادارته بين مختلف الاحزاب والمنظمات السياسية والاجتماعية، ليصب بالحوار في اتجاهه . . .

ولنعد عودة سريعة الى تجربتنا السابقة لنتاكد من جل هذه الحقائق :

في الخمسينات، شكل المجلس الاستشاري وسمح للشهيد المهدي بنبركة رئاسته.. وكان في خلفية النظام مبايعة "الامير الحسن وليا للعهد".. وكانت الحكومة كذلك ائتلافية...

وما كادت "البيعة" تتم حتى حلّ المجلس الاستشاري، ورفض الملك المشروع المقدم من طرف حزب الاستقلال والذي تضمن تنظيم الحريات العامة، وتقنين السلطة.

وفي سنة ١٩٦٢، وقع التفكير من جديد في الدستور، وفي الانتخابات بعد استقلال الجزائر مباشرة، من أجل تحصين وضع النظام من التاثيرات التي جذبت الرأي العام المغربي نحو تجربة استلم فيها الشعب مصيره، ووضع يده على سيادته الوطنية كاملة.

وعندما لم تجده الشكليات الديموقراطية في تحصين وضعه، انتقل لفتح معركة الحدود لاثارة الشوفينية، كحصانة وطنية للنظام، وممارسة الاعتقالات والاعدامات والتصفيات ضد مناضلي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، حيث زجّ بما يزيد عن سبعة آلاف مناضل في مراكز الاعتقال والتعذيب.

وانفجار ٢٣ مارس ١٩٦٥، كان تعبيرا حقيقيا على أن الشعب لن يستسلم للارهاب... وبالمناسبة، اعترف الملك علنا مرة اخرى بأن الحوار مع الحركة الوطنية شرّ لا غنى عنه.. وبذلك استطاع تمرير الاعدامات الجماعية للاطفال والنساء والشيوخ والشباب، بالحوار مع الحركة الوطنية.

وها هو النظام اليوم، يحاول مرة اخرى استعمال الديموقراطية أداة للبيعة، وتحصينا لوضع تهبّ عليه رياح التغيير من الداخل والخارج معا، في الوقت الذي افتضحت فيه أساليب مسك حبائل التوازنات، وكشفت فيه لعبة "فرّق تسد"، وعمّت بوادر اليقظة والنهوض النضاليين، خاصة بعد أن نفضت الطبقة العاملة غبار الجمود والبيروقراطية، وتحملت مسؤولياتها النضالية بشجاعة وبسالة، جنبا الى جنب مع انتفاضات الفلاحين الفقراء وكل الشغيلة ببلدنا.

أيها الاخوة والاخوات

ان ما سمي بـ"الاستفتاءات" المعروضة على الشعب المغربي يومي ٢٢ و٣٠ في الشهر الجاري، ما هي اذن الا فصلا من فصول المؤامرات المفضوحة التي يحيكها النظام ضد سيادة الشعب، وضدا على مصالحه الوطنية العليا. انها لا تتوجّه في أي حال من الاحوال، لا من قريب ولا من بعيد، لحلّ أي معضلة من المعضلات، وأي مشكل من المشاكل التي يعاني منها بلدنا، وأي طموح من طموحات شعبنا في العيش الكريم والحياة الديموقراطية العادلة. انها تستهدف فقط تكريس هيمنة الحكم المطلق، وتقنين شرعيته، وخدمة مصالحه المرتبطة بمصالح الاجنبي. فهي لا تعني مصالح شعبنا في نهاية التحليل، ولا موقف منها سوى المقاطعة والادانة.

ان بوادر النهضة النضالية الشعبية التي أصبحت تعمّ كل مرافق الحياة الاجتماعية والسياسية ببلادنا، تقتضي منا، أكثر من أي وقت مضى، التبصّر والمسؤولية في عملنا النضالي اليومي، سيرا في طريق بناء الوحدة الشعبية الحقيقية، وأن نتجنب في هذه المرحلة بالذات كل ما من شأنه أن يؤدي الخدمة الموضوعية للنظام، الخصم الرئيسي لكل الجماهير وكل المنظمات وكل التيارات السياسية والاجتماعية، الشعبية، وأن نعمل على تكتيل كل الجهود للوقوف بصلابة في وجه مخططاته، وادانتها، وتعريتها.

ان هذا النهج الذي يضع الخط الفاصل مع النظام الرجعي وطبقته، لهو الكفيل بالدفع بتحسين مواقع الحركة الوطنية والتقدمية، وتمتين وسائل وامكانيات التواصل النضالي، وحماية الوحدة الشعبية من الركود والجمود والشروخ والتمزّق.. أما طبيعة هذا النضال الوطني التقدمي المستميت، فهي كفيلة وحدها بتجاوز من لم يعد قادرا على السير في طليعة هذا النضال.

محمد البصري

٢٠ مايو ١٩٨٠

نقطة

تطرق خطاب رئيس الدولة قبيل استفتاء ٢٢ ماى، بشكل مستفيض وبأسلوب القصص و"الخرافات" لمعضلة شدت اهتمامه دون باقي المعضلات: ألا وهي نشأة وتربية ولي عهده...

وبهذا الاسلوب الخرافي تطرق للمشاكل النفسية التي قد يتعرض لها الشاب وريث الملك، اذا هو حرم من ممارسة المسؤولية منذ الطفولة، أى منذ السادسة عشرة من عمره. وعلاوة على الازمات النفسية والعقد التي قد تترتب عنده تجاه "المؤسسات" والتي قد ينتج عنها حقد باطني ضد هذه المؤسسات التي تحرمه من السلطة وضد الشعب بأكمله، فهناك أخطار أهول وأعظم، قد تنتج عن الفراغ اليومي الذى سيعاني منه العاهل المرتقب، في انتظار أن يبلغ ثماني عشرة سنة، ذلك أن مجموعة من الشياطين المغاربة والعجم، سيعرضون عليه ألوانا وأشكالا من اللعب والملاهي منها "آخر سيارة، وآخر يخت، وكرنفال ريو، والفتيات المانكان أو السيدات من كل مكان"... كما ورد حرفيا في نص الخطاب، وكذلك "العطلة الاسبوعية في القمر"... بالنسبة لولي العهد المقبل... وكل هذه اللعب والملاهي ستجعله ينحرف، وتفسد أخلاقه وينسى امور الرعايا وشؤون الدولة...

فهلا اعطيناه لعبة مفضلة، يتلهى بها منذ السادسة عشرة من عمره. وهلا بايعنا هذا الطفل من الان، ووضعنا بين أيديه شؤون الشعب والمصالح العليا للبلاد، ليتلهى بها في انتظار أن يتربع على عرش أجداده وأسلافه.

هذا هو الحل "المنطقي" والبسيط الذى عرضه علينا رئيس الدولة، وحند كل امكانيات دولته لانجاح البيعة عن طريق استفتاء باتت خلفياته مفضوحة. ونتائجه لا تعبر عن شيء سوى عن تزوير الارادة الشعبية حسب "القواعد" والطرق المخزنية المعهودة.

كلمة العدد

بعد أن انتهت أجهزة الاعلام الرسمية والشبه الرسمية من التهريج والتهليل "للفوز العظيم" الذى حققه النظام من خلال "الاستفتائين" الاخيرين، وبغض النظر عن النتائج والارقام التي لا ينطلي تزييفها على أحد، ما هي الاستنتاجات السياسية التي نستخلصها من هذا الحدث؟

مما لا شك فيه أن النظام قد استهدف من خلال تنظيم "البيعة" له، وتمديد أجل البرلمان، قطف ثمار "المسلسل" الذى سار عليه منذ أن اكتشف القضية الوطنية وقرر الركوب عليها واستغلالها لفائدة مصالحه الخاصة كنظام، ذلك المسلسل المدعو زورا "بمسلسل التحرير والديموقراطية"... لقد رأى النظام أنه آن الاوان بالنسبة اليه، وبعد أن أضفى على نفسه الصبغة الوطنية مكان الخيانة الواضحة، وحقق الاجماع الوطني المزعوم، آن الاوان لتقنين وضعيتين أساسيتين:

ــ الغاء مطلب المجلس التأسيسي الذى حسد طموح الشعب المغربي الى السيادة، وتنظيم "بيعة" من نوع حديد بهدف تركيز كل السيادة في الحكم المطلق، واضفاء المشروعية على دستور قاطعته عمليا، كل القوى التقدمية، عن طريق ارغام الجميع على المشاركة في التصويت حول بعض البنود منه، وبالتالي نيل التزكية بالنسبة للدستور ككل...

ــ ضرب الهامش "الديموقراطي"، ووضع حد للحملات الانتخابية، كما صرح الملك بذلك، أى منع انفلات زمام المبادرة من يده، والحيلولة دون تحويل اللعبة الديموقراطية الشكلية لصالح توعية الجماهير وتنظيمها.

وهذه هي النتائج البالغة الخطورة التي آل اليها "مسلسل التحرير والديموقراطية"... الا أن هذه النتائج تعمل ايجابيا ــ رغم فداحتها ــ على الاقل على مسألتين جوهرتين، وهما:

ــ المزيد من توضيح طبيعة النظام الذى استغل القضية الوطنية لخدمة أغراضه وأغراض حلفائه، واستعمل الديموقراطية فقط لاضفاء المشروعية على الحكم المطلق! ولا يجب أن ننسى كذلك أن مظاهر القوة التي ظهر بها النظام ذاتيا، على المستوى السياسي، لا تمنع في أى حال من الاحوال احتدام التناقض الموضوعي والاساسي بينه وبين شعب بأكمله، ولا تعطي بالتالي عن ضعفه المتزايد وعزلته الموضوعية نتيجة سياسته اللاشعبية في كل المستويات.

ــ أما بالنسبة للقوى التقدمية، ومعها الجماهير الشعبية عامة، فان صحة الموقف المنادى بوضع الخط الفاصل مع النظام وطبقته لا يزيد الا تأكدا وتحذرا، ومن ثم تبرز أيضا فداحة خطأ الدخول في لعبة "الاجماع الوطني"، وتطرح بالحاح، وأكثر من أى وقت مضى، ضرورة اجماع كل أطراف الحركة التقدمية حول خط مستقل عن النظام، وطنيا، وديموقراطيا، وقوميا، وكذا دوليا.

الدستور الممنوع

بيان من اللجنة المركزية للاتحاد الوطني :

البيان يطالب
● بانتخاب مجلس تاسيسي وتشريعي لوضع دستور حقيقي للبلاد بالاقتراع العام والمباشر.
● باحداث جو من الانفراج السياسي يعيد الثقة الى الشعب، انفراج يمهد له بالغاء جميع الاحكام والمتابعات السياسية

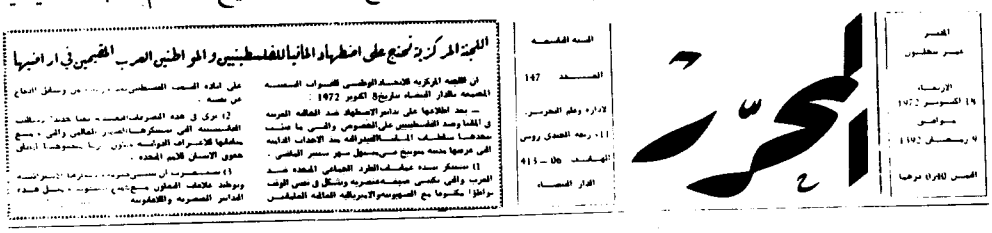
المحرر
اللجنة المركزية تحتج على اضطهاد المناضلين والمواطنين العرب القيمين في اراضيها

المجلس التاسيسي. لماذا ؟

بتاريخ ٨ اكتوبر ١٩٧٢، أصدرت اللجنة المركزية للاتحاد الوطني للقوات الشعبية بيانا سياسيا هاما، جاء ترجمة أمينة لطموحات المناضلين، وقناعاتهم التي بلورها نضالهم الطويل والمستميت، وتعبيرا صادقا في نفس الوقت عن طموحات الجماهير الشعبية المغربية قاطبة.

وبخصوص المسالة الدستورية بالذات، يقول البيان: ... " يطالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية من جديد بدعوة الشعب المغربي لانتخاب مجلس تاسيسي وتشريعي على أساس الاقتراع السري العام والمباشر من أجل تزويد البلاد بدستور حقيقي يحسم ارادة الجماهير، ويضمن مراقبة الشعب لاجهزة الدوله، ويحدد العلاقات بين مختلف السلطات، ويسطر الاطار العام الذى سيباشر فيه الشعب مهمة التعمير الجذرى، وتحضير البناء الاشتراكي "...

على هدا الاساس تمت مقاطعه الدستور الراهن، باعتباره دستورا ممنوحا سطره الحبراء الاجانب وأعوانهم المحليين.

و تحت عنوان : " المجلس التاسيسي . لما ذا "؟، نشرت جريدة المحرر آنذاك (١٨ اكتوبر ١٩٧٢)، مقالا توضيحيا يشرح أبعاد هذا الموقف التاريخي، جاء فيه على الخصوص :

" ان كفاح الاتحاد والاتحاديين وتضحياتهم منذ ١٢ سنة، لايستهدف الانسياق في البرلمانية البورجوازية، وانما يجعل من ممارسة الشعب لسيادته الخطوة الاولى الضرورية لتحقيق مهام التغيير والتحرير وتحضير شروط البناء الاشتراكي ".

" وتبقى في النهاية حكاية " الحكومة الشعبية " التي قد تقوم بـ"الاصلاحات الحدرية "، هذه الحكاية المرتبطة بشعار الحلول الشكليه والتي يرددها أقطاب وأساقفة الجهاز النقابي الناطق باسم الاتحاد المغربي للشغل، فلنكتف في هذا بالتذكير بأنهم حضروا المجلس الوطني للاتحاد سنة ١٩٦٠، كما حضروا المؤتمر الثاني سنه ١٩٦٢، وأيضا ترأسوا اللجنة المركزيه التي صدرت بيان ١٣ اكتوبر ١٩٦٨ ".

انهم حضروا اذن جميع المراحل التي عبر فيها الاتحاد الوطني عن ضرورة المجلس التأسيسي. واذا رفع شعار " الحلول الشكلية " فذلك يجسد ولا شك ما يعنون بعبارة " التحرر من القيود "، فهذا التحرر يعني ولا شك أنهم استرجعوا حرية التخلي عن المواقف ضد الحاكمين "...

وغني عن القول، بأن هذه الملاحظات السديدة تنطبق على كل من سلك مسلك التخلي عن النضال من أجل تحقيق سيادة الشعب ـ عبر قيام مجلس تأسيسي وتشريعي، يجسد هذه السيادة ـ وخاصة أولئك الذين عملوا بأنفسهم على صياغة بيان ٨ اكتوبر التاريخي... يبقى اذن أن شعار المجلس التأسيسي هو مكسب من مكاسب نضال الاتحاد والاتحاديين، وهو الموقف الاستراتيجي السليم في المسالة الديموقراطية، وعلى أساسه انبنت مواقف الاتحاديين في مقاطعة الدساتير الممنوحة، شكلا ومضمونا، بنودا ونصوصا كاملة...

ويكفينا قراءه بسيطة لبنود هذا الدستور ـ موضوع هذا الملف ـ لنتاكد من صحة هذه المواقف .

دستور يتنافى ومطامح الشعب

بعد أن قامت أجهزة النظام وخبراء الاستعمار بوضع الدستور الحالي سنة ١٩٧٢، أى بنفس الطريقة والاسلوب الذى طبخ بها دستورى سنة ١٩٦٢ وسنة ١٩٧١. قام النظام بعرضه على "الاستفتاء الشعبي". وقد اتخذت القوى الوطنية والتقدمية موقفا من هذا الدستور حيث أصدرت الكتلة الوطنية في شهر مارس ١٩٧٢ بيانا دعت فيه الى عدم المشاركة، كما أصدر حزب التحرر والاشتراكية بيانا يدعو فيه الى مقاطعة الاستفتاء. وهكذا كان موقف القوى التقدمية واضحا تجاه اللعبة الدستورية التي قام النظام بوضعها بالشكل المناسب لطبيعته الاستبدادية وحكمه الفردى.

وباستمرار كانت القوى التقدمية لا تقبل المشاركة. بل تدعو الى مقاطعة هذا النوع من الاستفتاءات، التي تصاغ بواسطة الاجهزة العميلة والخبرة الاجنبية الاستعمارية المتحالفة مع النظام، لانه لا يهدف الا الى تزييف الارادة الشعبية. وكانت القوى التقدمية لاتقبل بشروط اللعبة الدستورية، في اطارالمشروعية المفروضة، الا بواسطة دستور يتم تحضيره بواسطة الممثلين الحقيقيين للشعب، عبر انتخابات نزيهة، في اطار المجلس التأسيسي، وهو وحده له الحق في سن دستور متلائم مع مطامح الشعب، يحدّ من الحكم المطلق ويقوم بفصل السلطة المتجمعة في يد الملك.

وقد كان تزكية بعض القيادات الوطنية "للمسلسل الديموقراطي"، بمثابة الخطوة الاولى لاقرارا المؤسسات المنصوص عليها في الدستور المرفوض سابقا. وجاءت التعديلات الاخيرة التي طرحت للاستفتاء، في خلال شهر ماى، لتظهر الوجه الحقيقي لهذا المسلسل والاهداف الحقيقية التي يرمي اليها النظام من وراءه. في حين تجد القيادات السياسية، التي انجرت راكضة وراء هذا السراب، تجد نفسها اليوم غارقة في تزكية وضعية أسوأ مما جاء في الدستور المرفوض.

وكان من الطبيعي الوصول الى هذا المأزق لان واضع الدستور، والداعي الى "المسلسل الديموقراطي" هو الماسك الوحيد بخيوط اللعبة، والمنفرد بموقع المبادرة. وهو يفهم الديموقراطية والمؤسسات بعقلية الاقطاع المتحجرة التي لا تتجاوز مفهوم البيعة وتقبيل اليد، وبالتالي هو الوحيد المالك لكامل الحقوق وواضع كافة الواجبات وما على "الرعية" الا أن تقر وتخضع.

وهكذا، وبواسطة "المسلسل الديموقراطي"، وجدت بعض القيادات السياسية نفسها في موقف حرج أمام التعديل المطروح على الفصل الواحد والعشرين من الدستور. وأمام هذا الموقف الحرج غيرت موقفها السابق المتخذ سنة ١٩٧٢ من الدستور نفسه، بحيث وجدت نفسها مضطرة للقبول به ضمنيا.

وهدف النظام من هذا الاستفتاء هو تثبيت هذا التارجع، اذ بالنسبة اليه فكأنه طرح الدستور من جديد للمصادقة، أو بمفهوم عقليته، فهو يريد البيعة الجماعية وبدون استثناء. وفي هذا الاطار يدخل تصويت الجيش وقوات الدرك والامن والقوات المساعدة، والجالية المغربية في الخارج، ولهذا السبب قرر الملك أن يجعل من يوم ٢٣ ماى عيدا وطنيا يحتفل به سنويا، بعد "الانتصار" الساحق الذى حصل عليه الاستفتاء الذى كاد يصل الى نسبة ١٠٠٪ لولا أن صانعي الاستفتاءات ومزوّرى الاصوات ارتأوا خجلا أن يتركوا هامشا صغيرا للرفض، باعتبار أن الاستثناء يؤكد القاعدة.

وقد سبق لجريدة "الاختيار الثورى" أثناء الحملة الانتخابية أن تعرضت الى ابراز بعض الجوانب التي يتضمنها الدستور الحالي والهفوات الدستورية التي ارتأى دعاة الديموقراطية المزيفة أن يؤكدوا من خلال فصولها انعدام وجود أية مؤسسة أو فصل للسلط خارج مؤسسة وسلط الملك التي يفرضها على الشعب المغربي كما قال في خطابه الاخير "الى أن يرث الله الارض ومن عليها".

فاذا كانت القوى الوطنية والتقدمية. قد أجمعت سنة ١٩٧٢ على عدم المشاركة أو مقاطعة الاستفتاء حول الدستور، فلان هذا الاخير فعلا يتنافى مع مطامح الشعب المغربي، ولا يمث بأية صلة الى ما يسعى اليه من بناء مجتمع ديموقراطي حقيقي. وهذه بعض الملاحظات الاساسية التي تؤكد هذا الواقع.

اين عروبة المغرب ؟

تتضمن كافة الدساتير في ما يسمى بالديباجة أو التصدير، بعض المعالم الاساسية التي تؤكد هوية الشعب وانتماءاته الحضارية. كما تبرز بوضوح طموحاته، والدور الذى يسعى إلى بلوغه ضمن أمم العالم.

والتصدير الذى ورد في الدستور الحالي، يحاول بطريقة مبهمة نفي عروبة الشعب المغربي الاصيلة، وذلك باللعب على الكلمات واخفاء هويتنا الحقيقية. اذ يقول: "المملكة المغربية دولة دات سيادة كاملة، لغتها الرسمية هي اللغة العربية، وهي جزء من المغرب الكبير". نعم ان الشعب المغربي يفخر باسلاميته، وانتمائه للحضارة

الاسلامية، ولكنه يعتز ايضا بعروبته، التي حاول الدستور الحالي أن يشكك فيها بعدم ذكره عروبة الدولة الى جانب اسلاميتها. مكتفيا بتأكيد حقيقة اللسان المغربي بأن اللغة الرسمية هي اللغة العربية. ومن خلال الواقع المعاش يبدو أن النظام لم يجد مفرا لذكر أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، في الوقت الذى لا يقوم فيه بأى جهد لتصبح هذه اللغة هي اللغة المتداولة فعلا، فكل الادارة المغربية لا تتعامل الا باللغة الفرنسية. باستثناء القضاء الذى لا يزال يعاني من تقارير الشرطة ورجال الدرك ووزارة العدل، التي لا تزال تحرر أغلبيتها باللغة الفرنسية. أما باقي المرافق العمومية والمراسلات الادارية وكافة المعاملات، فلا تتم الا بواسطة اللغة الاجنبية، كل هذا بعد أربعة وعشرين عاما من الاستقلال المزيف.

وهكذا يحاول النظام من خلال النصوص الدستورية والممارسة العملية ضرب عروبة المغرب، وفصله عن بقية الشعب العربي، وبالتالي ربط مصيره مع الاستعمار عوضا عن قوميته الحقيقية التي يعتز بها كل مغربي.

بل حاول واضعوا الدستور أن ينكروا على الشعب المغربي انتماءه الجغرافي من الناحية القومية عندما أكد بأن المملكة جزء من "المغرب الكبير"، وكأن الخجل أصابه من أن يقول جزء من المغرب العربي، الشيء الذى يؤكد سوء نيته، وبذل كل الجهد من أجل اخفاء هويتنا القوميـــة.

ربّ قائل يقول أنها مجرد سوء تعبير، أو عدم اكتراث من طرف واضعي الدستور بالتركيز على حقيقة واقعية لا تحتاج الى الكثير من الابراز والوضوح أكثر من اللازم. ولكن عندما نقرأ الفقرة التالية تتضح مقاصد المشرّع السيئة، وتعمده في نفي عروبة المغرب، وعدم رغبته في السعي لتحقيق الوحدة العربية. فالفقرة التالية تقول: "وتحقيقها (أى المملكة) دولة افريقية. فانها تجعل من بين اهدافها تحقيق الوحدة الافريقية". فواضعوا الدستور "تناسوا" عدم ذكر عروبة الشعب المغربي، ودوره القومي، لماذا؟ لانهم يعلمون جيدا أن عناصر الوحدة متوفرة للشعب المغربي على الصعيد العربي باعتبار اللغة والتاريخ والمصير المشترك والحضارة المشتركة، وهي أسهل منالا من الوحدة الافريقية التي ينتمي اليها الشعب المغربي فخورا. وهنا أيضا تتجلى سوء نية "المشروع المغربي" عندما اكتفى بذكر حقيقة جغرافية مؤكدا بأن المغرب "جزء من المغرب الكبير" دون أن يوضح هوية هذا المغرب ولا أن يشرح أنه يسعى الى تحقيق وحدته. بينما في ذكر الوضع الافريقي أكد على أنه من ضمن أهداف المملكة أنها تسعى الى تحقيق الوحدة الافريقية، فأى الوحدتين أقرب منالا. مع العلم أن وحدة المغرب العربي خطوة أولى للوصول الى الثانية. والتي بلا شك ركز عليها واضعو الدستور لانها أصعب تحققا نظرا للتعقيدات الموضوعية والذاتية المتواجدة على الساحة الافريقية، والتي لن تزول الا بزوال الانظمة المتسلطة على الشعوب الافريقية.

الحقـوق المعـدومة

لقد انصبّ الباب الاول من الدستور على سرد مجموعة من الاحكام العامة والمبادئ الاساسية التي لم تجد لحد الان طريقها الى الواقع، حيث ظلت أحكاما مسجلة حبرا على ورق. فالفصل الاول ينص مثلا على أن "نظام الملكية بالمغرب نظام ملكية دستورية ديموقراطية واجتماعية" والكل يعلم أن النظام الحالي لا يزال مطبوعا بطابع الحكم الاستبدادى المطلق المعروف في القرون الوسطى، وأن الديموقراطية بالنسبة اليه ما هي الا طلاء ظاهرى، ولافتة مرفوعة أمام الخارج، عديمة من أى محتوى حقيقي لما في هذه الكلمة من معنى. لان الديموقراطية كما عرفها الفقهاء هي "حكم الشعب بالشعب للشعب"، بينما هي في مفهوم ملك المغرب ليست الا "برنامج تساكن بين الحاكم والمحكوم" (خطاب ٢٠ غشت ١٩٧٦)، وقد عودنا النظام في المغرب على أساليبه المعروفة في تزييف الارادة الشعبية وتفويتها لصالح العائلة المالكة والحفنة المحيطة بـهـا.

أما الفصل الثالث، فينص على أن "الاحزاب السياسية والمنظمات النقابية والمجالس الجماعية والغرف المهنية تساهم في تنظيم المواطنين وتمثيلهم" ولكن واقع الامر هو أن النظام يريد من الاحزاب الوطنية والمنظمات النقابية أن تكون بمثابة مدرسة "لتكوين أطر النظام"، كما عبر عن ذلك الحسن الثاني في احدى استجواباته مع اذاعة "أوروبا ١"، حيث قال: "الاحزاب السياسية لا بعدو أن تكون مدرسة للاطر وليست مدرسة للجماهير". والنظام واضح في هذه النقطة. فالاجهزة القمعية تسعى على الدوام للحيلولة دون امتداد التنظيمات السياسية الى عمق الشعب المغربي، ولا يفتأ النظام يذكر بالخط الاحمر المرسوم للنشاط السياسي والنقابي، والذى بمجرد تجاوزه تتحرك الاجهزة القمعية للضرب بكل قوة كل من سوّلت له نفسه الخروج من الدائرة المسموح بالتّارجح داخلها. وهو في هذا لا يغفر لاى مناضل صادق مؤمن بتحويل هذه المهزلة ضد مبتدعيها. والمحاكمات والاعتقالات والاخطافات والاعدامات والاغتيالات لخيرة المناضلين لشاهد على هذا. أما دور الغرف المهنية فالكل يعلم أنها ليست لها أية علاقة متبادلة مع المواطنين ودورها لا يتعدى ارسال برقيات التهاني والولاء الى القصر في أية مناسبة وبدون مناسبة، والكل يعلم أيضا أن ميزانيتها تصرف في الاحتفالات المنظمة أثناء عيد العرش والاعياد الملكية الاخرى.

اي مساواة امام القانون؟

ينص الفصل الخامس على أن "جميع المغاربة سواء أمام القانون". ونظرة سريعة داخل المجتمع المغربي تكفي لبطلان هذا الادعاء. فالمحاباة والرشوة واستغلال النفوذ ضاربة أطنابها في مختلف المجالات وداخل المؤسسات

والادارات العمومية، ولن يستطيع المواطن الحصول على أدنى حقوقه الا اذا كان لديه متدخل في مستوى عالي، قادر على التأثير. فباسم القانون يتم الاعتداء على الحقوق الطبيعية للمواطنين. لقد تم طرد مئات العائلات الفلاحية من أراضيهم التي يعيشون عليها منذ عقود من السنين، وتم الالقاء بهم الى الضياع والتشرد، لا لشيء الا لان ضيعة الملك أو الامير الفلاني تقتضي أن تمتد نحو هذه الاراضي أو تعبرها الطريق اليها... أو بمقتضى صفقة مع معمر جديد أو قديم، يقع تشريد هؤلاء الفلاحين دون أي تعويض.

وقد جاء في الفصول التاسع والعاشر والحادي عشر مجموعة من المبادئ، كحرية التجول والاستقرار، وحرية الرأي والتعبير، وعدم الاعتقال الا بالقانون، وعدم انتهاك حرمة المنزل وسرية المراسلات ...الخ. ان كل المغاربة يعلمون كيف أن هذه المبادئ تنتهك يوميا من طرف الاجهزة القمعية التي سلطها النظام على الشعب المغربي. فحرية التجول والاستقرار أفرغها النظام من أي محتوى، وطريقة وضع البطاقة الوطنية في حد ذاتها انتهاك لهذه الحرية. فهي لا تعدو أن تكون اضبارة بوليسية لكل مواطن الذي يحمل رقما معينا يعرّفه عوضا عن اسمه، وهي تتضمن ارتباطاته العائلية وحياته الشخصية، وآراؤه السياسية وأفكاره الاجتماعية وتحصي تنقلاته وتنوع أشغاله. وما الوداديات التي تم انشاؤها في الخارج الا أداة جديدة لتعقب المواطنين في الهجرة واحصاء أنفاسهم.

أما عن حرية الرأي والتعبير، فلا أحد يستطيع أن يعبر عن رأي مخالف لسياسة النظام وتوجهاته الا واتهم بالقذف في شخص الملك المقدس دستوريا، أو أنيطت به التهمة المعهودة: المس بالامن الداخلي ومحاولة قلب النظام، حتى المنظمات والصحف الحزبية لاتستطيع أن تتجاوز حدا معينا من حرية التعبير الا وتعرضت للحجز والمنع. فرغم صدور قرار برفع الرقابة عن الصحف الوطنية فان الجهاز البوليسي لا يتردد في حجز أية صحيفة لم تقم هيئة تحريرها بالرقابة الذاتية الضرورية لتتمكن من الصدور.

حملات الاعتقال وتعقب المواطنين لا تخضع لاي قانون أو مراقبة، فالاجهزة الخاصة تعرف كيف تنتهك حرمة البيوت واختطاف المواطنين واخضاعهم الى التعذيب حتى الموت، كما كان الحال بالنسبة لعشرات المواطنين كالعبدي وكرينة وغيرهما. وقد تجاوزت سلطة هذه الاجهزة اطار الحدود الترابية، وسلطت زبانيتها ضد المناضلين في الخارج التي ذهب ضحيتها مجموعة من المناضلين كالمهدي بنبركة والمانوزي، وابراهيم لشقر.

فاذا كان الفصل الثالث عشر من الدستور ينص على أن "التربية والشغل حق للمواطنين على السواء" فالكل يعلم الضياع الذي أصاب مئات الالاف من الاطفال المغاربة الذين هم في سن الدراسة، دون أن يجدوا مقعدا لهم، لا لشيء الا لان أموال الشعب تبذر في الحفلات ومظاهر البذخ، وتصدر الى الحسابات البنكية في الخارج، عوضا عن بناء المدارس الضرورية وتوفير الاطر اللازمة لمواجهة الحاجيات التعليمية لابناء الشعب المغربي الذي يتم ابتزازه عن طريق مختلف أنواع الضرائب والاقتطاعات. وحتى الاطفال الذين ساعدهم الحظ في الالتحاق بالمدرسة الابتدائية أو الثانوية، فسرعان ما توضع العراقيل أمامهم. ويصبحون عرضة للتشرد والضياع، ويغلق طريق المستقبل أمامهم.

والمغرب حاليا يزخر بمئات الالاف من العاطلين وجيوش أشباه العاطلين المنتشرين في كل مكان، رغم الامكانيات الطبيعية الهائلة التي من شأنها أن توفرلكافة القادرين على الشغل مجالا للعمل. ولكن سوء توزيع الدخل الوطني، وانفراد الاقلية الضئيلة بحصة الاسد أدى الى حدوث عدم التوازن المريع والمتفاقم داخل المجتمع، ما دام كل هذا يخدم أغراض ومصالح الجماعة الحاكمة وحلفائها في الخارج، الذي لا يتردد النظام في أن يصدر اليهم السواعد المغربية بأبخس الاسعار، حيث يتم استغلال سواعد عمالنا المهاجرين. وبعد امتصاص قوتهم من طرف الرأسمال الاجنبي، واستغلال النظام للعملة الصعبة التي يجلبونها، يتم طردهم وارجاعهم ليعيشوا في نفس مصير آلاف العاطلين عن الشغل داخل المغرب.

وينص الفصل الرابع عشر على أن "حق الاضراب مضمون". لقد أثار هذا الفصل في السنة الماضية ضجة كبرى بحيث كان وحده كافيا ليثبت للعالم أجمع ما هو الفرق بين النصوص المكتوبة في الدستور والقوانين التي وضعها النظام لتبييض وجهه للخارج، ويرفعها كقناع محاولا اخفاء طبيعته الاقطاعية ذات الحكم المطلق المتكلس بسنين القرون الوسطى، وهو بذلك يحاول أن يبدي لحلفائه في الخارج أن نظامه يعتمد على قوانين تساير تطور العصر الحديث، وتواكب سير الحضارة الانسانية. غير أن النظام المغربي كلما أصبحت مصالحه مهددة، وبدأت الارض تهتز من تحت أقدامه لن يتردد في أن يضرب بعرض الحائط كل القوانين والتشريعات التي وضعها هو بنفسه، وهو لا يخجل في أن ينفضح أمام حتى اسياده الذين يتملق اليهم. وهذا بالضبط ما حدث عندما قادت الكونفدرالية الديموقراطية للشغل في شهر أبريل من السنة الماضية اضرابات ناجحة في قطاعي الصحة والتعليم. ولما بدأت المسيرة تأخذ اتجاها معاكسا لما كان يتوقعه النظام، فقد هذا الاخير أعصابه كالعادة، فأصدرت الادارة القمعية قرارا بطرد مئات المضربين دون اللجوء الى أية مسطرة قانونية أو أي مرحلة من مراحل القضاء انطلاقا حتى من القوانين التي وضعت لهذا الغرض. وهكذا أثبت النظام مرة أخرى أنه لا يحتمل حتى شروط اللعبة "الديموقراطية" بالقواعد التي انفرد بوضعها كي لا تفلت الامور من يده. كما هو الشأن أيضا بالقرار الذي أصدرته وزارة التعليم لحرمان الطلبة من منحهم اذا هم قاموا باضراب للدفاع عن مطالبهم■

الحكم المطلق

ينص الفصل التاسع عشر على "أن الملك أمير المؤمنين والممثل الاسمى للامة" والنظام في المغرب يعتبر نفسه أنه يستمد سلطته من قوة الاهية، وهو بهذا يضع نفسه أميرا للمؤمنين، وخليفة الله في أرضه، وهو يحاول استغلال الدين لخدمة مصالحه الطبقية، لان السلطة في الاسلام تستمد مكانتها من خلال التعامل مع الجماهير والدفاع عن مصالحها، والحرص على أن تسود داخل المجتمع الاسلامي العدالة والمساواة بين كافة الافراد، لا فرق بين غنيهم وفقيرهم، ولا بين قويهم وضعيفهم، والامام في الاسلام بمعنى الحاكم العادل الغير منزه عن الخطأ والقابل لنقد أبسط الناس داخل المجتمع، كما عبر عن ذلك عمر ابن الخطاب وهو يرد على أحد المسلمين الذى صاح في وجهه "والله لو وجدنا فيكم اعوجاجا لسقمناه بحد سيوفنا هذه"، فأجابه عمر بكل هدوء وانبساط "الحمد لله الذى أوجد في أمة الاسلام من يقوّم اعوجاج عمر". فاين كل هذا من مضمون الفصل الثالث والعشرون من الدستور الذى ينص على أن "شخص الملك مقدس لا تنتهك حرمته" اذ لا يمكن لاى شخص مهما كان أن يتفوه ولو بأدنى كلمة في حق رئيس الدولة، لانه منزّه عن الخطأ ولانه من سلالة رسول الله، في الوقت الذى نجد أن سلوك العائلة الملكية بأجمعها لا يمت للاسلام بأية صلة، ما عدا في الخطب. فواقع المجتمع المغربي يصرخ بالحقائق التي تؤكد ابتعاد النظام عن تعاليم الدين الاسلامي في العدالة والانصاف ونكران الذات، والابتعاد عن حياة الترف والبذخ، والنفور من مظاهر العظمة واحتقار الناس.

حتى عندما نصّب رئيس الدولة المجالس العلمية في مختلف الاقاليم، أكد في خطابه أن مهامهم لا تنحصر في اصلاح المجتمع وتغيير المنكر، بل تقتصر على خدمة العرش وحث "العباد" على طاعة "أولي الامر".

وينص الفصل العشرون على "أن عرش المغرب وحقوق الدستورية تنتقل بالوراثة الى الولد الذكر الاكبر سنا من ذرية حلالة الملك الحسن الثاني ثم الى ابنه الاكبر سنا وهكذا ما تعاقبوا..." والكل يعلم أن الاسلام برئ من النظام الوراثي، وأن الشورى هي أساس الحكم في الاسلام، اذ لم يتجرأ أى من الخلفاء بعد موته أن يترك لذريته التحكم في شؤون المسلمين، وأن ابتداع النظام الوراثي في عهد معاوية بعد القضاء على حاملي المفاهيم الحقيقية للحكم في الاسلام، وتشريد الصحابة الذين ثاروا ضد حياة القصور والعيش في البذخ الذى التجأ اليه معاوية تقليدا لمفاهيم الحكم لدى الامبراطوريتين الرومانية والفارسية. وهكذا أصبح الامراء يتقمصون الاسلام كمجرد شعار لتسهيل بسط سيطرتهم وابتزاز مصالح الناس. ولم يتردد مجموعة من العلماء الذين باعوا ضمائرهم بالذهب والفضة، مقابل تبرير هذه الوضعية الجديدة في الاسلام، وحث الناس على طاعة حكامهم، محاولين أن يجعلوا من الاسلام مجرد طقوس للعبادات، في الوقت الذى هو ممارسة مسلكية لشؤون الحياة لضبط سلوك الفرد والجماعة.

الرشد بين الملك والشعب

ان الاستفتاء الذى تم يوم ٢٣ ماى الماضي يتعلق بتعديل نص الفصل الواحد والعشرين من الدستور الذى ينظم ولاية العهد ومجلس الوصاية. فما هي التغييرات التي طرأت على هذا الفصل، وما هي الغاية منها، وما هي المبررات التي دفعت اليها؟

كانت الفقرة الاولى من هذا النص تعتبر أن "الملك غير بالغ سن الرشد قبل نهاية السنة الثامنة عشرة من عمره. والى أن يبلغ سن الرشد يمارس مجلس الوصاية اختصاصات العرش وحقوقه الدستورية باستثناء ما يتعلق منها بمراجعة الدستور. ويعمل مجلس الوصاية كهيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة الثانية والعشرين من عمره".. **وقد جاء التعديل الجديد ليخفض سن رشد الملك الى السنة السادسة عشرة من عمره، ويجعل من مجلس الوصاية هيئة استشارية بجانب الملك حتى يدرك تمام السنة العشرين من عمره". وهي ترمي الى تزكية الوضع القائم لهيمنة العائلة الحاكمة، واخضاع الشعب المغربي بهيئاته وتنظيماته الى قوانين لا تتماشى اطلاقا مع مقومات حضارتنا ولا مطامح شعبنا، ولا مع التطور التاريخي الذى تشهده الحضارة الانسانية. فكيف يعقل أن يسند مصير شعب بكامله الى طفل في سن السادسة عشرة من عمره، ويتحكم في مصير ملايين من المواطنين، لا لشيء الا لانه عين وليا للعهد منذ ولادته، ولم تعرف بعد سلامة عقله، وحسن سلوكه، ومدى تطوره. ان العصر الذى نعيش فيه عصر تقدم وعلم، وحرية واختيار، لا مناص من مسايرة هذا التطور في اطار تقاليد شعبنا الذى جبل في حياته الاجتماعية على الحياة الجماعية، وديموقراطية التعايش، واختيار قادته من خلال الممارسة العملية، انطلاقا من الوفاء للارض وخدمة مصالح الانسان. فلا الاديان السماوية، ولا التشريعات الوضعية سمحت أن توضع على عاتق صبي ـ مهما كان ـ مصير شعب، كان هذا الشعب ليس بين أبنائه من هو أكفى وأقدر على صيانة مصالحه والدفاع عن حوزته.**

فاذا انطلقنا من المثال الذى حاول الحسن في خطابه يوم ٢١ ماى أن يبرر به هذا التعديل عندما ضرب مثلا بالملك عبدالعزيز الذى نصّب على العرش وهو في

السنة الخامسة عشرة من عمره، فاننا نجد أن هذا الملك الشاب قد اكتفى كاقرانه باللهو واللعب، وانحاز الى الانشغال عن مصير الامة باللعب والدمى، وكان مصير هذا التلاعب توقيع معاهدة الحماية، ودعوة الاستعمار لحماية الملك الصغير من سخط الجماهير وغضبها.

فشعبنا لن يقبل أن تتكرر العملية مرة أخرى. ان محاولة العودة بالشعب الى ما وراء القرون الوسطى، واتهام أبنائه بالقصور والعجز، والانزواء في الانتظار لكي تسلم مقاليده الى الاطفال. ان هذا يعني في نظر الذين فرضوا هذا التغيير أن يتحول الشعب المغربي بكل مقدراته، وتاريخه الحافل الى دمية يلهو بها الملك الطفل الى أن يبلغ أشده، لا لشيء الا مقابل عدم ازعاجه أو اثارة حقده ضد الشعب والمؤسسات كما قال الحسن الثاني عندما برر في خطابه يوم ٢١ ماى الماضي ضرورة التعديل قائلا: "من مصلحة الجميع أن لا يحقد (الملك الطفل) على المؤسسة الدستورية، التي تكون حاجزا بينه وبين أن يكون ملكا، بمعنى أن يعيش وهو يفكر كيف يمحي البرلمان وهذا الدستور، وهذه الحكومة، ومجلس الوصاية التي حالت دون تفتحه".

انه فعلا منطق غريب لا يقبله العقل أبدا، اذ يجب التضحية بمصالح الشعب، وتوقيف التطور وتجميد التاريخ حتى لا نثير غضب الملك الطفل على المؤسسات، والمواطنين. فليقف الزمان، ولتصمت الافواه، ولتتعطل الحياة ولينتظر الكل نمو "ولي عهدنا".

مجلس الوصاية على حاله

فالشاب المغربي العادى لا يبلغ سن الرشد ولا يحق له أن يصوت الا اذا بلغ سن الواحد والعشرين، هذا ما ينص عليه القانون المغربي، بينما الملك الطفل يبلغ سن الرشد في السادسة عشرة من عمره. انها لمفارقات غريبة بين رشد ابن الملك وابن الشعب ولو أنهم من جنسية واحدة يختلف سن رشدهم بفارق خمس سنوات. الاول يحق له أن يحكم البلاد، ويحل ويربط ما شاء له ذلك، والثاني لا يحق له حتى المشاركة في التصويت والاختيار بين "الورقة البيضاء والزرقاء" الا اذا بلغ سن الواحد والعشرين. في حين يصبح الملك ملكا مطلقا لا حاجة له لا الى مجلس وصاية ولا الى أية هيئة استشارية أخرى في السنة العشرين من عمره، حسب التعديل الجديد.

لقد أثيرت ضجة كبرى حول التعديل الذى أدخل على الفقرة الثانية من الفصل الواحد والعشرين التي كانت تنص على أن "يرأس مجلس الوصاية أقرب الاقرباء الى الملك من جهة الذكور وأكبرهم سنا بشرط أن يكون بلغ من العمر احدى وعشرين سنة كاملة، ويتركب مجلس الوصاية بالاضافة الى رئيسه، من الرئيس الاول للمجلس الاعلى ورئيس مجلس النواب وستة شخصيات يعينهم الملك بمحض ارادته". وقد أصبحت هذه الفقرة بعد التعديل كما يلي: "يرأس مجلس الوصاية الرئيس الاول للمجلس الاعلى ويتركب بالاضافة الى رئيسه، من رئيس مجلس النواب ورئيس المجلس العلمي الاقليمي لمدينة الرباط وعشر شخصيات يعينهم الملك بمحض اختياره".

سمعنا كثيرا أن هذا التعديل يعتبر خطوة أساسية نحو تركيز الديموقراطية لان رئاسة مجلس الوصاية خرجت من ضمن العائلة الملكية وأصبحت في يد أحد أبناء الشعب، وأن هذا لايوجد لا في بريطانيا ولا في السويد ولا في هولندا. وقد تناسى مدعي هذه الاكاذيب أن الملكيات في هذه البلدان ليست الا مجرد رمز لا تمتلك من السلطة شيئا. فقد وقع تجريدها من جميع المسؤوليات.

أما الهدف من التغيير فقد أشار اليه رئيس الدولة في خطابه المذكور، حيث أشار الى العمليات الجراحية التي أجريت على أخيه عبدالله. ومن جهة أخرى فانها ترجع أيضا الى تثبيت مؤسسات الملكية وحمايتها من الصراعات الدائرة داخل العائلة الملكية.

والحقيقة فان دار لقمان ظلت على حالها، فالرئيس الاول للمجلس الاعلى يعيّن بواسطة ظهير ملكي، أى أن الملك هو الذى يعيّن رئيس مجلس الوصاية، وابراهيم قدارة الذى يشغل حاليا هذا المنصب قد تدرج في مدارج القضاء وشغل منصب وكيل الملك عدة سنوات، وبالتالي فهو ليس غريبا عن الجهاز، والعضو الثاني في مجلس الوصاية هو رئيس مجلس النواب، وهو نفسه لا يخرج في الحقيقة من تعيينات الملك، لان الكل يعلم مصير الانتخابات النيابية، وكيف أمكن لحزب الملك أن يحصل على الاغلبية الساحقة بفضل التزوير والتدليس، وبالتالي فان رئيس مجلس النواب معيّن مسبقا من طرف الملك، والكل يعلم قبل أن تتم الانتخابات النيابية السابقة، أن الداى ولد سيدى بابا هو رئيس مجلس النواب. أما العضو الثالث في مجلس الوصاية أى رئيس المجلس العلمي الاقليمي لمدينة الرباط، فقد تم تعيينه هو أيضا بواسطة "ظهير شريف" صادر عن الملك، ونعلم أيضا أن المكي الناصرى الذى يشغل هذا المنصب لم يتبوّأه بواسطة أى انتخاب أو اقتراع، وانما بواسطة تعيينات "صاحب الجلالة"، والعشرة أعضاء الباقون ينص الدستور صراحة على أن الملك هو الذى يعينهم بمحض ارادته.

سلطات لامحدودة

يستمر الباب الثاني من الدستور في استعراض حقوق الملك التي تعم جميع الميادين. يبتدئ بالفصل الثاني والعشرون الذى ينص على أن "للملك فاتحة مدنية" أى له ميزانية خاصة لا يمكن أن تعرف لها حدود ولا الطرق التي تصرف بها. كما تبرز هذه الفصول أن الملك هو الذى "يعين الوزير الاول والوزراء، ويعفيهم من مهامهم وعطلهم

ان استعانوا". وقد جرت العادة في أغلبية الانظمة ان يعين رئيس الوزراء من طرف رئيس الدولة، ويقوم الوزير الاول بانتقاء التشكيلة الوزارية التي يتوافر فيها الانسجام والتنسيق بالاضافة الى التمثيلية السياسية. أما في المغرب فقد أصر الملك على أن يعين كل وزير حتى يشعر كل منهم أنه "الخادم المطيع". وقد أكد مرة في احدى خطبه أنه في مستطاعه أن يعين "سائقه الخاص في منصب أيد وارد".

كما ينص الفصل الخامس والعشرون أن "برأس الملك المجلس الوزاري". ومعلوم أن هناك مجلسان: مجلس للحكومة يرأسه الوزير الاول، ويتناول القضايا الروتينية، بينما نص الفصل الخامس والستون صراحة على القضايا التي تحال على المجلس الوزاري للبث فيها وهي:

"القضايا التي تهم السياسة العامة للدولة". "الاعلان عن حالة الحصار". "اشهار الحرب". "طلب الثقة من مجلس النواب قصد مواصلة الحكومة تحمل مسؤولياتها". "مشاريع القوانين قبل ايداعها بمكتب مجلس النواب". "المراسيم التنظيمية". "المراسيم المشار اليها في الفصول ٦٨، ٦٩، ٤٤، ٥٤ من هذا الدستور". "مشروع المخطط". "مشروع تعديل الدستور".

ويتضح جليا كيف يستولي رئيس الدولة على كل صلاحيات الحكومة ويجردها من أية مبادرة يمكن أن تقوم بها. وهو في الواقع منسجم تماما مع الطبيعة الاساسية للنظام الذي يتدخل في كل صغيرة وكبيرة حفاظا على مصالحه وضمانا لبقائه واستمراره على رأس السلطة.

كما ينص الفصل السابع والعشرون على أن "للملك حق حل مجلس النواب بظهير شريف...". أن رئيس الدولة له متى أراد ذلك أن يصدر بيانا يلغي به "المسلسل الديموقراطي" رغم أنه تم تكوينه وطبخه حسب حاجيات النظام. وقد قام الملك مرتين بتطبيق هذا الفصل: في سنة ١٩٦٥ على اثر أحداث مارس، وسنة ١٩٧١.

وان دل هذا على شيء فانما يدل على ان الهدف الحقيقي من تواجد مجلس النواب وباقي المؤسسات الاخرى، ليس هو القيام بالعمل التشريعي أو المساهمة في الحياة الديموقراطية، بل محاولة النظام لفرض مشروعيته وايهام الرأي العام الخارجي بوجود مؤسسات وحياة ديموقراطية. وقد أكد الفصل الثامن والعشرون من الدستور هذا الواقع عندما نص على أن "للملك أن يخاطب مجلس النواب والامة ولا يمكن أن يكون مضمون خطابه موضوع أي نقاش".

فبالاضافة الى كون شخص الملك مقدس، فان خطاباته و"توجيهاته" منزهة عن أي نقاش، ولا يمكن أن تكون موضع أي حوار حتى من طرف أعضاء البرلمان الذين يعتبرون من طرف النظام "الممثلين الحقيقيين للشعب". ومن المعلوم أن كافة القرارات والاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ينهجها النظام تصل الى الشعب والبرلمان بواسطة خطب الملك التي يوجهها الى "شعبه العزيز". فما هو دور نواب الشعب اذا لم تكن لديهم المقدرة على مناقشة هذه القرارات وهذه الاختيارات، لانها جاءت على لسان الملك الذي يعتبر كلامه بمثابة الاشياء المقدسة التي لا يمكن مناقشتها أو الاعتراض عليها بنص الدستور.

كما يعتبر الملك بنص الدستور هو "القائد الاعلى للقوات المسلحة الملكية وله حق التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية كما له أن يفوض لغيره ممارسة هذا الحق". وهو أيضا الذي يعتمد السفراء لدى الدول الاجنبية والمنظمات الدولية، كما يعتمد لديه السفراء وممثلوا المنظمات الدولية، وهو أيضا الذي يوقع المعاهدات ويصادق عليها. كما أنه هو الذي يرأس المجلس الاعلى للانعاش الوطني والتخطيط، كما يرأس المجلس الاعلى للقضاء، والمجلس الاعلى للتعليم. كما يخوله الفصل الخامس والثلاثين اعلان حالة الاستثناء، ولا يكلفه ذلك أية اجراءات الا استشارة رئيس مجلس النواب، وتوجيه خطاب الى الامة. وبصراحة أن كل هذه الصلاحيات يمكن أن يمارسها الملك الطفل.

المجالس الشكلية

اذا كانت القواعد الدستورية تقتضي أن يمارس مجلس النواب سلطاته التشريعية، ويكون بحق الممثل الحقيقي للشعب بعيدا عن كل تاثير أو توجيه، فان ما يجري في المغرب بعيدا عن كل هذا. فمنذ انطلاقة الحملة الانتخابية والمنظمات السياسية تخضع الى نوع من المراقبة مع تحديد مجال المنافسة، لكون الجهاز الاداري يتكلف بابراز النتائج التي تتناسب مع رغبات النظام. وهذا ما عبر عنه الملك في لقاء له مع اذاعة "فرانس أنتير" سنة ١٩٧٥ حيث قال: "اود ان تكون الحملة الانتخابية التي ستسبق انتخابها سلوك مختلف الاحزاب السياسية صورة طبق الاصل للصورة الواضحة التي اظهروها هم انفسهم خلال هذه المسيرة الخضراء".

وحتى في حالة انتخاب أعضاء مجلس النواب، مهما كانت انتماءاتهم السياسية، فان الشكل الذي وضع به الدستور وحددت به صلاحيات المجالس في المغرب، يضع حدا لاي نشاط يمكن لاي فريق أن يقوم به، فلا يحق لهم مناقشة خطابات "صاحب الجلالة"، التي ترد فيها كل الاختيارات على جميع الاصعدة. وحتى الحصانة البرلمانية ترفع عنهم بمقتضى الفصل السابع والثلاثون الذي ينص على امكانية متابعة أي عضو من أعضاء المجلس والقاء القبض عليه "اذا كان الرأي المعبر عنه يحاول في النظام الملكي او الدين الاسلامي او يخص ما يحل بالاحترام الواجب للملك".

فاذا كانت كل المشاريع وكل القرارات والاختيارات

السياسية والاقتصادية تصل الى مجلس النواب بواسطة الملك، فمعنى هذا أن على عضو مجلس النواب ألا يناقشها أو يطعن فيها، والا عرض نفسه للهلاك. فهل يعتبر أعضاء مجلس النواب في هذه الحالة ممثلين حقيقيين للشعب، أم ان النظام يريد منهم أن يكونوا مجرد أدوات توءدى دورها في التصفيق والمصادقة على ما تسمع وما توءمر. وهذا ما عبر عنه الملك الحسن في خطاب عيد الفطر سنة ١٩٧٦ بقوله: "على هوءلاء الاشخاص الذين سيتقدمون للانتخابات أن يعلموا أنهم كيفما كان الحال ملزمون بمقاييس الدستور، مرغمون على التساكن في المستقبل، فلينجنبوا كل ما من شأنه أن يجرح العواطف" واضاف "هذا كله يقتضي منا أن يكون الجميع ملتفا حول ملك هذه البلاد ليختار للبلاد ما يسعدها من برامج. اذن فالعملية كما أقول ليست عملية حزبية أو عملية تنحصر في هيئة من الهيئات".

وبنفس القناعة تم انجاز الانتخابات الجماعية. فاذا كان الجهاز الاداري قد أعاد النظر في ظهير يونيو ١٩٦٠ المنظم للجماعات البلدية والقروية، بحيث تم ادخال بعض التعديلات عليه، تخول لرئيس الجماعة التمتع ببعض الصلاحيات مع بقاء وصاية ممثل وزارة الداخلية. وحتى هذه الصلاحيات الطفيفة التي أسندت الى روءساء المجالس، فقد رافقها تعديل جوهري، غيّر رأسا على عقب روح الهدف المتوخى من هذه الجماعات، اذ بمقتضى نفس الظهير أصبح رئيس الجماعة يعيّن بواسطة "ظهير ملكي"، الشيء الذي يولد ازدواجية توءدي الى الخلط بين صفته كمنتخب من طرف المواطنين وبين تعيينه كموظف سامي تابع للجهاز الاداري.

وقد شرح وزير الداخلية هذا التعيين في ندوته الاذاعية بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٨٦ قائلا: "روءساء المجالس يعينون بظهير من صاحب الجلالة، فهم مساعدون مثل الوزراء والعمال وبالتالي تكليف ومسوءولية، ولا يمكن لرئيس المجلس أن يتقهقر حتى يستحق الثقة المولوية".

وباختصار فان النظام لا يرغب من خلال هذه الموءسسات الا الى اضفاء المشروعية على حكمه الاستبدادي ونظامه المتعفن، وهو لايرغب الا في العناصر التي توءمن حقيقة بفراغ محتوى هذه الموءسسات، مهما الوحيد أن تتقاضى رواتبها، وتوسع مصالحها، ومصالح الطبقة التي تنتمي اليها، ولا يرغب بثاثا في وصول الممثلين الحقيقيين للشعب، ليدافعوا عن مصالحه، ويفضحوا التسلط الذي تعاني منه الجماهير، وقد كان الحسن صريحا في الخطاب الذي القاه بمناسبة عيد الفطر سنة ١٩٧٦ عندما قال: "فعلى المرشحين الذين لا يوءمنون بنظامنا ولا يوءمنون بموءسساتنا، ولا يوءمنون بالحفاظ على أصالتنا، عليهم ألا يتخذوا هذه الانتخابات مطية للوصول الى أهدافهم".

فالتعديلات التي طرحت أمام الاستفتاء يوم ٣٠ ماي ما هي في الحقيقة الا تعديلات شكلية تتناسب مع الاختيارات التي تبناها النظام، وهي تجميد النشاط السياسي في البلاد، وتثبيت الركود وغلق الباب حتى أمام هذا الجزء الضئيل من الحرية التي تتحرك على هامشها القواعد المناضلة لتوعية الجماهير. وهكذا، قرر النظام تمديد فترة انتخابات أعضاء مجلس النواب من أربع سنوات الى ست سنوات لتتزامن الحملة الانتخابية النيابية مع الحملة الانتخابية للمجالس البلدية والقروية والغرف المهنية.

وقد أوضح رئيس الدولة ذلك في خطابه يوم ١٥ ماي بقوله: سوف تقع حملة انتخابية واحدة في ظرف شهر أو شهر ونصف، اذ ذاك سيمكن للانسان أن يتحمل ما لها من عباب وأمواج وخلافات وخطب ومهرجانات. وخلال ست سنوات ستعود السلم السياسية في البلاد".

وهكذا قرر النظام أن يمنح الشعب المغربي ومنظماته شهرا واحدا كل ست سنوات يخرج فيها، لافراغ جعبته، وهذه الصورة غير بعيدة تماما عن المهرجانات الفولكلورية التي تنظم هي على الاقل مرة كل سنة، وهي أيضا غير بعيدة عن اللقاءات الدولية في مجال الرياضة التي تنظم كل أربع سنوات، غير أن هذه الاخيرة تخضع الى قواعد يتكافوء فيها الكل أمام الحظوظ المتاحة أمامه، بينما الانتخابات في المغرب تعرف مسبقا نتائجها. وهذا التعديل الذي طرأ على الفصلين ٤٣ و٩٥ من الدستور، ما هما في الحقيقة الا تحصيل للحاصل وتقنين للواقع.

والسوءال الذي يطرح نفسه بالحاح، هو لماذا لم يتم طرح كل التعديلات دفعة واحدة، عوض أن تتم على دفعتين؟ لقد كانت العملية مقصودة من طرف النظام فهو يهدف الى انتزاع البيعة لـه، وهي الاساس، ويجب أن يساهم الكل في هذه اللعبة، وهو ما عبر عنه وزير الداخلية في الندوة الصحفية التي عقدها غداة استفتاء يوم ٢٣ ماي، حيث قال: "ان الانسياح البارز من هذه الاستشارة يكمن في أنها تحولت الى تحديد حقيقي للبيعة لصاحب الجلالة (...) من طرف جميع المغاربة فرادى وجماعات على اختلاف مذاهبهم السياسية والنسبية والاجتماعية".

أما استفتاء يوم ٣٠ ماي، فقد تعمد النظام فصله عن الاستفتاء الاول، حتى يفصل بين ما يمس "بالبيعة"، وما هو تقني، كما عبر عن ذلك الملك في خطابه يوم ٢٣ ماي، وهو يتحدث عن التعديل المقترح على الفصلين ٤٣ و٩٥: "فهذه المسالة أعتبرها بالنسبة للوطن جزئية تماما، جزئية مهمة، ولكنها على كل حال جزئية لا تمس العمق ولا تمس الديموقراطية ولا تمس الدستور".

ومرة أخرى، يفصح النظام المغربي عن حقيقة نواياه وأهدافهالمبيتة نحو خدمة مصالح الطبقة الحاكمة، وتثبيت أقدامها في الحكم وابتزاز مصالح الشعب المغربي التي تداس يوما بعد يوم، تارة باسم القضية الوطنية وأخرى باسم السلم الاجتماعي... ولكن كما يقال حبل الكذب قصير وان غدا لناظره قريب... ■

كلمة العدد

توالت في الشهور الاخيرة عدة أحداث بالمغرب، بدءا من مهزلة الاستفتاءات الى مناظرة التعليم، مرورا بـ"العفو" الجزئي الانتقائي وتخفيض الاكريـــة..

لقد خلقت مهزلة الاستفتاءات جوا من الاستياء العام حتى لدى أشد المتحمسين دفاعا عن ما سمي بالمسلسل الديموقراطي. لقد كانت هذه الاستفتاءات مناسبة لابراز مدى هشاشة الاجماع الوطني ووهانة الاسس التي يقوم عليها "الاستقرار السياسي". فلترميم هذا الوضع المهتز ولانقاذ ما يمكن انقاذه عمد النظام الى مجموع الاجراءات السالفة الذكر لاسترجاع المبادرة والتحكم فيها جيدا. وهدف النظام هو أولا تفادى انفساخ الاجماع الوطني، فقد أصبح واضحا أن هامش المناورة تقلص بشكل ملحوظ أمام القيادات المتورطة في الاجماع ولم تعد لها القدرة الدعائية الكافية للتبليل والتبرير، خصوصا في ظل أزمة خانقة محتدمة على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويهدف النظام ثانيا الى تمهيد الاجواء لمبادراته القادمة والتي تسير في نفس الاتجاه الاول، سواء أكان ذلك بخصوص حل مشكلة الصحراء بشكل من الاشكال، ولو أدى ذلك الى التنازل مجددا على أجزاء من التراب الوطني، أو تشكيل ائتلاف حكومي جديد، أو الاثنين في آن واحد. أما الهدف الثالث للنظام، فهو خلق نوع من التعتيم والغموض سيرا على نهجه الدائم: السياسة مع النخبة ولها. فالاجراءات الاخيرة لا تندرج في اطار متكامل علني وصريح، بل مطروحة عمدا بشكل معزول حتى لا تتكشف كل الاوراق دفعة واحدة وحتى تضمن كل الشروط لانجاح اللعبة ومرورها في سلام. ان هذا المنطق ليس غريبا على نظام تقوم سياسته على تجاهل الجماهير واعتبارها مجرد رعية طائعة خانعة ليس لها أن تفكر مجرد التفكير في فيم ألغاز المحترفين. غير أن هذه الاساليب مهما بلغت درجة الاتقان في صياغتها وسلوكها تبقى قاصرة كل القصور عن تغطية الواقع الموضوعي العنيد: تدهور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية لاوسع الجماهير الشعبية بشكل مريع. ان الحلول والاجراءات الترقيعية والاخراجات المسرحية لا يمكنها أن تغطي الغابة بشجرة، ولا يمكنها أن تثني من عزم الجماهير الشعبية الكادحة وتصميمها على مواصلة نضالها المستميت من أجل فرض مطامحها، وأساسا توفير الامكانيات الحقيقية والفعلية للعمل الديموقراطي المبدع وفك حالة الحصار والنفي المضروبة على كل الطاقات الحية داخل البلاد وخارجها..

ان القوى الديموقراطية الحية مطالبة اليوم أكثر من أي وقت مضى، بسلوك نهج الحذر واليقظة من مناورات النظام لتعريتها وفضحها وتوضيح الرؤية لدى المناضلين والجماهير عامة. ان طريق الاجماع والمبادئات محكوم بالفشل الذريع. فقد ينجح في خلق الضبابية والغموض لفترة مؤقتة، لكنه سينتهي حتما بوضع كل واحد في موقعه الصحيح: موقع الجماهير الشعبية والنضال ضد واقع النهب والاستغلال أو موقع التحالف والتناغم لغير رجعة.

ملف

"المسلسل الديمقراطي" بين المفاهيم المخزنية والمتاهات الأصلاحية

من البديهي أن الممارسة السياسية للنظام المغربي ما هي الا تعبير حي عن مصالح قاعدته الاجتماعية: الطبقة الاقطاعية الرأسمالية المتمادية في استغلال جماهير شعبنا وتسخير طاقاته الاقتصادية والبشرية لصالح الرأسمالية العالمية. وخدمة لهذه الاهداف الاستغلالية بالذات، اعتمدت سياسة النظام محورين أساسيين:

* ابعاد الجماهير الشعبية من مراكز التقرير عن طريق القمع المنهجي كوسيلة أساسية لحفظ وصيانة السلطة في شاكلة حكم مطلق يكاد يكون حكما فرديا مشخصا..

* المناورة السياسية و"الانفتاح" تجاه الفئات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة وجماعات التقنوقراط والمنتفعين، مقابل تكريس العداء تجاه أوسع الجماهير الشعبية وقواها الثورية.

وجوهر هذه السياسة هو نفسه الذي مارسه المخزن تاريخيا عندما كان يواجه جماهير الشعب بقوة الحديد والنار، من أجل فرض سيطرته عن طريق الغزو العسكري ويسعى في نفس الوقت الى التفاوض مع بعض القبائل والتركيز على رؤسائها وقادتها بهدف جلبهم اليه ودمجهم في النظام المخزني، والعمل على زرع التفرقة وسط القبائل وتنمية مصالح بعضها على حساب البعض الاخر، وفقا لمبدئه المعروف والقار: "فرّق تسد".

واذا كان النظام الراهن قد احتفظ بهذا الجوهر، فانه قد عمل أيضا على اضفاء حلة من "العصرنة" و"الدمقرطة" على سياسته المخزنية العتيقة، وهو ما تجلى خلال السنوات الاخيرة فيما سمي بـ"المسلسل الديموقراطي"، والذي لا تختلف طبيعته في شيء عن طبيعة الخط السياسي الذي نهجه النظام باستمرار في عهد الاستقلال الشكلي، وقوام هذا الخط: ابعاد الجماهير عن مراكز التقرير والتسيير بواسطة القمع، كاستراتيجية، والانفتاح والمساومة مع الفئات الوسطى كتكتيك ومناورة سياسية..

ومما لا شك فيه، أن سياسة "الانفتاح" قد لقيت تجاوبا من جهة لدى البورجوازية المتوسطة القاصرة والعاجزة تاريخيا عن أداء دورها الوطني المناهض للاقطاع والامبريالية، ومن جهة أخرى لدى بعض الفئات البورجوازية الصغيرة ومجموعات التقنوقراط والمنتفعين. وهو ما تجلى في مواقف وممارسة الخط الاصلاحي الدخيل على الحركة الاتحادية، والذي يجسد في نفس الوقت امتدادا ممسوخا لحركة "الاحتماعية الديموقراطية" العالمية.

انه بدون هذا التجاوب، وتلك المساهمة النشيطة للتيار الاصلاحي في "المسلسل الديموقراطي"، والتركيبة التي منحها اياه باسم الجماهير ونيابة عنها، لما حقق النظام ما حققه من تشويه للديموقراطية، واستفادة لصالح الحكم المطلق المتستر وراء الشعارات والمزاعيم الجوفاء.

ضمن هذا الاطار العام، سنتعرض لـ"لمسلسل الديموقراطي" المذكور، مركزين على فضح نوايا الحكم ومخططاته، وموضحين في نفس الوقت دور التيار الاصلاحي، وما ألحقه من أضرار بقضية الديموقراطية الحق.

المفاهيم المخزنية

ان النظام المغربي كان دوما ولا يزال صريحا في طرحه لمسألة الديموقراطية في المغرب. فلطالما ردد أن الديموقراطية بالنسبة له لا تعدو أن تكون صيغة للتساكن: تساكن الحاكمين والمحكومين. فما يهمنا هنا ليس الدخول في مجادلات عقيمة حول النوايا الحقيقية للنظام من وراء "تجاربه الديموقراطية" ولكن تبيان أهدافه الانية والبعيدة وكيفية توظيفه لهذه التجارب لخدمة هذه الاهداف.

في هذا الاتجاه يمكن القول أن الحرص الدائم للنظام كان ولا يزال هو احداث أكبر ما يمكن من الرواح السياسي. فالطابع الاساسي للخطاب الايديولوجي السياسي للنظام، يبقى هو الازدواجية. فمن جهة نجد المفاهيم المغرقة في التخلف الاقطاعي الرجعي ومن جهة ثانية نجد التهافت الليبرالي اللهجة والشكل.

ويمكن تلخيص المفاهيم السياسية للحكم في جملة مبادئ تشكل منطلقات ممارساته السياسية.

ـ مبدأ قداسة الشخص والعائلة: وهذا المبدأ اذ يعكس استمرارية العقلية المخزنية، فانه يهدف الى وضع قمة النظام في معزل عن الصراع، أي في موقع الحكم المتعالي فوق الجميع..

ـ مبدأ حرمة النظام وقيمه وعدم جواز المس بهما أو حتى التفكير في ذلك. فأي تعامل أو لعبة سياسية كانت يجب أن تندرج في هذا الاطار الواضح: اطار احترام الهيكل العام وتجنب المساس به. أو بتعبير آخر، يستمد العمل السياسي مشروعيته من مشروعية النظام القائم والقيم السائدة.

ـ ضرورة تواجد جماعات وهيئات سياسية، شريطة عدم السماح لاحداها بالتقوى أكثر من اللازم وتشجيع التنافس والصراع فيما بينها. وذلك لتشكل هذه الهيئات حزاما واقيا بالنسبة للنظام يخفف من وقع الازمات ويشكل مجالا للتنفيس عنها..

لقد شكلت الدساتير باستمرار تقنينا لهذه المفاهيم واطارا يكفل للنظام امكانية التحكم في زمام اللعبة السياسية والقدرة على تمطيطها أو توقيفها حسب الظروف المرحلية المعينة. فالدستور الممنوح الذى يؤطر التجربة البرلمانية الاخيرة، لا يترك أى مجال للغموض أو اللبس في هذا الصدد. (انظر ملف الاختيار الثورى عن الدستور ـ العدد ٤٨). وهو يعكس بدقة متناهية أوضاع السلطة في المغرب، حيث تلتقي خيوطها كلها في يد الملك المجسد للحكم المطلق دستوريـــا.

ان هذه المفاهيم وصيغها القانونية، توضح بجلاء ماذا يعنيه النظام بتعريفه للديموقراطية على أنها برنامج للتساكن والتمازج، بل عبر عنه بوضوح أكثر، لمن يعاني من عسر في الفهم، عندما حدد في الاستفتائين الاخيرين، المدة الزمنية المخصصة للصراع السياسي بشهر أو شهر ونصف، مرة كل ست سنوات.

ان الهدف الثابت للنظام، من تجاربه الديموقراطية، هو التنفيس عن أزمته وتثبيت شرعيته من وراء واجهة برلمانية لا تمس احتكاره الفعلي للسلط. ولخدمة هذا الهدف المعلن، حرص ويحرص باستمرار على افراغ الديموقراطية من محتواها الحقيقي وتمييعها، بجعلها مجرد لعبة تنافس سياسي يتصدر دفتها من موقع "الحكَم" الابوى الذى تتهافت عليه كل الاطراف للتظلم والتباكي على أعتابه. لكن النظام واع في ذات الوقت لضرورة سجن الحركة الوطنية في قفص هذه الحلقة المفرغة. ومن ثم كان توجهه باستمرار لجر القيادات وتوريطها.

ان مراجعة قصيرة لحلقة الانتخابات المفرغة التي عرفها مغرب الاستقلال الشكلي، بدءا من معارك انتخابات المجالس البلدية والقروية في مطلع الستينات والتجربة البرلمانية الاولى.. وصولا للتجربة الاخيرة، لتبرز الحقيقة الثابتة التالية:

تهافت النظام لتنظيم الاستفتاءات الدستورية والانتخابات كلما عصفت به الازمات، لتطويق انعكاساتها حرصا منه على ضمان استمرارية نوع من النشاط السياسي (أو على الاصح الرواج السياسي) في ظل استقراريته كنظام، وتثبيت مشروعيته.

لكن هذه المراجعة، تبرز من ناحية أخرى، تردى موقف الحركة الوطنية ـ من خلال مواقف قيادتها ـ بالنسبة للمعارك الانتخابية. فمن موقع التصدى النضالي والمواجهة السياسية في المعارك الاولى، انتقلت الحركة الوطنية الى موقع التزكية والدوران في فراغ المؤسسات الشكلية.

فالتجربة الاولى كانت بالنسبة للقوى التقدمية الديموقراطية مجالا نضاليا تمكنت فيه من تحقيق نجاحات هامة، لا بحساب المقاعد ولكن بالمردود النضالي. يقول الشهيد المهدى بنبركة في هذا الصدد: "الحقيقة أن المعركة الانتخابية انما كانت احدى الواجهات التي نخوض من خلالها النضال في المغرب لتصفية الاوضاع الفاسدة الناتجة عن تحكم الاستعمار الجديد وتحالفه مع الاقطاع المحلي والمصالح الاحتكارية.

وقد نجحنا في اعطاء هذه المعركة صبغتها الحقيقية حتى لا يغتر شعبنا العربي في المغرب ويظن أن مجلس النواب من شأنه أن يتقدم بالبلاد على طريق الحياة الديموقراطية الصحيحة. فقد أدرك الناخبون أن الانتخابات انما كانت حلقة من مخطط الاستعمار الرامي الى تركيز سيطرته من وراء واجهة برلمانية تبقى على الحكم الفعلي محتكرا في يد عملائه ومسخرا لخدمة مصالح الرأسمالية الاجنبية المستغلة".

ان أهم ما تبرزه هذه المقولة، هو أن سر نجاح القوى الديموقراطية وعلى رأسها الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في تلك التجربة، هو تركيزها على فضح وتعرية النظام ومخططه وعلى توعية الجماهير الشعبية بحدود اللعبة وأبعادها.

فما الذى جعل مسلمات الامس وبديهياته تصبح موضع طعن وتشكيك من طرف البعض حاليا؟ ما الذى تغير في جوهر النظام وطبيعته حتى يتسابق هذا البعض على دور "المعارضة البناءة"... أسئلة كثيرة تطرحها التجربة الانتخابية الاخيرة على المناضلين الديموقراطيين الغيورين. فماذا عن التجربة الاخيرة؟ وماذا عن مواقف وممارسات الخط الاصلاحي فيها؟

التجربة البرلمانية الاخيرة

ليس المقصود هنا الخوض في تفاصيل هذه التجربة، فقد تناولتها الجريدة طيلة السنوات القليلة الماضية. ان المطروح هو ابراز الجوانب الرئيسية في هذه التجربة لاستخلاص دروسها الرئيسية وتحديد المهام الاساسية التي يجب أن يتمحور حولها النضال الديموقراطي ببلادنـــا.

جاءت التجربة الديموقراطية الاخيرة من صلب "مسلسل التحرير والديموقراطية" كقناة لاستثمار النتائج السياسية التي حققها النظام من خلال تبنيه الخياني الاستعمارى للقضية الوطنية. فبعد أن فك عزلته الداخلية وأحاط نفسه بصمام الامان المتجسد في "الاجماع الوطني"، انتقل الى مرحلة توطيد هذه المكاسب وتوسيعها.

لقد استخدم النظام كل الوسائل، القديم منها والمستحدث لانجاح مخططه هذا، خاصة بعد أن ربح نصف المعركة بمجرد قبول بعض القيادات الوطنية تزكية الدستور الممنوح الذى رفضته في الماضي، ودخلت الانتخابات بشروط شكلية تعرضت هي نفسها للمناقضة والتراجع.

أما الوسائل التي جندها النظام لتمرير اللعبة بالشكل الذى يريد، فيمكن طرحها باختصار كالاتي:

١ ـ التلاعب في اللوائح الانتخابية والتحكم في التقسيم الجغرافي بالشكل الذى يحد من القوة الانتخابية للجماهير الكادحة. استخدام تقنية الالوان

الغموض والبلبلة عن طريق الخلط.

٢ ــ أسلوب الترغيب، بتنظيم الحفلات الباذخة
اوى وتوزيع الزيت والدقيق... واغراءات أخرى.

٣ ــ أسلوب التهديد والقمع المباشر الذى وصل
جة مكشوفة في عدة مناطق.

٤ ــ أسلوب التزوير المعهود، بالتلاعب بصناديق
ومضايقة بعض لجان الفرز والحيلولة دون قيامها
بشكل عادى ونزيه.

وبطبيعة الحال فان هذه الاساليب والمناورات
ها لا تخرج عن نطاق ممارسات الحكم المعهودة
ابات والاستفتاءات. وكلها أساليب كانت متوقعة
ظاهرة للعيان قبل وخلال وبعد الانتخابات.
ا كان الحال، لا تشكل جوهر المشكل. فقبل
ن نزاهة العملية الانتخابية في حد ذاتها أو
ها، هناك مشكل الاطار الدستوري الذى تجرى
باط "التجربة اليدموقراطية" بالوضع السياسي
فالمسالة ليست في عدد المقاعد ولا في

التلاعب الادارى بعملية الاقتراع. ذلك أن "المؤسسات"
الناتجة عن هذه الانتخابات محكوم عليها مسبقا بالشلل.
فالدستور رغم كل الشكليات، يقنن في العمق وضعية الحكم
المطلق، والمؤسسات النيابية لا تعدو أن تكون في نطاقه
مجرد قوالب فارغة، دورها تزييني وتمويهي أكثر منه
فعلي وعملي.

ان متابعة لسير البرلمان الحالي، تبرز هذه
الحقيقة الناصعة. فها هو ذا البرلمان يدشن دورته السابعة
في وضع لا يحسد عليه. فالحكومة ــ أى الجهاز التنفيذى
دستوريا ــ لم تقرر بعد فيما اذا كان التعديل الدستورى
الذى يطيل عمر البرلمان برفعه من أربع الى ست سنوات،
ينطبق على البرلمان الحالي أم على المقبل. وريثما
تأخذ الحكومة قرارها، يبقى أن البرلمان جسد طوال
دوراته الست الماضية اداة حقيقية لتزكية وتمرير سياسة
النظام في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

فبغض النظر عن تحكم الحكومة في سير البرلمان،
مرر هذا الاخير كل المشاريع المتعلقة بالميزانية في اطار
التصميم الثلاثي، تصميم التقهقر الاقتصادى والمزيد

من الافقار للجماهير الشعبية الكادحة. وسيظل قانون الاكرية الذى يزيد من تسلط المضاربين والرأسماليين الطفيليين، "انجازا" تاريخيا لهذا البرلمان الممسوخ.

لكن الملاحظة التي تفرض نفسها هي تواجد البرلمان فقط عندما يتعلق الامر بتقنين سياسة النهب والاستغلال وتكريس التبعية للرأسمالية العالمية. أما عندما يتعلق الامر بضرب الحريات الديموقراطية التي ينص عليها الدستور الممنوح نفسه، كحق الاضراب والحريات النقابية فان البرلمان يكتفي بالتزام الصمت والغياب الكلي. فأين كانت الهيأة التشريعية العليا عندما قامت الحكومة بخرقها السافر لابسط الحقوق الديموقراطية وضربها للكونفدرالية ومناضليها؟ أين كانت عندما كان النظام يسخر طاقات البلاد وأبنائها في خدمة مصالح الامبريالية والاحتكارات العالمية بزايير؟.. ويمكن أن نثير العديد من القضايا الهامة التي تهم الشعب المغربي حاضرا ومستقبلا والتي لم تأخذ من الهيئة المذكورة أدنى اهتمام. وتكفي الاشارة الى القضية الوطنية التي شهدت ولا تزال مزايدات عدة، وكانت ولا تزال موضع مساومات جارية على قدم وساق، دون أن يكلف البرلمان نفسه عناء السؤال عن مجريات الامور فبالاحرى التقرير في قضية حاسمة وهامة كقضيتنا الوطنية.

ان طرح هذه الملاحظات والتساؤلات لا يستهدف أكثر من تعرية الطابع الشكلي للبرلمان الحالي لا لزرع الاوهام في النفوس وانتظار ما لا يمكن انتظاره من مؤسسة خلقت أصلا للتمييع والتمويه.

ففي الحقيقة والواقع، أدى البرلمان الحالي ويؤدى بأمانة فائقة الدور المنوط به:

ـ كواجهة "ديموقراطية لايهام الرأى العام الديموقراطي العالمي بوجود مسلسل ديموقراطي جدى في المغرب.

ـ كاداة لتضليل وتخدير وعي الجماهير الشعبية الكادحة والدفع بها الى اليأس والتريب في العمل السياسي الديموقراطي ووضع الجميع حكما ومعارضة في سلة واحدة في أسوأ الاحوال.

ـ كملهاة بين أربعة جدران، لمحترفي الخطابات السياسية الذين يفهمون التاكتيك على أنه لعب بين الحبال المتشابكة والتي سرعان ما يجدون انفسهم مكبلين بها.

ـ كاداة لاضفاء طابع القانونية والشرعية على السياسة اللاشعبية اللاديموقراطية التي ينهجها النظام.

هذا هو واقع التجربة البرلمانية التي تعيشها بلادنا، وشتان ما بينها وبين تجربة ١٩٦٣، والمواقف التاريخية التي ناضلت من أجلها القواعد الشعبية لتعبيد الطريق نحو الديموقراطية الحقة. هذه القواعد التي أبرزت روحا نضالية عالية ووعيا صلبا في التجربة الانتخابية الاخيرة نفسها حيث عملت على اعطاء المعركة مضمونها الحقيقي وأجوبتها الموضوعية. فليس من باب الصدفة أن اتجه المناضلون القاعديون للشارع مباشرة، للقيام بحملات ميدانية في القرى والبوادى والاحياء الشعبية لتجنيد الجماهير وتعبئتها ضد الجريمة الجديدة التي كانت ترتكب في حق الديموقراطية في واضحة النهار. لقد تحمل المناضلون بصلابة وشجاعة تحديات النظام وزبانيته ولم يرضخوا لتهديداته وقمعه. هذا في الوقت الذى كان فيه أقطاب الاصلاح يمارسون هوايتهم المفضلة: المناورات والتكتكة الصالونية.

ان المعركة الانتخابية التي شهدتها بلادنا في السنوات الاخيرة، شكلت مثالا حيا وساطعا عن ضيق أفق أقطاب الاصلاح ومدى تخلفهم عن المهام النضالية التاريخية الملقاة على عاتق القوى الديموقراطية التقدمية في مغرب اليوم.

عندما باشر أقطاب الاصلاح سياستهم الانحرافية الجديدة من موقع التسلط على أجهزة الحزب واستغلال فترة الشلل التي عرفها، ركزوا تنظيراتهم وتحركاتهم على مسالة أساسية، ألا وهي ضرورة خلق ديناميكية جديدة في الوضع السياسي بالمغرب، تسمح من جهة بانتعاش الحياة السياسية وتمكن من جهة ثانية من "جمع الشمل" واحياء الحزب من جديد.. لقد بدا هذا الطرح مغريا وجذابا، خصوصا وأنه جاء في وقت سادت فيه الخيبة وانسداد الافاق. لكن القواعد أدركت شيئا فشيئا مضامين وأبعاد الديناميكية التي يبحث عنها أقطاب الاصلاح ويعملون من أجلها. ان السؤال الاول الذى طرحته

القواعد ــ ولا يزال مطروحا ــ هو كيف يعقل أن توضع خطة سياسية جديدة دون مراجعة نقدية للتجربة الحزبية مع تحديد المسؤوليات الحقيقية فيها؟

لقد كان موقف أقطاب الاصلاح، ولا يزال، هو رفض أى مراجعة نقدية كانت. ذلك أنهم يعزفون أكثر من غيرهم الخلاصات السياسية والتنظيمية والعملية لهذا العمل النضالي الاساسي. ان التجربة الاخيرة أثبت أن هذه العناصر القيادية لا تهدف الى أكثر من "جمع الشمل" بالمعنى الذى يوفر لها أوراق ضغط ومساومة في لعبة الرواج السياسي الذى تنظره لتعطيه اسم الديناميكية. وقد شكلت المعركة الانتخابية، كما تقدم ذكره، مجالا لتعرية الطرح الاصلاحي وكشف قصوره وتخلفه.

فلنرى أولا، كيف تناول الاصلاح مسألة الديموقراطية؟

الخط الاصلاحي والمسالة الديمقراطية

لقد سجن الخط الاصلاحي نفسه منذ البداية في دائرة مفرغة، أساسها أن القضية الوطنية محور اجماع وطني فوق كل الاعتبارات ومنزه عن كل الحسابات المصلحية الطبقية. ولم يتردد لتثبيت هذا الطرح، في تحريف الاحداث التاريخية الحية، صانعا أسطورة وهمية حول التحالف الوطني المقدس مع الملك الراحل. وعندما لوح النظام بعزمه على تنظيم انتخابات جديدة، تسارع الخط الاصلاحي للركوب على موجة ما أسماه "مسلسل التحرير والديموقراطية" منطلقا من أن:

ــ الانتخابات وسيلة لتحسين "صورة المغرب وسمعته" لدى الرأى العام الدولي، وبالتالي دعما للمعركة الديبلوماسية المغربية في القضية الوطنية.

ــ الانتخابات توفر للبلاد مؤسسات ديموقراطية، مما يشكل دعما "للجبهة الداخلية في وجه المناورات والاعتداءات الخارجية".

ــ مدخلا لتطبيق برامج انقاذ وطني وبخاصة في المجال الاقتصادى الذى وصل مشارف الكارثة.

أما في اتجاه القواعد المناضلة، فقد ركز التيار الاصلاحي تنظيراته البهلوانية على أن المعركة الانتخابية ما هي الا بداية وتدشينا لمسلسل ديموقراطي أوسع سيتنامى وسيتطور مع الزمن بحتمية تاريخية لا تسمح للرجعية بالنيل من المكاسب التي سيتم فرضها، أى أنه مسلسل لا رجعة فيه.

وعلى هذا المستوى زرع أقطاب الاصلاح، جوا من الخلط والغموض حول طبيعة المعركة نفسها. هل هي معركة لفضح طبيعة النظام وتناقضه الجوهرى مع الديموقراطية وتوعية الجماهير وتغذيتها بالمفهوم الديموقراطي الثورى القائم على مبدأ سيادة الشعب؟ أم هي معركة لمواجهة خصوم سياسيين كالاحرار وحزب الاستقلال وحزب التقدم والاشتراكية والادارات المحلية في ظل الرعاية الابوية للنظام "المحايد الحكَم"؟

ان وضعية الغموض هاته، وفرت للتيار الاصلاحي امكانيات التناور والقفز من شعار لاخر على مستوى الممارسة. لكن الشعار الثابت الذى مارس حوله وجعله محور المعركة هو المطالبة بحياد الجهاز الادارى ونزاهة الانتخابات. وحاول من خلال هذا الطرح المشوه من وضع خط وهمي بين الجهاز الادارى والدولة عامة من جهة، والنظام من جهة ثانية. ولان هذا الخط الوهمي يصعب هضمه من طرف المناضلين، وجد التيار الاصلاحي في القوى السياسية الاخرى "عدوا جاهزا" ليصوب نحوه سهامه ويركز عليه حملاته وهجوماته الدعائية.

ان نتيجة هذه التنظيرات البهلوانية على المستوى العملي المباشر كانت هي صرف أغلب الطاقات ــ ان لم تكن كلها ــ في تحريف المعركة عن المضمون النضالي

الحقيقي الموجه ضد النظام، الى معركة "دونكيشوتية" ضد "أعداء الديموقراطية" المجهولين الذين لا يعرفهم الا أقطاب الاصلاح. ان اكبر وهم حاول هؤلاء زرعه في أذهان المناضلين والجماهير عامة، هو نزاهة الحكم وبراءته من كل الخروقات والممارسات اللاديموقراطية. فغداة الانتخابات البرلمانية لم يلجأ زعماء الاصلاح الى استخلاص العبر والدروس من تجربتهم المرة، بل سارعوا لتبرئة ذمة "الجهات العليا". أفلم يتحسّر أقطاب الاصلاح على "عدم تطبيق التوجيهات والاوامر السامية" من طرف الادارات المحلية والشيوخ والمقدمين".. وكأن هؤلاء تحركهم العفاريت، لا التوجيهات السامية نفسها؟

لقد وضع التيار الاصلاحي نفسه توجيها وممارسة، في خط مناقض لطموحات القواعد المناضلة ومفاهيمها. ففي الوقت الذى كانت فيه هذه القواعد تخوض معركة الديموقراطية بمفاهيمها الواضحة وتضحياتها الواعية، سلك "محتكرو الفهم اسلوب الاستجداء والتظلم على النظام، للتدخل لدى "جهازه الادارى المعاق" وانقاذ ما يمكن انقاذه.

وبعد أن افرغت جعبة التيار الاصلاحي من الزاد الكافي لتبرير ما لا يمكن تبريره، حاول ايهام المناضلين بأنه بصدد تدشين مرحلة تصعيد النضال وتطويره. لكن هذا التغيير لم يتعد المستوى الكلامي أو الخطابي، حيث اكتفى بالطعن الشكلي في المسلسل الديموقراطي ونعته أحيانا بمسلسل قمعي في نفس الوقت الذى باشر فيه على مستوى البرلمان سياسة المعارضة البناءة..

ان هذه المحاولة الديماغوجية، ماتت في مهدها. فالوقائع أكبر بكثير من أن تغطيها المناورات اللفظية:

— في ظل "مسلسل التحرير والديموقراطية" هناك مايقرب من ثلاثين مناضلا استشهدوا على يد زبانية النظام في زنازين التعذيب أو في الشارع، كما كان الامر بالنسبة للشهيد عمر بنجلون.

— أزمة اقتصادية اجتماعية لا تكف عن التدهور، تؤدى الجماهير الشعبية الكادحة ثمنها اليومي على حساب قدرتها الشرائية ومستواها المعيشي والصحي والسكني..

— تحكم النظام في كافة السلطات وفي كل مراكز التقرير والتسيير بتجاوز واضح وبتحد حتى للمؤسسات التي صنعها هو نفسه..

— استمرار القمع والارهاب وتطور أساليبهما، حيث تتعرض أبسط الحريات الديموقراطية الدنيا لخروقات يومية سافـــرة.

— القضية الوطنية مرهونة بيد الرجعية المحلية والامبريالية، في الوقت الذى تعيش فيه المنطقة استنزافا بشريا وماديا فظيعا.

— تصريف الطاقات الوطنية استراتيجية واقتصادية وبشرية في خدمة مصالح الرأسمالية العالمية والتآمر على الشعوب وضرب نضالاتها، كما هو واضح في السياسة الخيانية للنظام ازاء القضية الفلسطينية.

هذه هي الوقائع الناطقة التي يعمل التيار الاصلاحي عبثا على القفز عليها، وهي نفسها التي جعلت الاتحاديين الحقيقيين يعملون على توقيف حالة التردى التي تعيشها الحركة، ولبلورة خط سياسي بديل، يتماشى والتراث النضالي للحزب ورصيده وتضحيات شهدائه ومناضليه.

خلاصات

ان الخلاصة الاولى التي يفرضها تحليل وتقييم التجربة الانتخابية في المغرب هي ان أى معركة نضالية كانت اذا لم تنطلق من وضوح تام في المواقف ازاء النظام السياسي والاقتصادى الاجتماعي، واذا لم يتبلور هذا الوضوح على مستوى الشعارات والمهام النضالية اليومية، فان هذه المعركة ليست خاسرة فحسب، بل قد تؤدى الى

نتائج عكسية تماما توقف المسيرة النضالية الحقة ان لم ترجعها خطوات الى الوراء. ان المنطق النضالي السليم يفترض وضوحا في الخط السياسي لخدمة الاهداف الاستارتيجية لنضال شعبنا وليس العكس: توظيف الاستراتيجية لخدمة المناورات التاكتيكية المقطوعة الجذور مع أرضية الواقع الحي.

ان المعركة الديموقراطية مسلسل نضالي طويل وشاق، ولا يمكن، كما يحاول أقطاب الاصلاح، اختزالها الى معركة انتخابية ظرفية. والمعركة الديموقراطية لا تشكل اختيارا تاكتيكيا تفرضه ضرورات الرواج السياسي، بل محورا أساسيا لنضال الجماهير الشعبية وقواها الحية في هذه المرحلة. ان التعامل مع القضايا النضالية الاساسية بمنطق الحسابات الظرفية لا يفيد الا الحكم الرجعي القائم المتسلط على مقاليد السلطة ببلادنا. لقد تمكن الحكم فعلا باستغلاله الذكي لتخلف القيادات الاصلاحية، من تثبيث دعائم سلطته وأخذ نفس آخر بفضل البيعة الجديدة التي حققها.

لقد أدركت القواعد الشعبية بفضل معاناتها وتضحياتها اليومية وبفضل تجربتها المرة مع النظام القائم، عجز الخط الاصلاحي وفشله في تقديم نضال الجماهير الشعبية الكادحة. وهي اليوم تعرف وتعي أكثر من أى وقت مضى أن الجواب النضالي الوحيد على الوضع المتردى السائد، هو اخراج الرصيد النضالي من واقع التوريط، وذلك بوضع حد نهائي لسياسة المساومة مع النظام، واحياء الارتباط الجدلي بتراث الحزب وخطه. ذلك هو الطريق لتصعيد النضالات الجماهيرية وتأطيرها الواعي والفعال، لعزل الطبقة الاقطاعية الرأسمالية. لكن التيار الاصلاحي مصر على التمادى في ذيليته ازاء النظام. ان قرار الانسحاب من التجربة الانتخابية الممسوخة، قرار يتحتم تطبيقه، ليس احتراما للمبادئ فحسب، ولكنه المدخل الرئيسي لاى انطلاقة نضالية حديدة.

ان ما هو مثير حقا للاستغراب، هو أن يلجأ أقطاب الاصلاح الذين يكبلون أيديهم يوميا بأغلال الذيلية للنظام، الى محاولة وضع الاتحاديين الحقيقيين في قفص الاتهام، شاهرين في وجههم سيف التهديد والوعيد، في حين أن مسؤولية الانحراف الواضح تقع على من عمل على توريط الحزب وثراته في تجربة برلمانية مشوهة. ان التسلط على المواقع القيادية والتحصن فيها، خاصية تاريخية معروفة لدى أقطاب الاصلاح. ان القيادة كانت دائما وستظل مسالة مسؤولية والوفاء بهذه المسؤولية. لكن جواب التيار الاصلاحي وقادته، كان باستمرار ــ ولا يزال على حاله ــ هو التهرب من المسؤولية التاريخية وتمييع التنظيم وتحميد أجهزته. وهذا موقف ليس بغريب على من يتعامل مع التنظيم ومع المناضلين بنفس المنطق المخزني: منطق البيعة والطاعة العمياء.. فبعد أزيد من ربع قرن على الاستقلال الشكلي، لا تعاني الجماهير من العمى الجشع للبورجوازية الكومبرادورية، بل هي أكثر من ذلك ضحية قيادات بورجوازية صغيرة متخلفة واقعا وآفاقا عن المهام التاريخية التي تفرضها متطلبات نضال شعبنا. ان التخلف التاريخي لهذه القيادات يؤثر بالسلب على مسيرة النضال ضد النظام القائم، لكنه بأى حال من الاحوال، لن يوقفه. لقد أبرزت زعامات الاصلاح قصورها وعجزها عن تحقيق أدنى الطموحات الاصلاحية. فتخلفها التاريخي وذيليتها يوقعانها باستمرار في أحط مواقع الاستسلام، ويجعلانها تبحث عن أى حل ممكن ولو كان بالتحالف مع الشيطان. فخاصيتها الاساسية هو الخوف والتريب من أى تنظيم محكم، وتفضل عليه الاطار الجماهيرى المائع الذى يوفر لها كل امكانيات التناور دون محاسب أو رقيب. لكن "تكتكاتها" تنتهي دوما بالفشل الذريع الذى لا تنفع معه لا الاخراجات المسرحية البالغة الدقة، ولا هالات الاشخاص واساطير جهادهم... لقد عانت الحركة الاتحادية كثيرا من التشخيص والذاتيات والزعامات. وهي لذلك مصممة اليوم على أن لا تقع في نفس الفخ: فالمهم ليست هي الهالات والضجيج الاعلامي ولكن المواقف الواضحة الملموسة من الوضع المتردى الراهن. وأساس هذه المواقف وجوهرها: وضع حد للمهزلة "الديموقراطية"، وشق طريق النضال الديموقراطي الصحيح في اتجاه فرض السيادة الشعبية.

ان تحقيق هذا التغيير سيأخذ أبعاده النضالية الحقيقية اذا ما اقترن بعمل دؤوب جدى وملموس في اتجاه خلق الجبهة الوطنية الديموقراطية العريضة كنقيض لـ"لاجماع الوطني" حول العرش والجرى وراء الحلول الفوقية الملغومة.■

جدلية القمع و"الحوار"

تميز الوضع السياسي العام في المغرب خلال الاشهر الاخيرة بمفارقة ـ قد تبدو غريبة للوهلة الاولى ـ تتمثل في ازدواجية مسلسل القمع من ناحية، مع محاولة انقاذ "الاجماع" عن طريق سلسلة من "الحوارات" و"المناظرات الوطنية" من ناحية ثانية.

ان لجوء النظام الى شن حملة قمعية واسعة لا يخرج عن نهجه الدائم في مواجهة مطالب الجماهير وتحركاتها النضالية بالعنف الاعمى، هذه المطالب والتحركات التي تنطلق من تعمق خطورة الاوضاع بشكل مضطرد، فشلت كل محاولات النظام في تبريرها أو طمسها كليا. ولعل تدهور الاوضاع التعليمية أبرز مؤشر على ذلك. فازاء تنامي وعي الجماهير الطلابية والتعليمية بأوضاعها، وازاء فشل مناورة ايفران التي أراد لها النظام أن تشكل في نفس الوقت اطارا للتحكم في الدخول الجامعي، ومدخلا لفرض مشروع "الاصلاح الجامعي" واحتواء الحركة الطلابية.. لم يبق للنظام، تماشيا مع أساليبه المخزنية في الحكم، الا تشهير سيف الارهاب في محاولة يائسة لتجميد الساحة الجامعية أو اضعافها على الاقل .لكن الجماهير الطلابية بينت من جديد عزمها على سلوك طريق النضال بحزم من أجل الدفاع عن حقوقها المادية والمعنوية، كما أظهرت استياءها من الممارسات الاستسلامية التخاذلية، وادانتها للذهنية المتخلفة التي تتعامل مع المنظمات الجماهيرية بمنطق التحكم والهيمنة.. أو تقديم الخدمة الواضحة لاعدائها كلما أفلتت زمام هذه المنظمات من يد أصحاب الذهنية المتخلفة الضيقة، وتحديدا: الاصلاحيين المغامرين بكل تلاوينهم القديمة والجديدة...

والواقع أن نضالات الجماهير الطلابية، وما تعرضت له من أساليب قمعية خطيرة (اعتقالات ومحاكمات الطلبة في كل من جامعات فاس والرباط ووجدة، اضافة الى انتهاك حرمة المؤسسات الجامعية ومواجهة الطلبة والطالبات بأساليب العنف، مع اقفال كلياتهم...) ما هو في الحقيقة الا تعبير في شكل حاد وجلي عن الازمة العامة التي أدت اليها سياسة النظام، والنضالات البطولية التي تخوضها الجماهير في مختلف القطاعات والتي يواجهها النظام كعادته، بمختلف أساليب القمع والتشريد كالطرد الجماعي للعمال ومحاكمتهم لمجرد قيامهم باضراب شرعي، والمحاكمات السياسية المستمرة، كتلك التي يتعرض لها المناضلون الاتحاديون في كل من أقاليم تزنيت ومراكش وخنيفرة. أو تلك التي تشمل المناضلين المعتقلين بمكناس سابقا، واعتقال المسؤولين عن جمعية حقوق الانسان أنفسهم. اضافة الى حجز الصحافة الديموقراطية كما حدث مؤخرا لجريدتي البيان، والتضييق على الحريات العامة...

ان النظام، في الوقت الذى يشدد فيه على التنظيمات الجماهيرية وعلى الجماهير الكادحة، يدعو الى "الحوار"، وتنظم له "المناظرات" والمشاورات التي يتهافت عليها البعض دون أدنى استفادة من سابقاتها، بل وتحديا لشعور المناضلين والجماهيـــر.

وليست "مناظرة الفلاحة" الاخيرة الا حلقة من مسلسل متكامل الجوانب، الغاية منه تجنب انفساخ "الاجماع الوطني" المزعوم عن طريق تجريد المشاكل التي تعاني منها الجماهير الشعبية من أسسها الطبقية الواضحة، وتقديمها على شكل "مشاكل وطنية" تستوجب التعاون الوطني، وتظافر جهود كل الاطراف ـ خصوصا منها "المعارضة البناءة" ـ من أجل ايجاد حلول "واقعية" تسمح للنظام بتثبيت شرعيته، وبزرع اليأس والشك في نفوس الجماهير...

واذا كان اللجوء الى سياسة "المناظرات" تعبيرا واضحا عن عجز النظام في مواجهة الاوضاع التي خلقتها اختياراته اللاشعبية، فانه يعبر في نفس الوقت عن عجز الخط الاصلاحي المغامر الذى قبل بالدخول في "مسلسل" يجني ثماره النظام ويدفع به الى آخر نهاياته المنطقية.

وهكذا، نرى أن استعمال لغتي العنف و"الحوار" يندرج في اطار مخطط واحد لا يتجزأ، أساسه حرص النظام على التعامل مع القوى الوطنية كقيادات تستحق "الاحترام والحوار"، وكقواعد مناضلة "تخل" بالامن العام ولا تحترم قواعد ذلك الحوار.. انه دائما منطق نقل التناقضات الى صفوف الحركة الوطنية، وربح الوقت لتحضير مخططات جديدة "لتسوية" الوضع الداخلي، هذا مع العلم أن النظام، على الصعيد الخارجي، يحاول تعزيز مشروعيته عن طريق التظاهر بخدمة القضية الفلسطينية التي كان السابق الى معاداتها وتنسيق الجهود مع الرجعية العربية والامبريالية ضدها، وأيضا عن طريق ركوب موجة "الاشتراكية الافريقية" التي يتزعمها أقطاب الرجعية من بورقيبة الى سنغور...

ان الرد على مخططات النظام وسياسته يتطلب من كل الروافد التقدمية المخلصة في المغرب، الخروج من دائرة رد الفعل التي يريد النظام أن يسجنها فيها، والانتقال الى موقع المبادرة والنضال، عملا، على فك "الاجماع الوطني" المزعوم بكل "تاكتيكاته" الاصلاحية، ومن جهة ثانية، العمل على اعادة بناء الاداة السياسية والتنظيمية في خضم نضال الجماهير ببرنامج واضح الاهداف والاساليب.

انهما مهمتان متكاملتان لا معنى للواحدة بدون الاخرى، وهما مقياس خدمة مصالح الشعب وأهدافه.

أضواء على طبيعة النظام المغربي

في سنة ١٩٧٠، نشر الباحث الامريكي "جون واتربورى" كتابا تحت عنوان: "أمير المؤمنين ـ الملكية والنخبة السياسية"، ترجم للغة الفرنسية سنة ١٩٧٩، في طبعة مضاف اليها ومنقحة على ضوء التطورات التي عرفتها البلاد خلال تلك الفترة.

ويتضمن هذا الكتاب عدة فصول تحتوى على معلومات ومعطيات مفيدة لتحليل طبيعة النظام وتشريح الاساليب التي يعتمدها لممارسة حكمه المطلق.

وتعميما للفائدة، نقدم فيما يلي ترجمة مقتضبة لجزء من الفصل السابع، مع الاشارة الى أن التحليلات والتوجيهات التي تضمنها الكتاب لا تمثل سوى رأى صاحبها، مع التأكيد على أهمية المعطيات وكذا بعض التقييمات التي تعرض لها الكاتب.

استراتيجية القصر

يبدو في غالب الاحيان أن القصر ليست له استراتيجية على المدى البعيد تتجاوز أمله في انجاح تكتيكاته على المدى القريب الا أنه يمكن استجلاء بعض الخطوط العريضة لسياسة عامة وأكثر منهجية، يمكن تلخيصها في النقط الاساسية الاتية:

١) الاضطلاع بدور "الحَكَم" فقط:

ان القصر لا يقوم بمعالجة المشاكل الحيوية مثل التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي الا من زاوية تقنية محضة. ولا ينظر الى مشاكل التعمير والانتاج والبطالة وغيرها من وجهة هيكلية (اصلاح زراعي، تأميم الصناعة، الخ...)، بل من زاوية الحلول التقنية (الاسمدة، السكن، السدود...).

ان تنفيذ مخطط تنموى بكل ما يتطلبه ذلك من حزم، يفترض تأييد الامة بكاملها، ويستوجب تجنيدها وتأطيرها. والواقع أن القصر كان يسعى بالضبط الى تجنب انشاء مثل هذه القوة. لانه يخشى أن يصبح سجينا أو ضحية لها. لذا فضل الاضطلاع بدور الحكم، وأن يستعمل السلطة بصورة دفاعية، عوض الاضطلاع بدور الزعيم الذى يغرى حقا، لكنه ينطوى على كثير من المخاطر.

ولم يكن الملك يتميز عن الحركة الوطنية ابان الاستقلال، لكنه ابتعد عن جميع الاحزاب فيما بعد، لاثبات دوره كحكم بالنسبة لمجموع المجتمع المغربي، ولقد ذهب الى أبعد من ذلك، لانه شجع، أو بالاحرى حرض على تأسيس تشكيلات سياسية متعددة، تتبلور فيها كل القوى التي ظلت الى ذلك الحين كامنة. ولما تحقق له ذلك، اصبح بامكانه أن يطالب بدوره كوسيط منصف ونزيه، يفصل بين الجماعات المتنازعة، واضعا نفسه فوق كل الفوارق، في حين كان يقوم من خلف الستار بتشجيع بعضها وتقويض بعضها الاخر. ولقد تفوق في ذلك، الى درجة أن تحكيمه لم يكن مقبولا فحسب، بل كانت ترغب فيه كل النخب التي كانت تتسابق حول ما يتركه القصر لها من نتف السلطة.

٢) مبدأ فرّق تسد:

ورد في المقدمة أن المجتمع المغربي كان يتركب ـ وما يزال لحد ما ـ من قسمات متعارضة يرتكز توازنها على التوتر والنزاع. وبما أن هذه الظاهرة تشكل احدى ثوابت الحياة السياسية المغربية، فان دور التحكيم بين الجماعات المتنازعة هو أهم

الادوار داخلها. وقد احتفظ هذا الدور بأهميته في المغرب المعاصر، لكون القوى السياسية ما تزال منقسمة ومتنافسة. الشيء الذى جعل عاهلي المغرب بعد الاستقلال يباشرانه بصورة متعمدة ورسميـــة.

وقد أخضع القصر سلوكه لانجاح هذا الدور الى المبادىء البسيطة التالية:

أ) عدم السماح لاية جماعة أن تتقوى أكثر من اللازم وتشجيع كل المنافسات الممكنة للحيلولة دون هيمنة واحدة منها. وعدم القبول بانقراض أية جماعة مهما كانت، بما في ذلك أحزاب المعارضة، اذ يمكنها أن تجمد أو تعطل نشاطها موقتا شريطة أن تحتفظ على شعلة من الحياة، يمكن احياؤها عند الضرورة.

ب) بما أن الجماعات السياسية المغربية تتشكل عادة من رئيس وأتباع، فان أفضل وسيلة لابقائها على قيد الحياة هي السهر على أن لا يفقد رئيسها كامل نفوذه. ويتجلى هذا النفوذ في امكانية الاتصال المباشر بالقصر، الذى يعتني عن طريق عدد من المبادرات الرمزية مثل المشاورات الرسمية والتكليف بمهمات في الخارج، الخ... بمساعدة القادة على الاحتفاظ بقسط أدنى من ثقة أتباعهم.

ج) عدم ربط مصير القصر بمصير الجماعات التي يساعدها على الظهور (مثل الحركة الشعبية وجبهة الدفاع عن المؤسسات الدوستورية، وغيرها)، وعدم تبني مواقفها أو برامجها. وهو بذلك يستطيع الاستفادة من نجاح أية حركة تعمل باسمه، ويمكنه التخلي عنها في حالة اخفاقها.

النخبـــة والعائلـــــة الملكيـــــة

١ ـ النـخـبـــــــــة:

تحيط بالملك مجموعات من الاتباع المخلصين لكنه يسعى الى جلب النخبة بكاملها داخل شبكة أنصاره. ومع أن بعض الجماعات قد ربطت مصالحها بمصالح القصر أكثر من أخرى، الا أن الملك يؤكد على مفهوم "النخبة كعائلة كبيرة" ملتفة حول مبدأ التفوق المطلق للعرش، مهما كانت الاختلافات بين ممثليها.

ويستعمل الملك رغم مقامه وسلطته الفريدة، نفس الوسائل التي يستعملها أى عضو من أعضاء النخبة. اذ تطبع بأساليبهم وطرق سلوكهم، لانه كان زميلا أو تلميذا أو معيلا لكثير منهم خلال مرحلة الحركة الوطنية. لكنه هو الذى وضع قوانين اللعبة وقرر أنواع المكافأة والعقاب. وهو يستعمل جميع ما لديه من وسائل الضغط لدفع النخبة الى الدخول في مخططاته واثارة شعور جماعي لديها، شعور الجماعة المحظوظة التي تعرف أنها تدين له بكل ما تملكه من امتيازات، وبعد اعلانها عن خضوعها لقواعد اللعبة يرخص لها بالتسابق لتوزيع منافع النظام بينها:

أ) فهـو يشرف على توزيع جميع الصفقات المربحة والمعاشات المريحة. وتشكل هذه الوسائل عوامل ضغط فعالة على النخبة، استعملها السلاطين المغاربة باستمرار لخلق علاقات الولاء أو توطيدها.

ولقد أصبحت البورجوازية التجارية مدينة معنويا أو ماليا ازاء السلاطين منذ الانفتاح التجارى الذى عرفه المغرب في القرن التاسع عشر. ولقد بنى الملوك للتجار القصبات والمستودعات وسهروا على تأمين حمايتهم من القبائل، ومنحوهم رخص الاستيراد والتصدير، واعفاءات من الضرائب الجمركية. وكانت كلها وسائل لشد البورجوازية التجارية الى النظام. ومع الاستقلال تضاعفت امكانيات القصر الاقتصادية للضغط على جماعة أتباعـــه.

ولقد بذل عاهلي المغرب بعد الاستقلال كل ما في وسعهما لتأمين رخاء النخبة. وفي نفس الوقت لم يترددا عن استعمال العنف ضد كل من كفر بنعمتها.

ب) وبما أن الادارة تشكل مصدرا هاما من مصادر الربح بالنسبة للموظفين، فان الملك هو الذى يشرف على التعيينات في المناصب العليا، وعلى الترقيات داخل الجيش. وهو يستعمل أسمى المناصب الادارية لنفس الاغراض التي يستعمل من أجلها توزيع المنافع والمكافئات المادية، أى لفرض وصايته على النخبة، أو لتطويق أتباع

جدد، أو تجميد المعارضين. ونادرا ما يتجرأ عضو من النخبة على رفض تعيين ملكي.

ومن جهة أخرى، تعمل كل جماعة داخل النخبة على دفع عناصر منها الى مناصب المسؤولية لاستغلال نفوذهم والحصول على حماية الجهاز. وتسهل هذه الممارسات الامر على الملك، لانه يستطيع بتحويل اتجاه سيل الفوائد التي يمنحها أن يقوى هذا التيار أو يضعف ذاك، مع الاحتفاظ على قدر من التوتر داخل النخبة.

٢ ـ العائلـــــة الملكيـــــة:

أ) الدور الروحي: تشكل العائلة العلوية نواة الجماعة الدينية لاتباع الملك، ويتجاوز اتساعها حدود النخبة. وهو يعمل على توسيع شبكات نفوذه داخلها. كما يعمل على الزيادة من عدد تحالفاته داخل أسرته الدنيويـة. وتتحرك هاتان الاسرتان تحت قيادة شخصين متميزين يجسدهما فرد واحد: الملك، كرئيس الدولة المغربية، وكأمير المؤمنين. وهو يؤكد باستمرار على ازدواجية دوره الاساسية.

هذا وان العلويين لا يشكلون سوى جزء من جماعة أتباع الملك الدينية. ولباقي السلالات الاخرى وكذلك العلماء والنساء بصفة عامة بالاضافة الى بعض الزوايا حاميـة للصفات المقدسة للملك.

وهذا لا يعني أن جميع العلويين يقدسونه، بل في بعض الحالات يكون العكس هو الصحيح... ويشكل الجد المشترك لهذه الاسرة مبرر وجودها. أما الملك فانه مجرد عضو من أعضائها تفوق على جميع الاخرين ـ وفي كل سنة يزف الى الرباط مئات العلويين لتجديد ولائهم للسلطان أثناء الحفلات الدينية. ويتوصلون مقابل ذلك بهبات تمنح للنقيب، ومـؤن توزع على علويي تافيلالت وهدايا خلال شهور رمضان. أما صفوة الاسرة فيغمرها النظام بالمناصب الرسمية. ان هيئة الباشوات غاصة بالعلويين.

ب) الدور الاقتصادي: يشارك أعضاء العائلة المالكة بشكل نشيط في الاعمال التجارية، ويملك القصر استثمارات هامة في الابناك والمؤسسات الوطنية والاجنبية. وقد تزوجت أخوات الحسن الثاني خارج العائلة المالكة، ويحظى أصهاره أمثال حسن اليعقوبي وأحمد عصمان ومحمد الشرقاوي بدعم القصر لانجاح مشاريعهم. وهو يسعى عن طريقهم الى انشاء نوع من "البطانة الاقتصادية".

وقد تضاعفت الثروة العقارية التي تملكها العائلة الملكية باستمرار. وهي تستعمل وسائل عصرية لاستغلال أراضيها، وتحتل الصف الاول داخل البورجوازية العقارية. وهناك أسباب جد مباشرة لهذا الشره العقاري: فالاراضي الفلاحية تدر مداخيل منتظمة. ويمكن اقتناؤها بثمن بخس، كما أنها تدعم قاعدة العرش الاقتصادية. وجاذبية العقار تغرى أعضاء العائلة الملكية بنفس القوة التي تجلب بها أي عضو من أعضاء النخبـة.

المؤسسات الوطنيـة ومسألـــة السلطـــة

أ) مسألـــة السلطـــة:

ان القاعدة الوحيدة من قواعد اللعبة السياسية التي لا نقاش فيها، ويؤدي خرقها الى عقاب مباشر، هي تلك التي تنص على أن شخص الملك ومؤسسة العرش لا يمكن أبدا أن تهاجم أو تتعرض للنقد بصورة مباشرة وعلنيـة. لذا يتجنب الجميع بعناية مسألة السيادة. ورغم استفتاء الدستور لسنة ١٩٦٢، فقد كان الحديث حول سيادة الشعب من قبيل المجازفة. ولقد أوردت جريدة حزب الاستقلال بالفرنسية نصا لجمال الدين الافغاني يقول فيه: "يمكن للشعب أن يعيش بدون ملك، لكن الملك لا يمكنه أن يعيش بدون شعب". وبعد ذلك مباشرة حكم على ادريس الفلاح رئيس تحرير الجريدة، بعشرة أشهر سجنا.. ووقفت الجريدة لمدة نصف عام. كما لقي عبد الرحمن اليوسفي ومحمد البصري نفس المصير بعد أن نشرا في "التحريـــر" مقالات كان يبدو أنها تطعن في سيادة العرش.

ويرفض الملك بكامل الاصرار أن يفوض أي جزء من سلطته أو أن يخفض المراقبة التي يمارسها على الجيش. وكل من يثير مسألة شرعية هذه الامتيازات أو يتجاوز "حدود الطاعة"، يعاقب بصرامة أو يطرد من "العائلة (النخبة)". ويشكل مثال بنبركة

أقصى ما يمكن أن يصل اليه هذا الامـــر.

وهو يفضل أن يمنح هباته بشكل فردى تعبيرا عن جوده وسخائه، ومن أجل خلق علاقات الزام واخضاع أكبر عدد ممكن من الجماعات.

وفي نفس السياق لا يعلن الملك دائما الا عن عفوه بالنسبة للمعتقلين السياسيين أو غيرهم: ويعني ذلك أن خطاياهم لم تمح وانه فضل هو أن يغض الطرف عنهـــا رحمـــة منـــه.

لقد طالب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية أن ينال بنبركة عفوا بعد أن حوكم بالاعدام سنة ١٩٦٤، وطالب الحزب أن يصدر قرار العفو في الجريدة الرسمية. لكن الملك اكتفى بالاشارة ضمن خطاب عيد الاضحى ١٩٦٥، الى امكانية عفوه عنه ان هو عاد الى المغرب. وأشار بهذه المناسبة الى ـورة المنصف قائلا: "وانني أبذل للذين صفحت عنهم وعفوت، فرصة ثمينة للاندماج في حظيرة الامة والعمل في نطاق موٴسساتها الدستورية ومنظماتها السياسية. فان هم أضاعوا هذه الفرصة، واذا هم تمادوا في غيهم واعتبروا الحلم بابا مفتوحا يمكنهم أن يلجوٴوه في كل آونة وحين، فانني أحذرهم من مغبة سوٴ نظرهم وعاقبة فساد أمرهم، وأنبههم أن للحلم حدا وأن للتجـاوز نهايـــة".

ب) الموٴســـسات السياســـية:

١) لم يرض الملك عن التجربة الديموقراطية البرلمانية لفترة ٦٣/١٩٦٥، لانها غرقت في النزاعات العقيمة بين الاحزاب والنواب المنتخبين دون أن تفرز اغلبية طبيعـــة. وهاجم خلال مدة البرلمان القصيرة وبعدها، مفهوم الديموقراطية البرلمانية، اكد أنها تعرقل الكفاح ضد الفقر، وصرح أن البرلمانية تتناقض مع الديموقراطية الحقيقية. وعندما قام بحل البرلمان في يونيو ١٩٦٥، اكد أن مناقشاته العقيمة كانت ستنال من الديموقراطية المغربية "... وبما نعتز به من كرامة وفكر خـــلاق".

٢) وفضل الحسن الثاني أن يعود الى أسلوبه المألوف الذى يعتمد على المجالس الاستشارية التي يعين أفرادها بمرسوم ملكي. ولهذه المجالس دور استشارى محض، وللملك كامل السلطة في استدعائها أو حلها. ان علاقة المجلس بالملك توٴكد دور "الاب" الذى اختاره لنفسه في علاقته مع النخبة، وفي مذكرة بعث بها للاحزاب بعد أحداث مارس ١٩٦٥، صرح قائلا: "ويدى مبسوطة لرعايا كافة دون تمييز، لانهم جميعا أبنائي".

٣) لقد استعمل الملك عن وعي هيبته الدينية لما اقتحم بصورة مباشرة الميدان السياسي كرئيس للحكومة من ١٩٦١ الى ١٩٦٣، وكمشرف مباشر على ميلاد "جبهة الدفاع عن الموٴسسات الدستورية" في استفتاء ١٩٦٢، لاحباط المعارضة التي كانت تنتقد مواقفه على المستوى السياسي المحض.

٤) ومع ذلك فهو يريد أن يبقي في نفس الوقت على ما يشبه النشاط السياسي حفاظا على الواجهة الليبرالية لنظامه. وهو يناور في الوقت ذاته التخفيف من حدة الانفعالات وقطع طريق استقطاب أتباع جدد على القادة السياسيين. وقد عمل على الحد من القوى المناصرة للمعارضة المتمركزة في المدن، والتي تتوفر على عدد كبير من العاطلين منخرطين في تنظيمات نقابية. وسعى الى قلب هذه الوضعية لصالح البادية التي حظيت مشاكلها بكل عنايته في السنوات الاخيرة، وشجع على خلق نخبة قروية بانشاء المجالس الاقليمية القروية. وبينما تحاط عمليات تدشينه لبناء السدود بدعاية صاخبة، انقطع عن الحضور في الاستعراض العمالي لفاتح ماى. وقد ساهمت وزارة الداخلية بنشاط في السياسة الملكية باتخاذ اجراء اعادة سكان أحياء القصدير العاطلين الى قراهم سنة ١٩٦٧، لتشتيت تجمعاتهم داخل المدن الكبرى. كما شاركت الحركة الشعبية، حزب البربر الملكي، بدورها في هذه الاستراتيجية لانها تحاول منذ ١٩٦٦، استقطاب سكان أحياء القصدير، وقطع الطريق داخل البوادى على النقابات والاحزاب ذات الاصل الحضرى.

ج) الجيـــــش والشرطـــــة:

يعتمد الملك أكثر فأكثر على وزارة الداخلية والجيش لتطبيق مخططاته في

الميادين الاقتصادية، من ادارة الاراضي المسترجعة من طرف الدولة الى بناء المدارس أو توظيف عاطلي المدن والبوادى. وتشكل كل من وزارة الداخلية والجيش وسيلتين من وسائل السلطة. وهو يعتمد عليهما لمواجهة ضغوط المعارضة، ويعقد عليهما كل آماله في تحقيق هدفه الاسمى، ألا وهو: تحقيق "التقـــدم" في جميع الميادين بفضل اجراءات تقنية دون احداث أى تغيير في الوضع السياسي الراهن. ويظل الجيش في حالة احتياط ضد كل من يريد انكار حق الملك في تسيير اللعبة السياسية حسب رغبته. وهو لا ينقطع عن تذكير جميع المشاركين (بما فيهم الجيش) بأن هيبته الدينية تمده بسند شعبي يجعله فوق كل الجماعات التي تكون النخبـــة.

الـشـبـــــــاب:

يواجه النظام الملكي مشكلا ملحا، هو مشكل اقتراح ايديولوجية قادرة على ارضاء طموحات الشباب المغربي. ولقد اعتمد الحسن الثاني لحد الان في هذا الميدان على خليط من روح المواطنة والقيم الدينية لتكوين عقلية رعاياه ومواطني المستقبل. انه يحث الشباب على التضحية والعمل من أجل الوطن ــ على غرار الذين تطوعوا في عهد والده لبناء طريق الوحدة ــ ، وبعد الفيضانات التي أصابت تافيلالت في عام ١٩٦٥، دعا الى العمل الطوعي من أجل بناء سد على وادى زيز، ليكون رمزا للانطلاقة الوطنية. وفي يونيو ١٩٦٦، أعلن عن الخدمة العسكرية الاجبارية، وقرر في صيف ١٩٦٨، تأسيس هيئة من الشباب للقيام بأشغال خدمة الصالح العام. وقرر في نفس السنة اقامة الصلوات داخل المدارس، وشرع في بناء دور الشباب لتلقين الشباب القيم الوطنية. ورغم أنه يدرك تماما أن الشباب لا ينخدعون مثل أبائهم وأجدادهم لضغط المظاهر الدينية، فهو يريد مع ذلك أن يحافظ على هذا القطاع من الرأى العام الذى استعمله في الماضي كسند لقلب ميزان القوى لصالحه ضد معارضة ذات ميولات علمانية.

خـلاصـــــــــات

١) لقد ضحى القصـر بمستقبل مشاكل البلاد من أجل الهيمنة على النخبة، وأدى به نجاح مناوراته بالذات الى ردود فعل منها: أن كل جماعات النخبة أصبحت جوفاء من جراء مراقبة جميع نشاطاتها ومتابعة حتى العادية منها. وتبقى هناك قوتان لا يمكنه أن يقوض أسسها، وهما الشرطة والجيش. ويضطر حاليا الى استعمال كل ما لديه من مهارة بمزاولة دوره التحكيمي، لكن التلاعب بقادة قوات الامن، وابطال فعاليتهم بدفع كل منهم ضد الاخر من أجل استئصال كل ميل للانقلاب ضد العرش عملية خطيرة انساق فيها القصـــر.

٢) لقد قبلت النخبة بطواعية تقليص مجال نشاطها لانها وجدت في ذلك بعض التعويض: فهي تنتقد النظام وتستفيد منه في آن واحد. وقد طالب بعض الوطنيون، بكل اخلاص، أن تكون المسؤوليات السياسية الوطنية مسؤوليات جماعية، وبحثوا عن الوسائل لتحقيق ذلك. لكن القصر أبعدهم وعزلهم أو رمى بهم في زنازنه. وقد خاب أمل بعضهم في مقاومة النظام وتعودوا على منافعه الى درجة أنهم أصبحوا عاجزين عن الانفصال عنه. ومع ذلك يأملون أن تغيثهم بلاغتهم اذا ما سقط النظام.

٣) وبالنسبة للشباب، فان النظام لا يملك غير وصفات مصطنعة لخلق روح المواطنة وتنميتها لديهم. واذا كانت الكوارث الطبيعية أو النزاعات حول الحدود قادرة على احيائها، فان ذلك لا يتم الا بصبغة مؤقتة في أحسن الاحوال. أما الحلول الظرفية والمرتجلة، فان التكرار يفقدها كثيرا من فعاليتها. ان تجنيد الشباب بالقوة في جماعات العمل سيؤدى بهم لا محالة الى الحقد وليس الى الاعتزاز، لانهم يعرفون أكثر من غيرهم أن المحظوظين ليسوا مطالبين بنفس التضحيات وبنفس التفاني.

قراءة في مواقف النظام من انتفاضة ٢٠ يونيو

الديماغوجية.. والوقائع الثابتة

قبل التطرق الى مواقف النظام، قولا وممارسة، ازاء الاحداث نفسها، سيكون من الافيد اعطاء فكرة ولو موجزة عن الوضع الذى استبق الاحداث في خطوطه العريضة:

تميز هذا الوضع أساسا باحتدام الازمة الاقتصادية ـ الاجتماعية بشكل مهول: ارتفاع صاروخي في الاسعار، وتدهور القدرة الشرائية للمواطنين، أزمة سكن حادة زاد من حدتها القرار "العبقرى" بتخفيض ثلث الكراء لمحدودى الدخل والذى لم يستفد منه الا السماسرة، أزمة حادة في قطاع التعليم ونتائج مأساوية في الامتحانات وبخاصة الباكالوريا، فضلا على جو الاستياء والسخط الذى خلقه مشروع الاصلاح الحكومي، افتقاد عدد من المواد الغذائية الاساسية في الاسواق.. وبموازاة سياسة القمع والتفقير هاته، شهدت عدة مناطق تصاعدا في القمع والارهاب السياسيين من جانب النظام: اعتقالات في جل المدن، محاكمات صورية هنا وهناك، جلد المواطنين في الاسواق بعقلية القرون الوسطى، تضييق الخناق على المناضلين الديموقراطيين نقابيين كانوا أم سياسيين.

ان الهدف من هذا القمع المنهجي المتعدد الجبهات، كان هو تطويق النضالات الجماهيرية الاحتجاجية واجهاضها سواء منها الاضرابات المنظمة أو النضالات العفوية التي كانت تقوم في البوادى خاصة، احتجاجا على تهديد الامن الغذائي للجماهير الشعبية.

في هذا السياق طلع النظام بقرارات مثيرة واستفزازية من الناحية السياسية:

١) تثبيت تمديد صلاحية البرلمان الحالي لسنتين أخريتين، حاسما بذلك اللغـط الذى كان قائما حول هذه المسألة، ومشيرا في ذات الوقت الى أن مجال "الصراع الديموقراطي" لن يفتح الا بعد سنتين بمناسبة الحملة الانتخابية الجديدة التي جعلها النظام الامكانية الوحيدة للصراع الحزبي والمذهبي، وما على الجماهير والاحزاب الا انتظار رفع التجميد عن الصراع الطبقي.

٢) وجه النظام في شخص الملك، تهديدا مباشرا وصريحا لكل من ينوى سحب مندوبيه من البرلمان الحالي، بل وأن الاتحاد الاشتراكي، المقصود بهذه العملية، سيضع نفسه خارج الشرعية ان هو طبق القرار الذى اتخذته هيئة حزبية لها كامل الصلاحيات في تقرير سياسة الحزب ألا وهي اللجنة المركزية. وبهذا "التحدى" ذكر النظام بمفهومه المخزني الاقطاعي للديموقراطية، كما ذكر بالمناسبة بقواعد لعبة الانفتاح كما فهمها وحددها هو لا كما يحلو للبعض الاجتهاد في تفسيرها لامتصاص سخط القواعد المناضلة.

٣) قرار الملك بالتوجه شخصيا الى مؤتمر نيروبي الذى سيتعرض لقضية الصحراء المغربية. وعلى الرغم من أن مشروع الاستفتاء لم يكن معروفا آنذاك، فان هذا القرار لم يكن عاديا لعدة أسباب تتلخص في حقيقة واحدة وهي أن الجو الافريقي عامة كان لصالح الاطروحة الجزائرية، وكان المفروض بعد نجاح اليسار الفرنسي تدعيم

الاطروحة الانفصالية لا العكس. وفي هذا الاطار جاء تحسين العلاقات المفاجيء مع ليبيا ، في نفس الوقت الذى عرفت فيه الجزائر تطورات داخلية هامة ترتكز أساسا في ابعاد أهم أقطاب السياسة البومدينية.

٤) صدور القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار بشكل مفاجيء حتى لبعض الاوساط الحكومية التي ظهر عليها الارتباك واختلطت عليها الامور. انه قرار لا يمكن تفسيره لا من حيث أبعاده الاقتصادية والاجتماعية ولا من حيث انعكاساته السياسية المحتومة الا بالاستفزاز.

ان محاولة تفسير الاحداث بسوء تقدير النظام لعمق أزمته الاقتصادية الاجتماعية، محاولة فاشلة مسبقا باعتبار أن النظام لم يتناول الاجراءات المذكورة آنفا بشكل معزول وآني ، بل في اطار موقف متكامل يستهدف أساسا :

أ) تكريس الامر الواقع بالمعنى السياسي للكلمة ، من خلال تمديد عمر البرلمان وتلجيم الجميع داخل هذه "الهيئة الموقرة". أى استمرارية اللعبة الديموقراطية على الرغم من أنف الازمة الاجتماعية الاقتصادية السياسية التي تفرض موضوعيا المزيد من الفرز والحسم ازاء النظام. أى بعبارة أخرى تحوير النقاش من نقاش حول فعالية ومردودية المسلسل الديموقراطي المزعوم الى نقاش حول كيفية استمراره.

ب) تصفية الحساب مع القواعد المناضلة والمتجذرة السياسية منها والنقابية ، وهذه العملية بدأت بشكل مكثف منذ بداية السنة ، لتصل أوجها مع الاحداث. وهذا يعني سياسيا فك ارتباط القيادات الاصلاحية والانتهازية مع واقع حزبي نضالي فرضته تضحيات القواعد ومجهوداتها الجسام من أجل بلورة الاداة التنظيمية والخط السياسي النضالي ورفع الاحراج عنها ــ أى عن القيادات ــ من خلال فرض حضورها "الاجبارى" في الاجماع الخياني ووضع المناضلين والاطر القاعدية في السجون أو تحت المتابعة البوليسية اليومية.

ج) تمرير المساومة الجديدة حول القضية الوطنية وجعلها كأرضية لاحياء مغرب الانظمة ، وذلك بالانتقال بالقضية الى مسلسل جديد من النقاشات القانونية والديبلوماسيـــة..

كان هذا موقف النظام قبل الاحداث. فلنرى الان كيف مارس النظام موقفه هذا قبل وخلال الاحداث.

لقد خلف القرار الاستفزازى بالزيادة في الاسعار سخطا جماهيريا حقيقيا ملموسا عبر عن نفسه في عدة أشكال ، وكان واضحا أن الجماهير لا يمكن أن تقف مكتوفة الايدى ازاء هذه الضربة القاسية التي تهدد أدنى مقومات عيشها ووجودها. في هذا الاطار جاء الموقف النضالي المسؤول الذى اتخذته الكونفدرالية الديموقراطية للشغل عندما طالبت بالتراجع الفورى عن الزيادة الجائرة والبدء في الحوار حول المطالب المعلقة واعلانها عن الاضراب الانذارى العام ليوم السبت ٢٠ يونيو ، وأعطت للحكومة مهلة أسبوع لاخذ الموضوع بالجدية التي تفرض نفسها.

فماذا كان الرد الرسمي على هذا الموقف النضالي المشروع ؟

أولا ، حملة اعلامية واسعة تشويهية ورفض عملي كامل لمبدأ الحوار. أى اختيار تصعيد اللهجـة والدفع بالامـور نحو المواجهة ، ويشكل خطاب الوزير الاول ليـوم ١٩ يونيو دلالة واضحة على هذا الاتجاه.

ثانيا ، دفع القيادة البيروقراطية للاتحاد المغربي للشغل لتنظيم اضراب بالدار البيضاء يوم الخميس ١٨ يونيو ، والسهر على انجاحه ، في محاولة لاعطاء صورة "الاضراب المسؤول النموذجي"...

ثالثا : التحضير لضربة ٢٠ يونيو ، وذلك بالبدء في الاعتقالات ابتداء من يوم الجمعة ١٩ يونيو (أزيد من ١٨٠ اعتقالا في الدار البيضاء وحدها).

وستتضح هذه النية المبيتة أكثر في يوم السبت نفسه من خلال الوقائع التاليـــة :

١) تحضير المستشفيات في الدار البيضاء قبل أن يقع ولا حادث عنف واحد.

٢) تحضير قوات القمع بشكل جيد وفي اطار من توزيع العمل بشكل متقـن ،

حيث قام البعض من عناصر تابعة بافتعال العنف، وشوهد عدد منهم بزيهم الرسمي يقومون بهذا العمل.

٣) الضغط على عمال مضربين وبالخصوص سائقي الحافلات العمومية للاشتغال بالقوة أو لاخلاء حافلاتهم للشرطة لتسييرها.

٤) حجز كل الصحف الوطنية قبل أن تقول ولا كلمة واحدة في الاحداث، وذلك لمنع طرح أي تفسير أو صورة مخالفة لتلك التي حضرها النظام اعلاميا.

٥) حجز الصور من الصحفيين الاجانب الذين كانوا في عين الامكان ابان الاحداث.

٦) اعتقال العديد من المناضلين والاطر في مدن ومناطق لم تشهد حوادث عنف على الاطلاق.

وبعد، هذه جملة وقائع تكفي لوحدها لتثبيت النية المبيتة للنظام في قمع المناضلين وفرض الصورة التي يريدها هو للاحداث. غير أن الحادث البالغ الدلالة هو الوحشية التي مورس بها هذا القمع، ففضلا عن اطلاق النار على المواطنين العزل، كان اعدام ــ ولا تعبير آخر يصح غير الاعدام ــ أطفال أمام أعين آبائهم.

ان النية المبيتة للنظام في ضرب المناضلين الديموقراطيين النقابيين والسياسيين، تبدو مما تقدم واضحة كل الوضح. لكن هذا لا يمس في شيء، حقيقة الانتفاضة الشعبية التي فجرتها أسباب موضوعية تكمن في تردي الاوضاع العامة بالبلاد، السياسية والاقتصادية والاجتماعية (انظر مقال بواعث الاحداث في هذا العدد).

ان هذه الحقيقة تثبت من جانب ثان أن النظام لم يستهدف في أية لحظة احداث فراغ سياسي، فهمه الدائم كان ولا يزال هو رفع الاحراج السياسي عمن لا يزال يأمل في أكل الفتات على موائد المهادنة مع النظام. وقد تمت تأدية هذا الدور بتشفي واضح، كما تجلى في اجتماع وزير الداخلية بنواب مدينة الدار البيضاء، وفي جلسة البرلمان يوم ٢ يوليو، عندما أخذ في الاستشهاد بفلان.. وفلان، وتذكيرهم بالتنبيهات والنصائح لضبط قواعدهم وارجاعهم لحظيرة الطاعة.

فاذا كانت هذه هي الممارسة الواضحة للنظام، فكيف كان التفسير الاعلامي الرسمي لها؟

جاءت الاطروحة الاولى على لسان الوزير الاول يوم الاحد ٢١ يونيو ــ أي غداة الاضراب العام ــ مرتكزة على مسألتين اثنتين: المؤامرة الخارجية والتواطؤ الداخلي.

فحسب هذا الطرح الاول، جاء الاضراب كتآمر على القضية الوطنية مدفوع من الخارج. وبطبيعة الحال، لم يكن بوسع الوزير الاول لا أن يوضح محتوى المؤامرة، ولا تحديد هوية محركيها من الخارج. فقد كان من الضروري الحفاظ على هامش واسع من الغموض للتناور ــ ولربما في انتظار تعليمات أدق بكل بساطة.

غير أن النظام سرعان ما غير هذا الطرح، بحيث تختفي المؤامرة الخارجية المزعومة، ويبقى فقط العنصر الداخلي في الموضوع، مع تركيز جديد على الطرح التالي: ان الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي دخلا مغامرة الاضراب وهما عاجزان عن التحكم في الاحداث وضمان سيرها. (على عكس اضراب ١٨ يونيو...). ويبدو هذا واضحا في تصريح وزير الداخلية أمام البرلمان يوم الخميس ٢ يوليو، حيث قال على الخصوص: "وفي سياق الحوادث تشكلت مجموعات تلقائية مكونة من ذوي السوابق الجنائية والاجرامية، وأخذت في القيام بأعمال العنف، وأسفر ذلك عن أعمال دنيئة ارتكبت في حق أشخاص مدنيين أبرياء، مست أرواحهم وممتلكاتهم، وتعرضت محتويات وتجهيزات بعض المرافق العمومية والخاصة الى السرقة والاتلاف..."

ان هذا المقطع يستدعي ثلاث ملاحظات:

أولا: تشكل مجموعات بشكل تلقائي. فلم تعد المسألة مؤامرة متكاملة منظمة تستهدف المس بالقضية الوطنية.

ثانيا: حول نوعية وهوية "أصحاب العنف". حددهم وزير الداخلية في مجموعات من ذوي السوابق الجنائية والاجرامية، وذلك، كما هو واضح، لاعطاء طابع "الصعلكة" للاحداث.

ثالثا : المدنيين الابرياء .. الارواح والممتلكات .. المرافق العمومية .. وهنا يحاول وزير الداخلية خلق تناقض واضح في صفوف الكادحيـــن .

وهذه النغمـة الاخيرة ، سيحاول الملك تكريسها أكثر في خطابه يوم ٨ يوليو ، عندما قال : "لا تخيفنـــي ولو خمسمائة ألف صعلوك ..." .

وبهذا تكتمل اللمسات الاخيرة على الطـرح الديماغوجي للنظام ، ليصبح في النهاية على الشكـل التالـي :

لقد ارتكبت الكونفدرالية والاتحاد الاشتراكي خطأ المغامرة باضراب . وأكثر من ذلك كانوا عاجزين عن ضبطه والتحكم فيه ، مما سمح "لمجموعات من ذوى السوابق الجنائية والاجرامية" باستغلال الفرصة للقيام بالعنف والتعدى على ممتلكات وأرواح الابرياء ، واتلاف جهودهم واقتصادهم لمدى سنوات لشراء سيارة أو غيرها .. ولسرقة واتلاف مرافق عموميـة ..

ان هذا الطرح ينسجم تمام الانسجام مع الموقف المتكامل الذى بناه النظام عشيـة الاحداث ، حيث أنه :

– يسمح باستمرارية اللعبة السياسية من حيث أنه يعفي القيادة الاصلاحية من أية متابعات ، رغم غمزات بعض المسؤولين الحكوميين ، بل ويمر بهم مباشرة لمناقشة المخطط الخماسي . في حين أنه في دولة تحترم نفسها كان المنطق ، رغم شكلية البرلمان ، يفترض على الاقل تقييما للسياسة الاقتصادية السابقة ونوعا من النقد الذاتي (وليس التلويح بـ"سنة البادية" والتخطيط والتفكير .. التي لا تشكل الا استمرارية لوقفة التأمل السيئة الذكر) .

– يسمـح – وقد سمـح – بضرب القواعد المناضلة من خلال المحاكمات الصورية التي تلت الاحداث . وقد أظهرت الاستنطاقات البوليسية ، باعتراف وشهادة المراقبين الاجانب ، حقيقة التهمة الموجهة للمناضلين والتي لا صلة لها بالاحداث .

– يرفع الاحراج عن الجميع ، باعتبار أن الاحداث مجرد عثرة في الطريق تسبب فيها عدد من "الصعاليك" ولا شيء يمنع من استمرار الحوار في اطار البرلمان وغير البرلمان ، رغم الجرائد الموقوفة ، والمقرات المسدودة ، والمناضلين المعتقلين . فبالعكس ، توفر هذه المسألة للنظام حرية التحرك في موضوع الصحراء ريثما تمر الزوبعـــة ..